**ما أَصْلَحَهُ الشُّرَّاحُ منْ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ**

 **جمعًا ودراسةً**

الدكتور / إبراهيم بن صالح بن مد اللَّه الحندود

قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم

جامعة الإِمام محمد بن سعود الإِسلاميَّة

 - 211 –

 **المقدمة**

الحمد لله ، الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذي لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفوًا أحد . وأشهد أن نبينَّا محمدًا عبدُ اللَّه ورسولُه ؛ سيد الأولين والآخرين ، الرءوف بالمؤمنين الرحيم ، إمام المهتدين ، وخاتم المرسلين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإنه لا يخفى على كلِّ ذي بصيرةٍ ما لألفية ابن مالكٍ من أهمية في الدرس النحوي ، وما لقيته من ذيوعٍ وانتشارٍ حتى غدت من أهمِّ المنظومات النحوية ، ممَّا حمل كثيرًا من العلماء على العناية بها ، والانصراف إليها ؛ شرحًا وإعرابًا وتدريسًا ، وغير ذلك .

وإنَّ من فضل اللَّه - تعالى - عليَّ أنْ جعلني من المشتغلين بهذه الألفيةِ مذ سِنِي عمري الأولى من على مقاعد التحصيل ، ثم الاشتغال بها وبشروحها بعد ذلك قراءةً وتدريسًا .

وقد ظهر لي من خلال اطِّلاعي على هذه الشروح التباين بينها في الطول والقصر ، وفي الطريقة والمنهج على وجه لا يكاد يخفى على أحد .

ومما لفت نظري - أيضًا - منذ أمد ليس بالقصير ما يورده كثير من أصحاب هذه الشروح من تقويماتٍ وإصلاحات لبعض أبيات الألفية ؛ كقولهم - مثلا - : " كان ينبغي للناظم أن يقول : كذا وكذا... " ، أو " لو قال الناظم : كذا وكذا لكان أوْلى " ، أو " كان الأحسن - خروجًا من هذا - أن يقول : كذا وكذا " ، وغير ذلك من العبارات .

 - 213 –

فأتأمل الموضعَ الذي ألجأتني الحاجةُ إلى الرجوع إليه ناظرًا فيه من حيث قوة التقويم وضعفه ، وكذا في الضرورة إليه من عدمها .

ومن الطبعيِّ أن لا أتخيَّل مقدار هذه الإصلاحات ، أو أن أحكمَ عليها بأيِّ حكم ما لم تكن مرتبةً ، مُستخلصًا قولَ الشُّرَّاح في كل موطن على حدة . وقُصارى الأمر في نفسي بعضُ أسئلةٍ حَيْرى : أَتَبْلُغُ هذه الإصلاحات أن تكون ظاهرة تلفت النظر ، وتستدعي التّوقف؟ أو أنها قليلةٌ ، أو هي شاذةٌ أو نادرةٌ لا يُلتفت إليها ولا ينبغي دراستها وبحثها ، أو التوقف عندها.

من أجل ذلك عزمتُ - مستمدًّا العونَ من اللَّه - على لَمِّ شتاتِ هذا الموضوعِ من هنا وهناك من كل ما وقفت عليه وله عُلقةٌ بالألفية ، ثم دراسة كل موضعٍ دراسةً أحسبها وافيةً بالقصد وكفى ؛ بحيث لا تأتي موجزةً إيجازًا يخلُّ بالعمل ولا مسهبةً تذهب بالغرض وينشأ من جرَّائها السآمةُ والملل ، أو يضحي العملُ أكثرَ طولا من بعض الشروح ، فرميتُ إعطاء فكرة عن هذه الإصلاحات ، وكذا كثرة أبيات النظمِ محلِّ التقويم أو قلتها بالنظر إلى مجموع أبيات الألفية ، فأكون قد شاركت - ولو بشيءٍ قليل - مع من شاركوا في خدمة اللغة الأمِّ ، لغة القرآن الكريم ، ثم مزاحمة جهابذة اللغة في خدمة الألفية مزاحمةَ المتطفل ذي البضاعة المزجاة ، الناشدِ تصدقَ غيره بالنقد المنير والملحوظات الهادفة .

ومن جهة أخرى أكون قد كفيتُ القارئ عَنَتَ البحث ومشقة التنقيب فيما يتصل بهذا الموضوع . ومما يُعلم دون ريب أن هذه الإصلاحات لم يكن أصحابها يبتغون النقد ، أو تصيد الأخطاء والعثرات ، بل كان هدفهم أولا وأخيرًا الوصولَ بالنظم إلى أسمى مراتب الوضوح ، ورفع الإيهام ، وتحري

 - 214 -

الدقة في التعبير . يؤكد هذا ثناءُ كثير منهم على الناظم في بعض أبياته واستحسانهم لها ، وكذلك الدفاع عنه والاعتذار له في مواطن شتَّى فيما يوجَّه إلى النظم من تقويم ونقد .

ثم اللَّهَ أرجو أن أكون فيما انتحيتُه موفقًا ، وفيما خطوت إليه مسدَّدًا ، وأن لا يكون حظي من هذا العمل ضياعَ الوقت والنَّصَب . وللَّه الحمد كلُّه أولا وآخرًا . وهو ولي التوفيق .

 **التمهيد**

أولا : التعريف بالناظم ( جمال الدين بن مالك )([[1]](#footnote-1))

هو محمد بن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن مالك الطائي الجيَّاني الشافعي النحوي .

كنيته : أبو عبد اللَّه ، ويلقب بجمال الدين .

وجاء الخلاف في سنة ولادته على ثلاثة أقوال ، فقيل : في سنة ستمائة ، وقيل : في سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ، وقيل : في سنة إحدى وستمائة . والأول هو المشهور ، ومال إليه بعض من ترجم له كالأشموني ( 900 هـ ) في منهج السالك([[2]](#footnote-2))

والخضري ( 1287 هـ ) في حاشيته على شرح ابن عقيل([[3]](#footnote-3))

 - 215 –

وكان مولده في بلدة " جيّان " من مدن الأندلس الوسطى البعيدة عن موطن العرب الذي يضم قبيلة طيئ ، وذلك أن الجيوش الإِسلاميَّة حين دخلت الأندلس كانت تضم كثيرًا من أبناء القبائل العربية المختلفة ، الذين استوطنوا هناك ، ومنهم قبيلة طيئ التي ينتسب إليها ابن مالك([[4]](#footnote-4))

وتشير معظم المصادر التي تناولت ابن مالك بالترجمة إلى أنه رحل من الأندلس إلى المشرق بعد أن حصل على نصيب وافر من العلم في علوم العربية والقراءات ، مارًّا بمصر ثم الحجاز . غير أن إقامته بهما لم تكن طويلة ، ثم وصل إلى دمشق وظل يتنقَّل بين هذه المدينة ومدينتي حلب وحماة ، يفيد من علمائهن ، ويدرس على أساتذتهن ، ويأخذ عنهم ، حيث أتمَّ تعلُّمه ، واستحكم علمه ، وظهر فضله ، وتصدَّر لإقراء العربية .

وحين أراد العودة إلى دمشق مرَّ بحماة ، وأقام بها مدة ، ونشر فيها علمًا جمًّا . ثم انتقل إلى دمشق مستوطنًا ، فأقام بها يشتغل ويصنف ، وانتفع به خلق كثير ، ونزل بالعادلية الكبرى ، وأصبح شيخ مدرستها ، وألَّف الكتب المفيدة في فنون العربية ، ومن ذلك : " التسهيل " و " الكافية الشافية " و " الخلاصة " ، وظلَّ إمامًا في العادلية محتلا مكانةً ساميةً إلى أن توفي بها([[5]](#footnote-5)).

وقد تتلمذ ابن مالك على عدد من الشيوخ في مختلف العلوم ، حيث أخذ النحو والقراءات عن أبي الحسن ثابت بن حيان الكلاعي وعلم الدين السخاوي ، كما سمع من أبي صادق الحسن بن صباح وابن أبي الصقر أبي

 - 216 -

الفضل مكرّم بن محمد ، ولزم ابن يعيش مدةً ، ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ، فأُعجب به وترك مجلس ابن يعيش([[6]](#footnote-6))

وقيل : إنه جلس عند الأستاذ أبي علي الشلوبيني نحو العشرين يومًا ، كما أخذ عن أبي عبد اللَّه شرف الدين محمد بن عبد اللَّه المرسي . وقيل - أيضًا - : إنه جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب([[7]](#footnote-7))

أما الذين تتلمذوا على ابن مالك وسمعوا منه ورووا عنه فهم كثيرون ، غير أن أشهر من ذكر أصحابُ التراجم منهم : محيي الدين يحيى بن شرف النووي الذي نقل عن ابن مالك أشياء في " شرح صحيح مسلم " ، وشمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن جَعْوان الدمشقي ، وبدر الدين بن مالك ، وبهاء الدين النحاس .

كما روى عنه أبو الحسين اليونيني ، وشمس الدين بن أبي الفتح البعلي ، وعلاء الدين بن العطَّار الدمشقي ، والقاضي بدر الدين بن جماعة ، والعلم الفارقي ، وخَلْقٌ كثير سواهم([[8]](#footnote-8))

آثاره :

صنَّف ابنُ مالك تواليفَ كثيرةً في غير علم من العلوم كالقراءات والنحو

 - 217 -

والصرف واللغة ، وقد طارت هذه المؤلفات في الآفاق بشهرتها وسارت مسير الشمس بحسن غرتها([[9]](#footnote-9))

ومن هذه الكتب المطبوعة : الاعتماد في الفرق بين الظاء والضاد ، إكمال الإعلام بتثليث الكلام ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، شرح التسهيل ، وصل فيه إلى باب مصادر الفعل ، وقيل : إنه أكمله ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، شرح الكافية الشافية ، شرح لامية الأفعال ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، أو ( إعراب مشكل البخاري ) ، الكافية الشافية ، ( منظومة طويلة في نحو ثلاثة آلاف بيت ) ، لامية الأفعال ( منظومة في أربعة عشر ومائتي بيت ) وغيرها من الكتب المخطوطة والمفقودة .

منزلته :

كان ابن مالك مقرئًا نحويًّا حافظًا مشهودًا له بجلالة القدر ورفعة الدرجة ، إمامًا في القراءات عالمًا بها . وأمَّا اللغة فكان إليه المنتهى ، وفي النحو والتصريف بحر لا يُشق لُجُّه .

وكان ذا دين وعبادة ، صادق اللهجة ، كثير النوافل ، حسن السمت ، كامل العقل .

وأما نظم الشعر فكان عليه سهلا ؛ رجزه وطويله وبسيطه([[10]](#footnote-10))

ومما يدل على مكانته الرفيعة أنه إذا صلَّى في العادلية شيَّعه قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان إلى بيته ؛ تعظيمًا له([[11]](#footnote-11))

 - 218 -

وفاته :

كانت وفاة الشيخ في دمشق - بعد استقراره الأخير بها - في يوم الأربعاء الثاني عشر من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة هجرية ، بعد حياة حافلة بالتدريس والتصنيف ، ودفن بسفح " قاسيون " المشرف على مدينة دمشق ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى([[12]](#footnote-12))

ثانيًا : أهمية الألفية وشهرتها :

نظم ابن مالك خلاصته المشهورة بـ " الألفية " بحماة بناءً على طلب من القاضي شرف الدين هبة اللَّه بن نجم الدين عبد الرحيم الجهني الحموي الشافعي ، الشهير بابن البارزي ( 738 هـ )([[13]](#footnote-13))

والألفية عبارة عن اختصار للكافية الشافية في النحو لابن مالك نفسه ، وأشار إلى ذلك بقوله :

أحصى من الكافية الخُلاصه كما اقتضى غنًى بلا خصاصهْ

ولذلك سميت بـ " الخلاصة " .

وأما الكافية الشافية نفسها فمنظومة تناول فيها ابن مالك مسائل النحو والتصريف في أربعة وتسعين وسبعمائة وألفي بيت من الرجز . وقد ورد في الألفية كثيرٌ من أبيات الكافية الشافية بنصِّها ولفظها .

 - 219 –

وقد كتب للألفية أن تشيع وتذيع وتشتهر في حلقات الدرس النحوي وصارت من أهم المنظومات النحوية ، فاستقطبت جهود الدارسين نحوها وأصبحت محور نشاطهم([[14]](#footnote-14))

وكثر إقبال العلماء عليها قرونًا عديدة ما بين شارح ومعرب وواضعٍ حواشيَ وتقريرات وتعليقات على هذه الشروح وتحويلها من نظم إلى كلام منثور .

وإن من يتسنَّى له تتبع المصادر المعنية بذكر مصنفات العلماء يتبيَّن أن الألفية ، قد شرحها أكثرُ من أربعين عالمًا([[15]](#footnote-15))

بل إن بعضهم قد شرحها مرتين كما صنع ابن هشام جمال الدين بن يوسف الأنصاري ( 761 هـ ) ؛ إحداهما في كتابه " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " والأخرى في كتابه " رفع الخصاصة عن قرَّاء الخلاصة " . كما يذكر السيوطي أن لابن هشام عدة حواشٍ على الألفية([[16]](#footnote-16))

وكثير من هذه الشروح لأكابر العلماء ومشهوريهم كالعلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد اللَّه بن مالك المعروف بابن الناظم ( 686 هـ ) ، والعلامة الحسن بدر الدين بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم ( 749 هـ ) ، والشيخ عبد اللَّه بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل ( 769 هـ ) ، والشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي ( 801 هـ ) ، والشيخ عبد الرحمن زين الدين

 - 220 -

ابن أبي بكر المعروف بابن العيني ( 849 هـ ) ، والعلامة تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمِّني ( 782 هـ ) ، والحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ( 911 هـ ) ، والشيخ محمد بن قاسم الغَزِّيّ ( 918 هـ ) ، وغيرهم من العلماء أكثر مما ذكرت ؛ غير أن المقام وهذه النبذة اليسيرة الموجزة لا تتسع لذكرهم كلهم ، ولكن ما أثبت يعد الأبرز منهم .

ثالثًا : أنواع الإصلاحات :

تختلفُ أشكالُ الإصلاحات التي يأتي بها شارحو الألفية ، وتتعدد أضربُها ؛ فمنها ما لا صلة له بالقواعد العربية والصناعة النحوية والتصريفية ، وقليلة هي ؛ كأن يكون الناظم قد صلَّى على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولم يذكر السلام ، كما جاء في افتتاحية النظم وخاتمته ، أو يكون قد دعا لنفسه ولآخَرَ معه دون جماعة المسلمين وعامتهم ؟ كما قال - يعني ابنَ معطٍ:

واللَّهُ يقضي بهباتٍ وافرهْ لي ولهُ في درجات الآخرهْ

ومنها ما يتصل بالنحو والتصريف .

وقد حملت هذه الإصلاحات أضربًا شتَّى وصورًا متباينة ، كاستبدال كلمة بأخرى يرى الشارح أن الكلمة الجديدة تعطي وتفيد معنًى غير محصَّل بالكلمة الأصل ؛ من حيث التقييد والإطلاق ، والتقليل والتكثير ، والمطابقة من عدمها ، وخلاف ذلك ، كما في قوله :

 \* وكلُّ حرفٍ مستحقٌّ للبنا \*

فإنه قد يكون الشيءُ مستحقًّا لشيءٍ ويمنع منه ؛ إذ لا يلزم من استحقاق شيءٍ لشيءٍ وجوده فيه والحصول عليه . ومن ذلك استعمال الناظم ( للَّفظ )

 - 221 –

بدل القول في قوله :

 \* كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقمْ \*

أو استعمال الإضمار بدل الحذف أو العكس ، أو تعبيره بـ " مشتق " بدل " وصف " . وقد يكون الإصلاح بزيادة كلمة أو حرف ، مع مراعاةٍ للنظم من حيث الوزن والقافية - وهو الغالب - أو عدم مراعاة لذلك .

وأحيانًا يكون ذلك بزيادة بيت أو بيتين على بيت الألفية ، أو اختزال بعض الأبيات وجمع معانيها في بيت واحد . وربما أُضيف إلى هذه الزيادة إصلاحٌ في البيت نفسه .

وثمة مواطنُ يكون الإصلاح فيها بتقديم بعض الأبيات وتأخير أخرى بداعي اتصال هذه الأبيات ببعض وعدم استحسان فصلها عمَّا له عُلْقة بها ، أو تقديم شطر على شطر أو كلمة على أخرى دون تغيير في الألفاظ نفسها .

ثم إنه قد يُصلح النظم بأكثر من بيت ؛ أعني أن يصلحه أحد الشراح بإصلاح معين ، ويصلحه ثانٍ بإصلاح غيره ، ويأتي ثالث بتقويم غير المتقدميْن .

وربما كان الإصلاح بالاستغناء عن بعض الأبيات ، مع الإشارة إلى أن في النظم ما يغني عنها ممَّا ذكره قبلُ ، أو سيأتي بعدُ . أو التنبيه إلى أن ما قاله في " التسهيل " أو " الكافية الشافية " أوْلى مما ذكره في الألفية .

رابعًا : الموضوعية في النقد :

إن من الثابت لديَّ أن ما أورده شراح الألفية من إصلاحات لبعض أبياتها

 - 222 –

لم يكن القصد منه سوى الإصلاح ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، وتقديم ما يجتهدون في تقديمه للدارس من شروح واضحة العبارة ، رافعة للإيهام ، مزيلة للبس ، وافية بالمقصود ، لا لمجرد التغيير ، أو إثبات الوجود فحسب .

يؤكد ما أقوله ما يلقاه متتبعُ هذه الشروح بين الفينة والأخرى من ثناءٍ على بعض الأبيات ، واستحسانٍ لها ، وكذا الدفاع عن صاحبها والاعتذار له من قبل هؤلاء العلماء الذين شاركوا في تلك الإصلاحات .

ودونك بعضَ الأمثلة لهذا :

1 - قال الناظم في باب الاسم الموصول :

وجملــةٌ أَوْ شِـبْهُهَا الـذي وُصِـلْ بِهِن ، ك " مَنْ عندي الذي ابنُه كُفِلْ "

قال الغزي : " ولقد أحسن الناظم في جمعه - في كلام واحد - بين مثالي الوصل بجملة اسمية وبظرف في قوله :

 من عندي الذي ابنُه كفل "([[17]](#footnote-17))

2 - وقال في باب الإضافة :

وابنِ أوِ اعْرِبْ ما كإذْ قد أُجريا واخْـتَرْ بنـا مَتْلُـوِّ فِعْـلٍ بُنيـا

وقد أثنى المرادي على البيت ؛ لأن قوله : " بنا " قد شمل الماضيَ والمضارعَ المبني ؛ فكلاهما يُختار معه البناء . وقال : فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية :

 - 223 –

وقبــلَ فعــل مـاضٍ البنـا رَجَـحْ والعكسُ قبل غيره أيضًا وَضَحْ([[18]](#footnote-18))

لأنه لم يشمل المضارع .

3 - وقال في المضاف إلى ياء المتكلم :

آخِرَ ما أُضيفَ لِلْيَا اكْسِرْ ، إذا لـم يـكُ مُعتلا : كَرَامٍ وقَذَى

فقد اعترض بعضُهم كلامَ الناظم بأن تعبيره يشمل المنقوص والمقصور وغيرهما كدَلْوٍ وظَبْيٍ ، فيقتضي أن دلوًا وظبيًا إذا أضيفا إلى الياء لا يكسران ، مع أن الصواب كسرهما ، وأن حكمهما حكم الصحيح([[19]](#footnote-19))

 وأجيب بأن المراد بالمعتل في النظم المعتل بالاصطلاح النحوي ، وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له ، فخرج نحو : ظَبْي ودَلْو ؛ لأن اعتلالهما ليس اصطلاحيًّا وإن كان المعتل يشمل نحو ذلك ، كما أنَّ تمثيله بـ " رامٍ وقَذى " يخصص ذلك([[20]](#footnote-20))

4 - قال الناظم في باب الصفة المشبهة :

وَعَمَـلُ اسـمِ فـاعِلِ المعـدَّى لها ، على الحَدِّ الذي قد حُدَّا

قال الأشموني : " ليس كونها بمعنى الحال شرطًا في عملها ؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها([[21]](#footnote-21)) ؛ لكونها وضعت للدلالة على الثبوت ، والثبوت من

 - 224 –

ضرورته الحال . فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية :

الاعتمــــادُ واقتضـــاءُ الحـــالِ شرطانِ في تصحيح ذا الإعمالِ([[22]](#footnote-22))

5 - وقال في باب التوكيد عن التوكيد بالنفس والعين :

واجْمَعْهُمَـا بأفْعُلٍ إن تَبِعا ما ليس واحدًا تكنْ مُتَّبِعا

يعني أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد جُمعا على مثال : " أفْعُل " . قال المرادي([[23]](#footnote-23)): " وعبارة الناظم - هنا - أحسن من قوله في التسهيل : جمع قلة ، فإن عينًا تجمع جمع قلة على أعيان ، ولا يؤكد به ... "([[24]](#footnote-24))

6 - وقال في باب جمع التكسير :

في نحو رامٍ ذو اطِّرادٍ فُعَلَهْ وشـاع نحـو كـاملٍ وكَمَلَهْ

فحين قال المرادي - وتبعه الأزهري والأشموني - : " لو قال :

 \* كذاك نحو كاملٍ وكَمَلَهْ \*

لكان أنصَّ ؛ لأن الشياع لا يلزم منه الاطراد "([[25]](#footnote-25))

 - 225 –

دافع ابنُ الحاج عن الناظم مشيرًا إلى أن الشيوع في النظم على حقيقته ، وقد عبّر به ابن هشام أيضًا ؛ لأن نحو : عالم وصالح وقاتل وضارب وقائم وذاهب لا يجمع على " فَعَلَة " ، فكيف يكون مطردًا .

خطبة الألفية

قال الناظم :

مُصَلِّيًا على النبيِّ المصطفى وآلِـهِ المُسْـتكملينَ الشَّـرَفَا([[26]](#footnote-26))

أصلح بعضهم هذا البيت بقوله :

مُصَلِّيًا مُسَلِّمًا على النَّبي وآلِهِ وصحبِهِ ومن حبي

لأن الناظم - كما قالوا - أفرد الصلاة ولم يذكر السلام ، مع أنه شافعي ، ويكره عندهم إفرادُ أحدهما عن الآخر .

وأجيب بأن الكراهة تنتفي بالنطق بالسلام وكَتْبِ الصلاة ، ولعل هذا هو الذي فعله الناظم هنا([[27]](#footnote-27)) ولا يحتاج - حينئذٍ - إلى إصلاح([[28]](#footnote-28))

وفي الأذكار للنووي : " إذا صُلي على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فليُجمع بين الصلاة والتسليم ، ولا يُقتصر على أحدهما ، فلا يقُل : " صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ " فقط ، ولا " عَلَيْهِ السَّلَامُ " فقط "([[29]](#footnote-29))

 - 226 –

قلت : بل لم يذكر السلام جريًا على عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ، فالمختار عند الحافظ ابن حجر وغيره أنه لا يكره إفراد الصلاة عن التسليم وكذا العكس ؛ لأن تعليم السلام تقدم قبل تعليم الصلاة ، فأفرد التسليم مدةً في التشهد قبل الصلاة عليه ، فهذا مشعرٌ بالجواز ، وأمَّا قَوْله تَعَالَى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا }([[30]](#footnote-30))

فلا يؤخذ منه الوجوب بقرنهما ؛ لأن الواو لا تقتضي ذلك .

نَعَم : يكره أن يُفرد الصلاةَ ولا يُسلِّم أصلا ، أمَّا لو صلَّى في وقتٍ وسلَّم في وقت آخر فإنه يكون ممتثلا([[31]](#footnote-31))

وعلى ما ذُكر فالبيت لا يحتاج إلى إصلاح . واللَّه أعلم .

وقال في الخطبة أيضًا :

واللَّهُ يقضي بِهباتٍ وافِرَهْ لي وَلَهُ في درجاتِ الآخرهْ

الضمير في " له " عائد إلى ابن معطٍ([[32]](#footnote-32))

في قوله قبل ذلك :

وتقتضي رضًا بغير سُخْطِ فائقـةً ألفيـةَ ابـنِ مُعْـطِ

 - 227 –

وأُوردَ على الناظم في هذا البيت إيرادان :

أحدهما : أنه وصف " هباتٍ " - وهو جمع - بـ " وافرة " وهو مفرد .

نَعَمْ ، جائز ؛ لتأوله بجماعة لكنه خلاف الأفصح ؛ لأن " هبات " جمع قلة ، والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل المطابقة نحو : الأجذاع انكسرت ومنكسرات ، والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات .

الثاني : أنه خصَّ نفسَه وابن معطٍ بالدعاء ، مع أن الدعاء إذا كان أعمَّ كان إلى الإجابة أقرب ، فالأولى التعميم ، وكان الأحسن - خروجًا من هذا وذاك - أن يقول :

واللَّه يقضي بالرضا والرحمهْ

لـي ولـه ولجـميع الأمّهْ([[33]](#footnote-33))

فلو دعا لجماعة من المسلمين أو لجملة المسلمين لحصلت له هذه الفضيلة التي دعا بها . قال اللَّه عز وجل : { وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ }([[34]](#footnote-34))

وقال إخبارًا عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ : { رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ }([[35]](#footnote-35))

وفي صحيح مسلم عن أبي الدرداء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال : " " مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَدْعُو لأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ إِلا قَالَ الْمَلَكُ : وَلَكَ بِمِثْلٍ "([[36]](#footnote-36))

 - 228 -

 **باب الكلام وما يتألف منه**

**قال الناظم :**

كلامُنـا لفظ مفيدٌ كاستقم واسمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حرفٌ الكَلِمْ

اللفظ : هو الصوت المعتمد على مقطع من اللسان ، ويشمل المهملَ كـ " دَيْز " والمستعملَ كـ " عمرو " .

وأما القول : فهو اللفظ الدال على معنى مطلقًا ، وهو أخصُّ من اللفظ ؛ لأنه لا بُدَّ له من دلالة([[37]](#footnote-37)) ولذلك قيل : كان من حق الناظم أن يأخذ القول جنسًا في تعريف الكلام ؛ لأنه أقرب من اللفظ لعدم إطلاقه على المهمل([[38]](#footnote-38))

وقد فعل ذلك في " الكافية الشافية " فصدَّر تعريف الكلام بالقول قائلا :

قــولٌ مفيــدٌ : طلبًــا أو خـبرا هو الكلامُ ك " استمعْ وسَتَرى "([[39]](#footnote-39))

ولعله إنما عدل عن القول لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك([[40]](#footnote-40))

لكن الصحيح - تفصيلا - أن القول أخصُّ من اللفظ مطلقًا ، فالأخذ به في التعريف أوْلى ؛ لوضوح القرينة على المراد([[41]](#footnote-41))

 - 229 –

واختار في شرح التسهيل الكَلِمَ على اللفظِ والقولِ في الإعلام بجنس الكلام ، وقال : اللفظ أبعد الثلاثة ؛ لوقوعه على المهمل والمستعمل ، بخلاف القول والكلم ، والقول مثل الكلم في القرب لتساويهما في عدم تناول المهمل ، لكن قد يقع القولُ على الرأي والاعتقاد مجازًا إطلاقًا شائعًا حتى صار كأنه حقيقة ثابتة ، والكلم سالم من ذلك كله([[42]](#footnote-42)).

**وقال - في الباب نفسه - عن الكلم :**

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، والقولُ عَمْ وَكِلْمَـةٌ بِهـا كَـلامٌ قَدْ يُؤَمْ

تطلق الكلمة على ثلاثة أقسام : حقيقي وهو الذي لا بُدَّ من قصده ، وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ، ومجازي مستعمل في عرف النحاة ، وهو إطلاق الكلمة على أحد جزءي العلم المضاف فتركُ التعرض له جائز ، ومجازي مهمل في عرف النحاة، وهو إطلاق الكلمة على الكلام التام فلا يُتعرض لهذا بوجه ، وهو التعريف اللغوي للكلمة إذا أُريد بها الكلام مجازًا ؛ من تسمية الشيء باسم جزئه ، كتسميتهم ربيئة القوم عينًا ، والبيت من الشعر قافيةً([[43]](#footnote-43))

ومن ذلك قَوْله تَعَالَى : { كَلا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا }([[44]](#footnote-44))

أي مقالة من قال : { رَبِّ ارْجِعُونِ . لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ }([[45]](#footnote-45))

ونحو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ :

 - 230 –

أَلا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلا اللَّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ([[46]](#footnote-46))

" واعتُرض كلام الناظم بأن تعبيره بـ " قد يُؤمّ " يُفهم منه بأن إطلاق الكلمة على الكلام قليل مع أنه كثير . وأجيب عن ذلك بأنه - وإن كان كثيرًا في نفسه - لكنه قليل بالنسبة لإطلاق الكلمة على المفردات : ( الاسم ، والفعل ، والحرف )([[47]](#footnote-47))

كما اعترض عليه ذكرُه في البيت لهذا التعريف اللغوي للكلمة المهملِ في عرف النحاة كما قال الناظم نفسه في شرح التسهيل([[48]](#footnote-48)) لكنه ذكره هنا . حتى قيل : إنه من أمراض الألفية التي لا دواء لها([[49]](#footnote-49)) ممَّا دفع ابن غازي([[50]](#footnote-50)) إلى إصلاح البيت بقوله :

واحــدُهُ كَلِمَــةٌ وقــد يُـؤَمْ بها كلامٌ لغةً والقول عمْ([[51]](#footnote-51))

 - 231 –

قال الصبَّان : " وقد أطال سم([[52]](#footnote-52)) في دفعه بما حاصله أن إهمال المعنى المجازي في عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده ؛ لأن إهماله يوهم انتفاءه فيتأكد التنبيه عليه وتكون " قد " لما في عبارته للتوقع ، فإن استعمال اللفظ في المعنى المجازي بصدد أن تدعو حاجة إليه فيرتكب ، أو أنه أراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرته في نفسه، وإن كان قليلا بالنسبة إلى المعنى الحقيقي "([[53]](#footnote-53)).

**وقال في الباب نفسه :**

وماضيَ الأفعالِ بالتا مِزْ وسِمْ بالنونِ فعلَ الأمرِ إنْ أمْرٌ فُهِمْ

أشار إلى ما يميز الفعل الماضيَ بقوله : " وماضي الأفعال بالتا مِزْ " أي ميِّز ماضي الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ نحو : " تباركتَ يا ذا الجلال والإكرام " ونعمتِ المرأةُ هندُ ، وبئست المرأة دَعْدُ ، كما قال في شرح الكافية([[54]](#footnote-54))

" وتمييز الفعل الموضوع للمضي بتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة " .

 - 232 –

ثم ذكر في بقية البيت أن تمييز فعل الأمر بشيئين : قبول نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته نحو : اضربَنْ ، واخرجَنَّ .

قيل بشأن هذا البيت : إن الناظم قد أطلق المفردَ وأراد المثنى ، وصوابه : بالتاءين أي تاء التأنيث وتاء الفاعل وذلك سماعي ، ولهذا أصلحه ابنُ غازي بقوله :

ومـاضيَ الأفعالِ بالتاءيُن سِمْ والأمرَ بالنونِ إذا أمرٌ فُهِم([[55]](#footnote-55))

وقيل : إن البيت لا يحتاج لإصلاح وإن بقيت التاء في النطق على إفرادها ، فـ " ال " في قوله : " بالتا مِزْ " للعهد الذكري([[56]](#footnote-56))

ورُدَّ بأنه إن كان المعهودُ تاءَ التأنيثِ خرجت تاءُ الفاعل ، وإن كان تاءَ الفاعلِ خرجت تاءُ التأنيث([[57]](#footnote-57))

وأجيب بأن المعهودَ جنسُ التاءين المتقدم ذكرهما ، وبكون المعنى : بالتاء المنوَّعة إلى نوعين ؛ لجواز التعبير عن الأمرين المشتركين في حكم واحد بالمفرد ، نحو قوله - عز وجل - : { وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ }([[58]](#footnote-58)) ؛ لأنَّ لكل واحد قبلةً تخصه ، بدليل : { وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ }([[59]](#footnote-59)) وهو الصحيح .

 - 233 –

**وقال في الباب نفسه :**

والأمْـرُ إِنْ لَـمْ يَـكُ للنُّـونِ مَحَـلّ فيهِ هُوَ([[60]](#footnote-60)) اسمٌ نحوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

إن دَلَّ اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكيد فهو اسم ، إمَّا مصدر نحو : صبرًا ، وإما اسم فعل نحو : " صه " بمعنى اسكت وكلاهما بمعنى الأمر ولكن " اسكت " يقبل نون التوكيد فهو فعل أمر ، وصه لا يقبلها فهو اسم فعل .

وكما ينتفي كون الكلمة الدالة على الأمر عند انتفاء قبول النون ، كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعًا عند انتفاء قبول " لم " كـ " أوَّه " بمعنى أتوجع ، وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيًا عند انتفاء قبول التاء كـ " هَيْهَاتَ " بمعنى بَعُدَ .

لكنَّ الناظم ذكر اسم الفعل من فعل الأمر دون اسم الفعل من الماضي والمضارع([[61]](#footnote-61))

ولذا أصلح ابنُ غازي البيتَ بقوله :

وما يكن منها لذي غير محلّ فاسـمٌ كهَيْهَاتَ وَوَي وحيَّهَلْ

أي : وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم ([[62]](#footnote-62))

 - 234 –

وقال الأشموني : " الأولى أن يقول :

ومـا يُـرى كالفعل معنًى وانخزلْ عنْ شرطِهِ اسمٌ نحو صَهْ وحيَّهلْ

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة "([[63]](#footnote-63))

وإصلاح ابن غازي أوْفى ؛ لأن فيه تصريحًا بالثلاثة .

وقال الغَزِّيّ([[64]](#footnote-64)) " ولو قال الناظم :

كذاكَ ما دَلَّ على فِعلٍ ولم يَصْلُـحْ لتا مؤنثٍ ولا لِلَمْ

لوفَّى باسمي فعل المضارع والماضي "([[65]](#footnote-65))

واعتُذر للناظم بأنه اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر ، لقوله :

 \* وما بمعنى افعَلْ كآمين كَثُرْ \*

وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع ؛ لقوله :

 \* وغيرُهُ كـ " ويْ وهَيْهاتَ " نَزُرْ \*([[66]](#footnote-66))

 - 235 –

وزعم المكودي أنه ليس في بيت الألفية زيادة على ما أفهم البيت الذي قبله إلا كون غير القابل للنون مما أفهم الأمر يُقال فيه : اسم فعل ؛ لأنه صرَّح بأنه اسم في قوله : هو اسم ، وفهم كونُه اسمَ فعلٍ من تمثيله بـ " صه " و " حَيَّهل "([[67]](#footnote-67))

والحقُّ أن في البيت تنبيهًا على اسمية " دراكِ ونزالِ " ونحوهما . ولولا هذا البيت لتوهمتْ حرفيتها من قوله : " سواهما الحرفُ "([[68]](#footnote-68))

 **باب المعرب والمبني**

**قال الناظم :**

وكُـلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٍّ لِلْبِنَا وَالأصْلُ في الْمَبْنِيِّ أنْ يُسَكَّنَا

يرى جمهور الشراح أن عبارة الناظم في الشرط الأول غير وافية بالمقصود ؛ إذ لا يلزم من استحقاق شيء وجوده فيه والحصول عليه ؛ فإن الشيء قد يكون مستحقًّا للشيء ويُمنع منه ، فإن الشريف مثلا يستحق الإكرام وإن لم يكرم أصلا .

وقال الشاعر :

كَمْ مُسْتَحِقٍّ ليسَ يُعْطَى ما اسْتحق ورائــم لحــقوقِ أمْــرٍ مــا لحـق

 - 236 –

فَسِلِّم الأمْرَ لرَب ما خَلَقْ فكلّ شيءٍ في المقادير سَبَق

ولو قال الناظم : وكل حرف مبني ، كان أخصر وأوفى بالمراد ([[69]](#footnote-69))

ولذا احتاج ابن غازي إلى إصلاحه بقوله :

\* والحَرْفُ لا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ الْبِنَا \* أو : والحرف مبني وأصله البنا \*([[70]](#footnote-70))

كما قال ابنُ معطٍ :

والحـرفُ مبنـيٌّ بكـلِّ الحـالِ والأصْلُ في البناءِ للأفْعالِ([[71]](#footnote-71))

وأُجيب بأن الواضع حكيم يعطي كل شيءٍ ما يستحقه ، فحيث استحقت الحروفُ البناءَ لزمَ اتصافها به([[72]](#footnote-72))

أو أن حصول البناء للحرف معلوم من قوله :

 \* لِشَبَهٍ من الحروف مُدْني \*

 مع قوله : \* ما قد سَلِما من شبه الحرفِ \*

لأنه إذا كان المشبَّه بالحرف يُبنى فالمشبه به أحرى . والغرض هنا بيان استحقاقه له . كما أن التعبير بالاستحقاق أخصُّ من الواجب بخلاف التعبير بالوجوب فلا يقتضي الاستحقاق ، ولذا عبَّر بالوجوب في قوله :

 - 237 –

 \* وكُلّ مُضْمَرٍ لَهُ البنا يَجبْ \*

لأن المضمرات أسماءٌ ، والبناء فيها على غير طريق الاستحقاق([[73]](#footnote-73))

أو تُجعل " أل " في " البناء " للعهد الحضوري ، أي البناء الحاضر في الحرف والقائم به . وقد يكون الاستحقاق في كلام الناظم مأخوذًا من قولهم : لفلان عليك حق ، أي يجب دفعه إليه([[74]](#footnote-74))

 **باب الضمير**

**قال ابن مالك :**

وألـفٌ والـواوُ والنـونُ لِما غابَ وغيره ك " قاما واعْلَما "

اعتُرض الناظمُ في قوله : "وغيره " لشموله على هذا النحو المتكلم والمخاطبَ ، وهذه الضمائر المذكورة لا تكون للمتكلم . فالألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب والمخاطب ؛ فمثال الغائب : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قُمْنَ . ومثال المخاطب : اعلما ، واعلموا ، واعْلَمْنَ .

وقد أجيب بحمل " غير " في كلامه على المخاطب ؛ ويُرشد لهذا تمثيله بـ " قاما واعلما "([[75]](#footnote-75))

 - 238 –

ولو أنه قال عوض " وغيره " : " وخُوطب " لكان أنصّ في مراده([[76]](#footnote-76))

كما أجيب عن الناظم بأن لفظ " غير " عند البيانيين يطلق على معنيين قريب وبعيد ، لكن إطلاقها على القريب أوْلى والقريب هنا هو المخاطب فيحمل عليه ، وإنما كان المخاطب أقربَ من المتكلم ؛ لأن ضمير الغائب موالٍ لضمير المخاطب في الرتبة لا للمتكلم .

وقد أصلح الشاطبيُّ بيتَ الألفية بما يرفع الإيهام الذي في " غيره " مع بيان أن الواو والألف والنون ضمائر الرفع وزيادة التاء بأقسامها الثلاثة بقوله :

وألــفٌ والــواو والنــون لمـا خُـوطب أو غاب للرفع انتمى

وللحـضور التـا كـقمتَ قمنا قمتِ ، وللفروع قد نبَّهنا([[77]](#footnote-77))

كما ذكر ابن الحاج([[78]](#footnote-78))

أن الأولى أن يُذكر هذا البيت عقب قوله :

فما لذِي غيبةٍ أو حُضورِ كأنتَ وهْوَ سَمٍّ بالضمير

لأنها أمثلةٌ له وينص على أنها ضمائر الرفع([[79]](#footnote-79))

 - 239 –

 **باب اسم الإشارة**

**قال الناظم :**

............... ولَــــدَى البُعــــدِ انْطِقــــا

بالكافِ حَرْفًا دُونَ لامٍ ، أو مَعَهْ واللامُ - إنْ قَدَّمْتَ هَا - مُمْتَنِعَهْ

أشار بذلك إلى أن لأسماء الإشارة مرتبتين : قريبة وبعيدة ، فما تجرد من كاف الخطاب فهو للقريب . وما لحقته الكاف وحدها ، أو مع اللام فهو للبعيد .

كما يعني أنك إن قدَّمت قبل اسم الإشارة لفظَ "ها" التي للتنبيه امتنع الإتيان باللام ؛ فلا يقال : هذا لك .

قال في شرح التسهيل : " ولا تلحق المقرون باللام ؛ فلا يقال : هذا لك ، كرهوا كثرة الزوائد . ولا تلحق أيضًا المقرون بالكاف في التثنية والجمع ، فلا يقال : هذانك ، ولا هؤلائك ؛ لأن واحدهما ذاك وذلك ، فحمل على ذلك مثناه وجمعه ؛ لأنهما فرعاه ، وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظًا ومعنى "([[80]](#footnote-80))

لكن ظاهر النظم أن اللام لا تمتنع إلا مع تقديم الهاء ، والأمر ليس كذلك ، بل تمتنع اللام مع المثنى مطلقا ومع الجمع في لغة من مَدَّه .

ولذلك ذيَّل بعضهم كلام ابن مالك بقوله :

ولا يلـــــي ذا اللامُ إلا المفــــردا والجمع مقصورًا فما ذين عدا([[81]](#footnote-81))

 - 240 –

 **باب الاسم الموصول**

**قال الناظم :**

ومثلُ " ما " " ذا " بعدَ " ما " اسْتِفْهَامِ أو " مَـنْ " إذا لَمْ تُلْغَ في الكلامِ

يعني أن " ذا " مثلُ " ما " حال كونها بعد " ما " أو " مَنْ " الاستفهاميتين إذا لم تلغ في الكلام .

ولها شرطٌ ثالثٌ أهمله لوضوحه وذَكَرَه في التسهيل ، وهو أن لا تكون إشارة نحو : " ماذا " ، أو " من ذا "([[82]](#footnote-82)) كقولك : ماذا التواني ؟

فالإلغاء يكون حقيقيًّا بتقدير سقوطها ، أو حكميًّا بجعلها مع " ما " و " مَنْ " شيئًا واحدًا .

واحترز الناظم بقوله : " إذا لم تلغ " من أن تكون ملغاةً، وذلك بأن يغلب الاستفهام فيصير مجموع " من ذا " و "ماذا " استفهامًا ، ويظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت : من ذا ضربت أزيدٌ أم عمروٌ؟ فإذا رفعت فـ " ذا " غير ملغاة ؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع ، فعُلم أنه مرفوع بالابتداء و " ذا " خبره وهو اسم موصول .

وإذا نصبت فقلت : من ذا ضربت أزيدًا أم عمرًا ؟ عُلم أن " ذا " ملغاة ؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعُلم أنه مفعول مقدم بـ " ضربت " و " ذا " ملغاة([[83]](#footnote-83))

 - 241 –

وقد نبّه الغزيّ إلى أنه لو قال الناظم : " وإذا لم تلغ " - بالواو - كان أوْلى ؛ لئلا يتوهم أنه شرط للذي قبله([[84]](#footnote-84))

يعني أن عدم الإلغاء شرط في الجميع ، لا شرط في " ذا " بعد " مَنْ " الاستفهامية فحسب .

وهذا صحيح غير أن البيت لا يستقيم وزنًا بوجود الواو .

 **باب المعرَّف بأداة التعريف**

**قال الناظم :**

وبَعْـضُ الاعُلامِ عَلَيْهِ دَخَلا لِلَمْـحِ مـا قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا

كالفَضْلِ والحارث والنُّعْمانِ فَذِكْــرُ ذَا وَحَذْفُــهُ سِـيَّانِ

يعني أن " أل " دخلت على بعض الأعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية نحو : " الفَضْل " وهو منقول من المصدر ، و " الحارِث " وهو منقول من اسم الفاعل ، و " النُّعمان " وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم . فيجوز أن يُؤتى بهذه الأسماء التي ذُكرت مقترنة بـ " أل " نظرًا إلى الأصل ، ومجردة منها نظرًا إلى الحال .

واعترض ابنُ عقيل قولَ الناظم : " فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ " ، وقال : " بل الحذف والإثبات يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا لُمح الأصلُ جيء بالألف واللام ، وإن لم يُلمح لم يُؤتَ بها "([[85]](#footnote-85))

 - 242 –

وأجيب بأنّ كونهما مرتّبين على مقصدين صحيح وهو مأخوذ من قوله :

 \* دَخَلا للمح ما قد كان عنه نُقلا \*

وقوله : " سِيَّان " يعني من جهة التعريف لا من حيث المقصد . قاله المرادي([[86]](#footnote-86)).

لكن الاعتراض الوارد على الناظم هو تعبيره بـ " حذفه " بدل " تركه " ؛ لأن الحذف يقتضي أنها كانت ثابتةً موجودةً بحكم الأصل ثم حذفت وليس كذلك ؛ لأنه عَلَم ، والأصل عدمها فيه . ولذا قال الشاطبي : كان حقه أن يقول :

 \* فَذِكْرُ ذَا وَتَرْكُهُ سِيَّاِن

ليرتفع الإيهام([[87]](#footnote-87)).

 **باب الابتداء**

**قال الناظم :**

فامْنَعْهُ حينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ عُرْفًـا وَنُكْـرًا عـادِمَي بَيَـانِ

كَـذَا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرا أوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

ثمة أسباب تمنع تقديم الخبر على المبتدأ منها استواء المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ولا قرينة تبين المبتدأ من الخبر . ومنها أن يكون الخبر فعلا

 - 243 –

رافعًا لضمير المبتدأ مستترًا نحو : زيدٌ قام . وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبرُ كان فعلا ؛ لأن الخبر هو المحدث عنه ، فلا يحسن جعله حديثًا ؛ لكنه قلب العبارة لضرورة النظم([[88]](#footnote-88))

 ومراده أن الخبر يمتنع تقديمه إذا كان فعلا ؛ لأنه إذا تقدم خرج المبتدأ من حدِّ الابتداء وارتفع بالفعل .

وأشعر كلام الناظم بامتناع تقديم كل فعل وقع خبرًا ، فأطلق في قوله :

 \* كذا إذا ما الفعل كان الخبرا \*

والأمر ليس كذلك ؛ فالذي عليه النحويون - ومنهم ابن مالك نفسه - أنه إنما يجب تأخيره إذا أوهم فاعلية المبتدأ بأن كان المبتدأ مخبرًا عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو : زيدٌ قام([[89]](#footnote-89)) .

أما إذا برز فاعل الفعل فإنه يجوز التقديم نحو : " الزيدان قاما " ؛ لانتفاء اللبس بوجود علامة التثنية ؛ لأن إسناد الفعل إلى الضمير يعلم منه ابتدائية المتأخر .

ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة " أكلوني البراغيث " ؛ لأن تقديم

 - 244 –

الخبر أكثر في الكلام من تلك ، والحمل على الأكثر راجح . قاله الناظم في شرح التسهيل.([[90]](#footnote-90))

قال بعضهم - مصلحًا النظم - : لو قال الناظم :

كما إذا خيف التباس المبتدا بفاعلٍ نحو : سعيدٌ اهتدى

لسلم من الاعتراض([[91]](#footnote-91)).

كما نصَّ الأزهري على أنَّ هذا التقييد لا بُدَّ منه في بيت ابن مالك([[92]](#footnote-92)).

فإن قيل : هذا القيد يُفهم من التشبيه ، أي : كما يمتنع التقديم فيما ذكر للَّبس كذا يمتنع هنا للَّبس . فالجواب أنَّ هذا القيد لا يفهم من الكلام.([[93]](#footnote-93))

قاله الملوي([[94]](#footnote-94)).

قال ابن الحاج : " الحق أن هذا تحاملٌ على النظم من غير موجب ؛ إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم ، فإن قوله : " كذا " تشبيه تامٌ في منع التقديم بقيده وهو عدم البيان ، ولا يعدم البيانُ إلا إذا لم تكن هنالك قرينة تبيّن المبتدأ من الفاعل ، بأن كان الفعل الواقع خبرًا رافعًا لضمير المبتدأ المستتر نحو : زيدٌ قام وهند قامت .

 - 245 –

وأما إن كانت هنالك قرينة بأن كان الفاعل اسمًا ظاهرًا نحو : زيد قام أبوه ، أو ضميرًا بارزًا نحو : الزيدان قاما فإنه يجوز التقديم والتأخير ؛ إذ الفعل لا يأخذ فعلين ، وهذا على اللغة الفصحى "([[95]](#footnote-95)).

وأقرب من هذا كله - عندي - ما ذكره الخضري([[96]](#footnote-96))

من إمكانية أن تكون " أل " في " الفعل " للعهد العلمي بين النحاة العارفين ، وأما المبتدئ فلا بدَّ له من موقف([[97]](#footnote-97)).

وقد رفع الناظمُ هذا الإيهامَ في الكافية الشافية حيث قال :

ولا الـــتزامَ إنْ أزيــل اللَّبْسُ ك " الليثُ ُزيدٌ " و " أجادوا الحُمْسُ "

أي : لا يمتنع تقديم الخبر إذا كان فعلا وفاعلا بارزًا نحو : " أجادوا الحُمْسُ " . فـ " الحمس " : مبتدأ مؤخر ، و " أجادوا " : خبر مقدم([[98]](#footnote-98)).

وقال في الباب نفسه :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبينًا يُخْبَرُ

الكلام في المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر ، ومنها : أن يتصل بالمبتدأ ضمير يعود على شيءٍ في الخبر نحو : في الدار ساكنها .

 - 246 –

والبيت على حذف مضاف أي على مُلابسه ، والتقدير : كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذي يخبر بالخبر عنه نحو : على التمرة مثلُها زُبْدًا ، فلا يجوز : مثلُها على التمرة زبدًا ؛ لئلا يعود الضمير من " مثلها " على " التمرة " وهو متأخر لفظًا ورتبة([[99]](#footnote-99)).

وهذا البيت من أبيات الألفية المعروف بتعقيده وتشتيت ضمائره وصعوبة فهمه ، ولعل ما دعاه إلى هذه العبارة المشتملة على ما ذكر ضيق النظم([[100]](#footnote-100)).

قال أبو حيان : " إن هذا البيت يحمل قاعدة عبَّر النحاة عنها في كتبهم بعبارة حسنة سهلة المدرك وذلك أن يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شيءٍ في الخبر... وعبَّر هذا الناظم بهذه العبارة المثبجة الفاسدة..."([[101]](#footnote-101)) إلخ .

قال ابن غازي : وقد أصلحه بعض أصحابنا بقوله :

كذا إذا عاد عليه مضمر من مبتدأ وماله تصدُّرُ

ليخلصَ من هذا التعقيد وليجمع معنى البيتين في بيت واحد([[102]](#footnote-102)).

كما كان يمكن الناظم أن يقول كما في الكافية([[103]](#footnote-103))

 - 247 -

وإِنْ يَعُــدْ لخــبرٍ ضمــيرُ من مبتدًا يوجَبْ له التأخيرُ

كما انتقد بعضهم الناظم في قوله : " إذا عاد عليه مضمر " ؛ لأن الضمير في قولك : " في الدار ساكنها " إنما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر ، فينبغي أن يُقَدَّر مضافٌ محذوف في قول الناظم : " عاد عليه " التقدير : كذا إذا عاد على ملابسه ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار اللفظ : كذا إذا عاد عليه([[104]](#footnote-104)).

وأجيب بأن ما التبس بالخبر تنزَّل منزلة جزئه ، فلذلك اكتفى بذكر الخبر([[105]](#footnote-105)).

قال ابن عقيل : وعبارة الناظم هي عبارة ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة([[106]](#footnote-106)).

قلت : عبارة ابن عصفور هذه في شرح الجمل([[107]](#footnote-107))

أما في المقرّب فقد عدل إلى العبارة الصحيحة فقال : " أو قد اتصل به ضمير يعود على شيءٍ في الخبر "([[108]](#footnote-108)).

 - 248 -

**وقال أيضًا :**

وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قدِّمْ أبَدا كَمَـا لَنَا إلا اتِّباعُ أحْمَدَا

هذا موضع آخر من المواضع التي يجب فيها تقدُّم الخبر على المبتدأ ، وهو أن يكون المبتدأ محصورًا بـ " إلا " نحو : ما لنا إلا اتباعُ أحمدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فـ " لنا " خبر واجب التقديم ؛ لأن المبتدأ وهو " اتباع " محصورٌ بـ " إلا " . ومثاله محصورًا بـ " إنَّما " : إنما في الدار زيدٌ .

قال ابن غازي([[109]](#footnote-109)) وأصلحه بعضهم فقال :

 \* والخبرَ المحصورَ قدِّم أبدا \*

وذلك لأن الخبر هو المحصور في المبتدأ هنا لا العكس ، إلا أن يُجعل من إضافة الموصوف للصفة([[110]](#footnote-110)) أو فيه حذف وإيصال ، أي : خبر المبتدأ المحصور فيه([[111]](#footnote-111)).

 - 249 –

قلت : وأحسن من ذلك أن يقول كما في الكافية([[112]](#footnote-112))

. وكلُّ جزءٍ حَصَرَتْهُ " إنَّما " أوْ لفــظُ " إلا " مُنــعَ التَّقدُّمـا

سواء أكان المحصور هو المبتدأ - كما مرَّ - أو الخبر نحو : ما زيدٌ إلا كاتبٌ ، وما زيدٌ إلا في الدار .

 **باب أفعال المقاربة**

**قال الناظم :**

بَعْدَ "عَسَى" اخْلَوْلَقَ "أَوْشَكَ" قَدْ يَرِدْ غِنًـى بِ "أَنْ يَفْعَـلَ" عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

وَجَـرِّدَنْ "عَسَـى" أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَــا إذَا اسْــمٌ قَبْلَهَـا قَـدْ ذُكِـرَا

يريد بذلك - رَحِمَهُ اللَّهُ - أنه إذا تقدم اسم على " عسى " فإنه يجوز أن يُضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، ويجوز تجريدها عن الضمير ، والأول لغة بني تميم والثاني لغة الحجازيين ، وذلك نحو : " زيدٌ عسى أن يقومَ ، فعلى لغة تميم يكون في " عسى " ضمير مستتر يعود على " زيد " و " أنْ يقوم " في محل رفع بـ " عسى " ، والتجريد أجود وأفصح([[113]](#footnote-113))

قال اللَّه تعالى : { لا يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ }([[114]](#footnote-114))

 - 250 –

وقد اعتُرض كلامُ الناظم من وجوه ثلاثة ؛ **أحدها :** أن ظاهر هذين الاستعمالين - أعني : التجريد والإضمار - خاصان بِـ " عسى " لاقتصاره على ذكرها ، والصواب أن ذلك في الأفعال الثلاثة : " عسى ، واخلولق ، وأوشك " إذ لا فرق([[115]](#footnote-115)).

**وثانيها :** أن هذا الحكم مفرع على التمام والنقصان السابقين ، وكلام الناظم يقتضي أنه مستأنف .

**ثالثها :** أن هذين الوجهين يصحان سواء أتقدم الاسمُ نحو : زيدٌ عسى أن يقوم ، أم تأخر نحو : عسى أن يقوم زيدٌ ، وكلام الناظم يقتضي أن ذلك خاص بما إذا تقدم الاسم .

وقد أصلح بعضهم البيت بقوله :

فجـردْنهُنَّ أوِ ارْفَـعْ مُضْمَرَا بِهِنَّ ، واسْمٌ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ عَرَا

لينتفي الاعتراض الأول من النون العائد على الثلاثة ، وينتفي الثاني بالفاء المفرّعة في " فجردنهن " وينتفي الثالث بقوله : "واسْمٌ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ عَرَا "([[116]](#footnote-116)).

قلت : ذكر الناظم في شرح التسهيل ، أن " أوشك واخلولق " مثل : " عسى " في هذين الاستعمالين([[117]](#footnote-117)).

 - 251 –

وقال في الكافية الشافية([[118]](#footnote-118)).

...... وَقَــدْ تَسْـتَغْنِي عَـنْ خَبَرٍ بِنَحْوِ أَنْ تَسْتَثْنِ

إنُ أُسْنِدَتْ لَهُ كَذَاكَ اخْلَوْلَقَا وَهَكَـذَا أَوْشَـكَ حَيْثُ اتَّفَقَا

كما نصَّ على ذلك غير واحد من العلماء ، كالمرادي([[119]](#footnote-119)) وابن هشام([[120]](#footnote-120)) والأشموني([[121]](#footnote-121))

والخضري([[122]](#footnote-122)).

وقال ابن الناظم : " وهكذا إذا كان بعد " أن يفعل " اسمٌ ظاهر فإنه يجوز كونه اسم " عسى " على التقديم والتأخير وكونه فاعل الفعل بعد " أنْ " "([[123]](#footnote-123))

 **باب الأحرف الناسخة**

**قال الناظم :**

وَجَـائِزٌ رَفْعُـكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ " إِنَّ " بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلا

وَأُلْحِــقَتْ بِ " إِنَّ " لكِــنَّ وَأَنْ مِـنْ دُوْنِ لَيْـتَ وَلَعَـلَّ وَكَـأَنْ

يريد - رَحِمَهُ اللَّهُ - أنه إذا أُتي بعد اسم " إنَّ " وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان ؛ أحدهما : النصب - وهو الأصل - عطفًا على

 - 252 -

اسم " إنّ " نحو : إنّ زيدًا قائمٌ وعمرًا . الثاني : الرفع نحو : إنّ زيدًا قائمٌ وعمرو .

والاعتراض هاهنا على تجوُّز الناظم في تسمية المرفوع معطوفًا على اسم " إنَّ " ، وإلا فقد صرَّح في شرح التسهيل بأن المرفوع مبتدأ حُذف خبره لدلالة خبر " إنَّ " عليه . وحينئذٍ فهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات([[124]](#footnote-124))

وهو مذهب المحققين .

وقد نقل ابن مالك الإجماع على جواز الرفع ، وهو يريد إجماعهم على صحة التركيب لا على صحة العطف على الاسم ، بدليل ما صرَّح به آنفًا من أنه من عطف الجمل .

قال أبو حيان : " ودعوى ابن مالك الإجماع على جواز رفع المعطوف على اسم " إنَّ " و " لكنَّ " باطلة ، ألا ترى إلى جهله بمذهب سيبويه وقول أصحابنا؟ وإنما الإجماع على جواز الرفع "([[125]](#footnote-125)).

وحاول بعضهم الاعتذار للناظم في قوله : " معطوفًا على منصوب إنَّ " ، فقال : تجوَّز في تسميته معطوفًا على الاسم ؛ لأن صورته صورة المعطوف([[126]](#footnote-126)).

أمَّا الصبَّان فقال : ولو قال : " وجائزٌ رفعك تالي عاطف " لكان جاريًا على سائر الأوجه الآتية([[127]](#footnote-127)).

 - 253 –

ويعني بذلك الأوجه التي ذكرها النحاة في التالي لحرف العطف ، منها ثلاثة أوجه ، **أحدها:** ما سبق من أنه من عطف الجمل . فإذا قيل : إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو ، فـ " عمرو " مبتدأ حذف خبره ، أي : وعمرو كذلك .

**ثانيها :** أنه من عطف المفردات ، وأن المعطوف عليه هو محل اسم إنَّ .

**ثالثها :** أنه من عطف المفردات ، وأن المعطوف عليه هو محل " إنَّ " مع اسمها([[128]](#footnote-128)).

وأشار في البيت الثاني إلى أنَّ حكم " أنَّ " المفتوحة و " لكنَّ " في جواز رفع ما بعد العاطف حكم " إنَّ " المكسورة ، وأمَّا " ليت ، ولعلَّ ، وكأنَّ " فلا يجوز معها إلا النصب . وأجاز الفراء الرفعَ مع هذه الأحرف الثلاثة([[129]](#footnote-129)).

قال ابن الحاج : لا وجه للتعبير بالإلحاق ، ولذا قال الشيخ ياسين صوابه أن يقول :

ومِثْلُهَــا فــي ذاكَ لكــنَّ وأنْ وامْنَعْهُ في ليتَ لَعَلَّ وكأنْ([[130]](#footnote-130))

. كما يرى الغزي أن قول الناظم : " من دونِ ليت ولعلَّ وكأنْ " مجردُ تتميمٍ للبيت ، ولو أنه استغنى عن هذا لم يخلّ بالمعنى([[131]](#footnote-131)).

 - 254 –

وعلى هذا جمهور الشراح . غير أن الشاطبي - فيما نقل عنه ابن الحاج - قد أبدى لذلك نكتة وهي التنكيت على الفراء بإجازته ذلك مع كأنَّ وليتَ ولعلَّ([[132]](#footnote-132))

وهو عندي أقرب من كون الكلام متممًا للبيت فحسب .

وقال - في الباب نفسه - أيضًا :

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

يعني أنَّ " أنَّ " المفتوحة إذا خُفِّفت لم تُلغ كما أُلغيت " إنَّ " المكسورة ، ولكن يُنوى اسمها ولا يُلفظ به إلا ضرورة([[133]](#footnote-133))

، فهو محذوف من اللفظ وجوبًا .

وقوله : " والخبر اجعل جملة من بعد أنْ " نحو : علمت أنْ زيدٌ قائمٌ ، فـ " أنْ " مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و " زيدٌ قائمٌ " جملة في موضع رفع خبرها .

وأُخذ على الناظم تجوُّزه في قوله : " استكن " ، لأنها حرف ، والضمير لا يستكن إلا في الفعل أو ما أجري مجراه ، وأيضًا فالاسم ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن([[134]](#footnote-134))

قال ابن الحاج : أصلحه سيدي يحيى

 - 255 –

الشاوي([[135]](#footnote-135)) رافعًا للتجوز بقوله :

وإن تُخــفف أنَّ فاســمها حُــذِفْ والخبرَ اجعل جملةً كما وُصِفْ([[136]](#footnote-136))

إلا أن ابن الحاج يرى أن عبارة الناظم أحسن من عبارة المصلح ؛ لأن عبارة الناظم تفيد أمرين ؛ كون اسمها ضميرًا وكونه غير مذكور ، وعبارة المصلح لا تفيد سوى أنه لا بد أن يكون محذوفًا وأما تعيُّن كونه ضميرًا فلا([[137]](#footnote-137)).

وما ذكره ابن الحاج صحيح ، غير أن التجوز في العبارة في بيت الألفية لا زال موجودا لم يرتفع .

 **باب " لا " التي لنفي الجنس**

**قال الناظم :**

وركب المفرد فاتحا ك " لا حـول ولا قوة " .........

المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف - فيدخل فيه المثنى والمجموع - ، وقوله : " فاتحًا " حال ، أي في حال كونك فاتحًا . فإذا كان اسم " لا " مفردًا بُني على الفتح إنْ كان مفردًا أو جمع تكسير نحو : لا رجلَ ولا رجالَ ، وبُني على الفتح أو على الكسر إنْ كان جمعًا بألف وتاء مزيدتين ، وبُني على الياء إنْ كان مثنًّى أو مجموعًا جمع مذكر سالمًا .

 - 256 –

والحاصل أن اسم " لا " إذا كان مفردًا بُني على ما كان يُنصب به لتركّبه مع " لا " وصيرورته معها كالشيءِ الواحد ، فهو معها كـ " خَمْسَةَ عَشَرَ " ، ولكنْ محلُّه النصب بـ " لا " لأنه اسمٌ لها([[138]](#footnote-138)).

وقد نبَّه المرادي إلى أن في عبارة الناظم قصورًا حيث قال : " فاتحًا " وهذا لا يشمل المثنى وجمع المذكر السالم ؛ لأنهما يبنيان على الياء ، وكذا جمع المؤنث السالم لبنائه على الكسر ، فلو قال : " وركب المفردَ كالنصب... " لأجاد([[139]](#footnote-139)).

قال الغزي : " ولو قال كابن الوردي انظر : شرح التحفة الوردية 158([[140]](#footnote-140))

- رحمه اللَّه - :

وركــب المفـرد بانيًـا علـى ما كان نصبه ، وإن كررت لا

كان شاملا لجميع ما سبق "([[141]](#footnote-141)).

وقال الملوي : " أصلحه بعضهم بقوله :

 - 257 –

وركـــب المفـــرد بانيًــا علــى ما ينتصب به تفطن واعقلا "([[142]](#footnote-142))

 **باب " ظنَّ " وأخواتها**

**قال الناظم :**

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَـةٌ لِوَاحِـدٍ مُلْتَزَمَهْ

قوله " لِعِلْمِ " : خبر مقدم و " عرفان " مضاف إليه ، و " ظن " معطوف على " علم " ، و " تهمة " مضاف إليه ، و " تعدية " مبتدأ مؤخر ، وسوغ الابتداء بالنكرة تقديمُ خبرها المجرور عليها ، أو تعلقُ " لواحد " بها ، أو نعتها بـ " ملتزمة " . ولو أن الناظم قال :

تَعْدِيَـةٌ لِوَاحِـدٍ مُلْتَزَمَهْ لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ

لكان على الترتيب . قاله الأزهري([[143]](#footnote-143)).

كما ذكر ابنُ الحاج أيضًا أن الأولى ذكر هذا البيت عقب قوله :

 أعني رأى خال علمتُ وجدا .... إلخ . لأنه تقييد لـ " علم " بأن لا تكون بمعنى " عرف " ول " ظن " بأن لا تكون بمعنى اتَّهم ، فيتعديان إلى مفعول واحد([[144]](#footnote-144))

فالأول كقوله تعالى : { وَاللَّه أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا }([[145]](#footnote-145))

والثاني كقوله تعالى : { وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ }([[146]](#footnote-146))

أي : بمتَّهم .

 - 258 –

**وقال في الباب نفسه :**

وَلا تُجِــزْ هُنَــا بِلا دَلِيــلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

الأصل ألا يُقتصر على أحد المفعولين في هذا الباب ؛ لأنهما مخبرٌ عنه ومخبرٌ به ، فلو حذف الأول بقي الخبر دون مخبر عنه ، ولو حذف الثاني بقي المخبرُ عنه دون خبر ، فلا تقول مثلا في " ظننت زيدًا عالمًا " : " ظننت " فقط ، ولا : " زيدًا " فقط ، ولا : " عالمًا " فقط ، فإن دلَّ على المحذوف دليل جاز الحذف ، كقوله تعالى : { أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}([[147]](#footnote-147)) أي : تزعمونهم شركائي ، ومثال حذف أحدهما للدلالة أن . يقال : هل ظننت أحدًا قائمًا ؟ فتقول : ظننتُ زيدًا ، أي : ظننتُ زيدًا قائمًا .

ويرى ابن الحاج([[148]](#footnote-148)) أن الأولى أن يُذكر هذا البيت عقب قوله :

وَهَبْ ، تعلَّم ، والتي كصَيَّرا أيضًا بِها انصب مبتدًا وَخَبَرَا

لأمرين ؛ **الأول :** رفع إيهام أن الإشارة بـ " هُما " راجعة لـ " رأى " الرؤيا ، لقوله قبله :

ولـرأى الرؤيـا انْـمِ مـا لِعَلِمَـا طالبَ مفعولين مِنْ قَبْلُ انتَمَى

**الثاني:** أن " رأى " هذه مع تقول أخوان في الإلحاق ، فلا ينبغي أن يُفصل بينهما بقوله:

 \* ولا تُجِزْ هُنَا بِلا دليل \* إلخ .

 - 259 –

**وقال الناظم أيضًا :**

وَكَ " تَظُـنُّ " اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي مُسْـتَفْهمًا بِـهِ وَلَـمْ يَنْفَصِـلِ

بِغَـيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

المشهور أن للعرب في إجراء القول مُجرى الظن مذهبين ، أحدهما : أن يكون الفعل لا يُجرى هذا المجرى إلا بِشروط - ذكرها الناظم - أربعة ، وهي التي ذكرها جمهور النحويين ، الأول . أن يكون الفعل مضارعًا ، الثاني : أن يكون للمخاطب ، الثالث : أن يكون مسبوقًا باستفهام ، الرابع : أن لا يُفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل ، نحو : أتقول عمرًا منطلقًا .

ومثال الفصل بالظرف : أعندك تقول زيدًا مقيمًا ، ومثال الفصل بشبه الظرف وهو المجرور : أفي الدار تقول زيدا جالسًا ، ومثال الفصل بالمعمول : أعمرا تقول منطلقا .

والمذهب الثاني للعرب هو مذهب سُلَيم([[149]](#footnote-149)) ؛ فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقًا ، أي سواء كان مضارعًا أم غير مضارع ، وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد .

وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لـ " تقول " وجاز رفعهما على الحكاية نحو : أتقول زيدٌ منطلق .

وقد أُخذ على الناظم أنه لم يُبيِّن في عمل القول عمل الظن بالشروط التي

 - 260 –

ذكرها أهو على جهة الوجوب في العمل أم على جهة الجواز ، والذي نص عليه الناسُ الخيار بين أن تعمله إعمال الظن ، وبين أن تحكي به وإن استوفى الشروط([[150]](#footnote-150)).

واعترض المكودي على الناظم من جهة التشبيه إذ يقتضي أنه تامٌّ فيجوز فيه الإلغاء والتعليق والأمر بخلافه ، ومن جهة أنه لم ينبه على جواز الحكاية مع استيفاء الشروط ، ومن جهة أن قوله : " وإن ببعض ذي... " إلخ ، حشو لا فائدة فيه([[151]](#footnote-151))

ولذا أصلحه ابن غازي وزاد بيتًا بقوله :

بغـيرِ ظـرفٍ أو كظرفٍ أوُ عَمَلْ ومن حكى مع الشروط يُحْتَمَلْ

نعـــم ، ولا تلــغِ ولا تعلّقــا وكـل قيدٍ عن سُلَيمٍ أُطْلِقَا([[152]](#footnote-152))

قال الشاطبي : " أطلق العبارة في إجراء القول مجرى الظن . فاقتضى أنه جار مجراه في جميع ما يتعلق به من الأحكام المتقدمة ، ومن جملتها الإلغاء والتَّعليق... وهو إطلاق غير صحيح عنده ؛ إذ قد نصَّ في التسهيل([[153]](#footnote-153))

على أن هذا الإلحاق مقتصر به على العمل... وما قاله هو القياس والصواب... هذا وليس في المسألة سماع يرجع إليه ، فلا اعتماد على هذا الإطلاق لعدم صحته "([[154]](#footnote-154)).

 - 261 -

اختُلف في إجراء القول مجرى الظن ، هل يكون ذلك في المعنى والعمل أو في العمل فقط، فمن قال بالأول جاز عنده إجراء الإلغاء والتعليق في القول، وكون الفاعل والمفعول لمسمًّى واحد ، ومن قال بالثاني قال بالمنع([[155]](#footnote-155)).

وأما الاعتراض على قوله : " وإن ببعض ذي... " إلخ ، فقد قال الشيخ ياسين : الأقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها مجتمعة قال : ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات ، وعليه يندفع أن قوله : وإن ببعض ذي... إلخ ، حشو ؛ لأنه لم يفد زيادة على ما قبله([[156]](#footnote-156)).

قال الخضري : " وقد يفرق بأن النهي إنما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا في مذهب واحد كما هنا "([[157]](#footnote-157)).

 **باب " أعلم وأرى "**

**قال الناظم :**

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

يعني : أن الثاني من مفعولي " أعلم وأرى " المتعديين إلى اثنين بهمزة النقل مثلُ ثاني مفعولي " كسا " وبابه ممَّا يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، فيجوز الاقتصار عليه وعلى الأول ويمتنع الإلغاء كما في باب " كسا " .

 - 262 –

واعترضت عبارة الناظم من وجوه ثلاثة :

**أحدها :** تخصيص تشبيه الثاني هنا بثاني " كسا " فيقتضي أن الأول غير الأول مع أن حكمَه حكمُه أيضًا ، ولذا نكت عليه ابن هشام بقوله : " وحكمهما حكمُ مفعولي " كسا " في الحذف ، لدليل وغيره ، وفي منع الإلغاء والتعليق "([[158]](#footnote-158)).

**والثاني :** أن قوله : " فهو به " حشو ؛ لأن ما أفاده هو الذي يفيده التشبيه التام في قوله : " كثاني.. إلخ .

**الثالث :** أن قوله : " في كل حكم ذو ائتسا " ليس بجيد ؛ لأنه يمتنع التعليق في باب " كسا " على كل حال ولا يمتنع في هذين ؛ لأن " أعلم " المنقولة من عَلِمَ فعلٌ قلبي ، وأرى بصرية وهي ملحقة بالقلبية([[159]](#footnote-159)) ومن تعليق " أرى " عن الثاني قَوْله تَعَالَى : { رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى }([[160]](#footnote-160)).

وقد أصلحه ابنُ غازي بما يرفع الاعتراضات الثلاثة بقوله :

واجعَلْهُمَا معًا كمفعولي " كسا " ومن يُعَلِّقْ هاهنا فما أسا([[161]](#footnote-161))

 - 263 –

وقد أجيب عن الاعتراض الأول بأن الخلافَ لمَّا كان في الثاني هنا : هل يكون كالثاني هناك أوْ لا، - وللاتفاق على أن الأول يكون كالأول خصَّ محل الخلاف بالذكر . وعن الثاني : بأنه زيادة في الرد على من قال بأنه يكون الثاني هنا جملة فلا يكون كالثاني هناك . وعن الثالث : بأنه مشى هناك على ما للجمهور من منع التعليق فيه([[162]](#footnote-162)).

وفي هذه الإجابة ، عن تلك الاعتراضات تكلف لا يخفى ، واللَّه أعلم .

 **باب الفاعل**

**قال الناظم :**

وَجَـرِّدِ الْفِعْـلَ إِذَا مَـا أُسْنِدَا لاِثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

مذهب جمهور العرب أنه إذا أُسند الفعل أو الوصف إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أُسند إلى مفرد ، فتقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات ، كما تقول : قام زيدٌ . ولا تقول : قاما الزيدان ، ولا قاموا الزيدون ، ولا قمن الهندات ، فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعًا به ، وما اتصل بالفعل حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه ، بل يكون الاسم الظاهر مبتدأً مؤخرًا والفعل المتقدم وما اتصل به اسمًا في موضع رفع به ، والجملة في موضع رفع خبرًا عن الاسم المتأخر . أو أن يكون ما

 - 264 –

اتصل بالفعل مرفوعًا به ، وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة([[163]](#footnote-163)).

وليس المراد بالجمع في النظم الجمع الحقيقي فقط ، بل المراد به ما يدل على الجمع الشامل للحقيقي وغيره مما يفهم الجمع .

وكما يجرد الفعل في قوله : " وجرد الفعل... " إلخ ، كذلك يجرد الوصف الذي جرى مجراه . ولأجل هذا وما قبله أصلحه ابن غازي بقوله :

وَجَـرِّدِ الْمُسْـنَدَ حِـينَ يُسْنَدُ لاِثْنَيْنِ أَوْ مفهمِ جَمْعٍ ترشدُ

ليدخل الوصفُ المسند وما يُفْهِم الجمع وليس جمعًا حقيقيًّا([[164]](#footnote-164)).

قال الخضري : " وإنما خصَّه يعني : الفعل ؛ لأنه الأصل ، أو أراد الفعل اللغوي ، على حذف مضاف ، أي : مفهم الفعل "([[165]](#footnote-165)).

**وقال الناظم في الباب نفسه :**

وَيَـرْفَعُ الْفَـاعِلَ فِعْـلٌ أُضْمِرَا كمِثْلِ " زيدٍ " في جوابِ : " مَن قَرَا " ؟

يصح حذف فعل الفاعل إن أجيب به نفيٌ كقولك : بلى زيدٌ ، جوابًا لمن قال : ما قام أحد ، فـ " زيد " فاعل فعل محذوف دلَّ عليه مدخول النفي ، والجملة فعلية ، أي : بلى قام زيدٌ ، ليطابق الجواب مدخول النفي في الجملة الفعلية ، ولو جُعل مبتدأً حذف خبره لم يطابق.

 - 265 –

ويعني ابن مالك بالإضمار هنا الحذف ؛ لأن الفعل لا يتصور فيه الإضمار .

كما أن التمثيل المذكور في النظم ليس بذلك الجيد - كما قال أبو حيان وغيره - ؛ إذ يحتمل أن يكون " زيد " فيه مبتدأ محذوف الخبر ، أي : زيدٌ القارئ ، وهو الأظهر ؛ لأن الأولى أن يكون الجوابُ على وفق السؤال ، فقوله : " من قرأ " ؟ جملة منعقدة من مبتدأ وخبر ، فإذا قيل في جوابه : زيدٌ ، فالجواب المطابق أن يكون زيدٌ مبتدأً ، والخبر محذوف ، أي : زيدٌ قرأ ، فالسؤال هنا عن تعيين الاسم ، والفعل قد وقع ، وإنما جُهل من أوقعه ، وإذا قال : هل قرأ أحدٌ؟ فالفعل قد جُهل ولم يُعلم أَوَقَعَ أو لم يقع . فيكون الجواب : زيد ، أي : قرأ زيدٌ ، ويكون زيدٌ فاعلا ؛ لأن السؤال عن الفعل ، فالأولى المطابقة بين السؤال والجواب . وإن كان يجوز أن لا يطابق فيكون التقدير : قرأ زيد ، في جواب من قرأ؟([[166]](#footnote-166)).

ولذلك أصلح ابنُ غازي النظم بقوله :

ويــرفع الفــاعلَ فعــلٌ حُذِفَــا كمثل : زيدٌ ، في جواب : من وَفَى؟

ليسلم من التجوز بالإضمار عن الحذف ؛ لأن الفعل لا يسمى مضمرًا بل محذوفا كما سبق ، وليكون الجواب مطابقا للسؤال([[167]](#footnote-167))

فيقال : زيد ، أي : وفى زيد .

 - 266 –

وقد سلم الناظم من هذا في الكافية الشافية([[168]](#footnote-168))

حيث قال :

ويرفَعُ الفاعلَ فِعْلٌ حُذِفَا إذا اسـتبان بـدليلٍ عُرِفا

مثل : " بلى زيدٌ " لقائل : لم يقم شخصٌ ... إلخ .

وحاول ابن الحاج الدفاع عن الناظم فقال : " والحق أن الجواب في كلام الناظم موافق للسؤال ، وذلك لأن جملة السؤال وإن كانت اسمية لفظًا فهي فعلية أصلا ومعنى ؛ لأن قولك : من قرأ؟ أصله : أقرأ زيدٌ أم عمرو؟ . لا ، أزيدٌ قرأ؟ لأن السؤال عن الفعل أوْلى ؛ لأنه يتغير فيقع فيه الإبهام"([[169]](#footnote-169)) .

وهذا في نظري دفاع غير قوي ومخالف لما عليه جمهور النحويين ، ولو كان قويًّا لمشى عليه في نظم الكافية . واللَّه أعلم بالصواب .

**وقال الناظم عن تاء التأنيث :**

وَإِنَّمَـا تَلْـزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

ذكر الناظم في هذا البيت أن تاء التأنيث تلزم فعل الفاعل في موضعين :

**الأول :** أن يكون المسند إليه ضميرًا متصلا ، وشمل الحقيقي التأنيث نحو : فاطمة قامتْ ، والمجازي التأنيث نحو : الشمس طلعت . واحترز بقوله : " متصل " من المنفصل ، نحو : ما قام إلا أنتِ .

**الثاني :** أن يكون المسند إليه ظاهرًا حقيقي التأنيث ، وهو المشار إليه بقوله : ذات حِرِ .

 - 267 –

قال ابن الحاج : " كان ينبغي للناظم أن يزيد بعد " متصل " مستتر ، ليخرج نحو : " ضربتِ " خطابًا للمؤنثة ، فإن عبارته تقتضي أنَّ تاء التأنيث تلحق هذا ؛ لأن الفاعل ضمير متصل مع أنها لا تلحقه ، فلو زاد " مستتر " لخرج "([[170]](#footnote-170)).

وإلى نحو ذلك أشار الشيخ خالد الأزهري بقوله : " أن يكون الفاعل ضميرا متصلا لغائبة حقيقية التأنيث أو مجازيته بخلاف قول المرأة الحاضرة : قمت ، أو أقوم ، فإنه لا يمكن تأنيثه وإن كان الفاعل ضميرًا متصلا لمؤنث "([[171]](#footnote-171)).

**وقال الناظم أيضًا :**

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَصْلٍ وَمَعْ ضَمِـيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

يعني بذلك : أن حذفَ تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل قد يأتي ، وهو قليل . حكى سيبويه : " قال فلانة"([[172]](#footnote-172)) ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، وهو مخصوص بالشعر([[173]](#footnote-173)).

 - 268 –

قال ابن الحاج : " تعبيره بالحذف هنا ، وفي قوله :

 \* والحذفُ مع فَصْلٍ بـ " إلا " فُضِّلا

مع قوله :

 \* والحذفُ في ( نعم الفتاة ) استحسنوا \*

غير سديد ؛ لأنه يقتضي أن التاء كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك ، والأولى أن يُعَبِّرَ بالتَّرْك ، كما عبر به في قوله : " وَقَدْ يُبيح الفصلُ ترك التاء"([[174]](#footnote-174)).

ويشير تعبير الناظم إلى أن الحذف بلا فصل قد يأتي لكن بقلة . وقال ابن الناظم : إنه لغة([[175]](#footnote-175)) وقال غيره - كأبي حيان وابن هشام([[176]](#footnote-176))- : إنه شاذ رديء لا يجوز القياس عليه . ولم تتغيَّر عبارة الناظم في الكافية الشافية([[177]](#footnote-177)) عمَّا قاله في الألفية؟ إذ قال :

والحـذفُ قـد يأتي بلا فصل وَمَعْ ضمير ذي المجاز ك " الشمس طَلَعْ "

وقال في شرح التسهيل : " ولا تحذف غالبًا إنْ كان الفاعل ضميرًا متصلا مطلقًا ، أو ظاهرًا متصلا حقيقي التأنيث... واحترزت بقولي : " غالبًا " من نحو قول بعض العرب : قال فلانة وذهب فلانة ، حكاهما سيبويه "([[178]](#footnote-178)).

 - 269 –

قال أبو حيان : " وهو عند أصحابنا من الشذوذ بحيث لا ينقاس عليه ، وظاهر كلام الناظم أنه قد يأتي قليلا بغير تاء وأنه ينقاس ، وهو ظاهر كلام الجزولي ؛ لأنه قال([[179]](#footnote-179)): إنَّ التاء تلزم في مثل : قامت هند في اللغة المشهورة ، فأفهم هذا أن اللغة غير المشهورة تحذف التاء فيها . وقد نقد الناس ذلك على الجزولي ، وذكروا أن ذلك ليس لغة لا مشهورة ، ولا غير مشهورة ، وأن مثل : قام هند ، شاذ لا لغة "([[180]](#footnote-180)).

ولذلك قال ابن الحاج : " عبارة الناظم تفهم أن ذلك وارد مطَّرد إلا أنه قليل ، والأمر ليس كذلك ، ولو قال : والحذف قد أتى ، أي : ورد ، لأفاد ذلك "([[181]](#footnote-181))

قلت : تعبير الناظم بـ " قد يأتي " مقصودٌ منه - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، ولا يقصد غيره ، بدليل ما قاله في الكافية الشافية ، وصرَّح به في التسهيل وشرحه في قوله : ولا تحذف غالبًا إنْ كان الفاعل اسمًا ظاهرًا متصلا حقيقي التأنيث .

وعلى ذلك فمحاولة تغيير ابن الحاج عبارة الناظم ليست سديدة ؛ لأنه تغيير في الرأي ، وهذا لا يملكه هو ولا غيره . وغاية ما في الأمر أن يخالفه في رأيه إن شاء . واللَّه أعلم .

 - 270 –

**وقال الناظم أيضًا :**

ومـا ب " إلا " أو ب " إنَّمـا " انْحَـصَرْ أخِّر ، وقد يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

يريد بذلك أنه يجب تأخير المحصور بـ " إلا " أو بـ " إنما " فاعلا كان أو مفعولا ، فإذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول : ما شرب زيدٌ إلا العسلَ ، وإنما شرب زيدٌ العسلَ ، وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول : ما شرب العسلَ إلا زيدٌ ، وإنما شرب العسلَ زيدٌ([[182]](#footnote-182)).

واعترض بعضهم على عبارة النظم في قول صاحبه : " انحصر " إذ تقتضي هذه الكلمة أن المتأخر هو المحصور وليس كذلك ، بل هو محصور فيه ، فقوله : " انحصر " أي : غيره فيه .

قالوا : ولو أراد الناظم تجويز ذلك لقال :

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ قــــدِّم ... إلـــخ([[183]](#footnote-183))

وهو اعتراض وإصلاح لا داعي له ، فقد عبَّر بما عبَّر به الناظم كثير من النحويين([[184]](#footnote-184))

منهم ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها فقال :

وذا انحصـارٍ أخِّرنَّ منهما حتما ب " إلا " كان أو ب " إنَّما "

 - 271 -

قال : فكل ما قُصد حصره استحق التأخير فاعلا كان أو مفعولا أو غيرهما([[185]](#footnote-185)).

وقد أجاب الشيخ ياسين عن ذلك فقال : " إذا قلتَ في " ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا " : إنَّ المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذكور فمحصور فيه لا محصور ، قلتُ : إذا حُصر فعلُ الفاعل في المفعول المذكور فقد حصر المفعول ، أي من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول"([[186]](#footnote-186)).

 **باب النائب عن الفاعل**

**قال الناظم :**

والثانيَ التاليَ تا المُطَاوَعهْ كالأول اجْعَلْه بِلا مُنَازَعَهْ

يعني إذا كان الفعل المراد بناؤه للمفعول مفتَتَحًا بتاء المطاوعة فإن ثانيه يُضم كما يُضمُّ أوله ، وذلك كقولك في " تَدَحْرَجَ " : تُدُحْرِجَ ، وفي " تَعَلَّمَ " : تُعُلِّمَ ، وفي " تَغَافَلَ " : تُغُوفِلَ .

وقد اعتُرض كلام الناظم من وجوه ثلاثة :

**أحدها :** أنه اقتصر في ذلك على ما أوله تاء المطاوعة ، وهذا تقصير ؛ إذْ كان ضمُّ الثاني غيرَ مقتصر به على ما كانت تاؤه للمطاوعة ، بل هو عامٌّ فيما أوله تاء كانت للمطاوعة أو لغيرها ، وذلك أن تَفَعَّلَ كما يأتي للمطاوعة يأتي أيضًا للتكلف نحو : تَحَلَّمَ وَتَشَجَّعَ ، وللتجنّب نحو : تَأَثَّمَ وَتَحَرَّجَ

 - 272 -

وللصيرورة نحو : تأيّمت المرأة وتحجّر الطين ، وللاتخاذ نحو : توسّد الترابَ وتبنَّى الصبيَّ ، ولغير ذلك من المعاني ، والمطاوعةُ واحد منها .

**الثاني :** أنَّ " تَفَاعَلَ " قد يأتي للاشتراك في الفاعلية نحو : تَقَاتَلَ وَتَرَامَى ، ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلا نحو ، تَغَافَلَ وَتَجَاهَلَ ، والمطاوعة لِفَاعَلَ معنًى من معاني تفاعل ، فأين تدخل له هذه الأفعال حين قيَّد التاء بكونها للمطاوعة ، وهي في الحكم بضم التاء سواء([[187]](#footnote-187)).

**الثالث :** أنه يشمل ما زيادة التاء فيه معتادة وهو المراد ، وما زيادتها غير معتادة نحو : تَرْمَسَ الشَّيْءَ ، بمعنى : دفنه وستره ، مع أنه لا يصح دخولها هنا .

**الرابع :** أن عبارته تقتضي أن هذا يكون في الماضي وغيره مع أن ذلك خاص بالماضي .

قال الشاطبي " والحاصل أن هذا التقييدَ مخلٌّ ، فلو قال مثلا :

والثـــاني التــالي تــاءً زائــدهْ فاضمُمْ ففي الضمِّ تمامُ الفائدهْ

أو قال :

.................. فاجعَلْهُ كالأوَّل تُعْطِ الفائدهْ

أو ما أشبه ذلك ، لتخلَّص من هذا الشغب ، ولا أجد له جوابًا "([[188]](#footnote-188))

وأما ابن غازي فقد أصلحه بقوله :

والثـــاني التـــالي تــا الزيــادهْ كالأول اجعل إنْ تكن معتادهْ([[189]](#footnote-189))

 - 273 -

لكنّ إصلاحَه اعتُرض بأنه لا يدفع الاعتراض الرابع ، فلو أبدل الشطر الثاني بقوله :

............... فاضمُمْ بماضٍ إنْ تكن معتادهْ

لكان رافعًا له أيضًا([[190]](#footnote-190)).

والحاصل أن ما يضم ثانيه مع أوله هو الماضي المفتتح بتاء زائدة معتادة سواء كانت للمطاوعة أم لا .

وأجاب بعضهم عن بعض هذه الاعتراضات : فقال المرادي : " فإن قلتَ تقييد المصنف التاء بالمطاوعة ليس بجيد ، قلتُ : هو كذلك ، والعذر له أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة فاكتفى بذكرها "([[191]](#footnote-191)).

وقال بعضهم : التعبير بالمطاوعة صحيح لا تجوُّزَ فيه ؛ لأن المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع ، وهي تكون تحقيقية كتعلَّم ، وتقديرية كتبختر وتمسكن .

وأجيب عن الثالث بأن الأصل في الزيادة أن تكون معتادة .

وعن الرابع بأنه مقيَّد في النظم بكون تالي هذه التاء ثانيًا وهذا الحكم مختص بالماضي ، فإن تاليها في المضارع ثالثٌ فيبقى على أصله . فالمضارع لا يُفتتح بتاء المطاوعة بل بحرف المضارعة([[192]](#footnote-192)).

 - 274 -

ويمكن أن يجاب عن الثاني بما أجيب به عن الأول .

وبيت الألفية نفسه ذكره الناظم في الكافية الشافية دون تغيير([[193]](#footnote-193))

وقال في التسهيل : " ومع ثانيه إن كان ماضيًا مزيدًا أوله تاء "([[194]](#footnote-194)).

وهذه العبارة وإن كانت شاملة لتاء المطاوعة ولما يشبهها إلا أنها شملت غير المقصود أيضًا كالتاء في تَرْمَسَ الشيءَ ، فإنها مزيدة وهو لا يُضم ثانيه بل يُسكَّن لكونها تاءً زيادتها غير معتادة([[195]](#footnote-195)).

 **باب الاشتغال**

**قال الناظم :**

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُـولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلا

ذَكَرَ في هذا البيت موضعًا من المواضع التي يترجح فيها النصب في باب الاشتغال ، وهو أن يكون الاسم المُشْتَغَلُ عنه معطوفًا على جملة مصدَّرة بالفعل نحو : زيدٌ قام ، وعمرًا أكرمتُهُ ، ومثله قوله عز وجل : { يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا }([[196]](#footnote-196))

واحترز بقوله : " بلا فصل " من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصلٌ نحو : قام زيدٌ وأمَّا عمرو

- 275 -

فكلمتُهُ ، فإن الرفعَ فيه أجودُ ؛ لأن الكلام بعد " أمَّا " مستأنفٌ مقطوعٌ عمَّا قبله([[197]](#footnote-197)).

وإنما رُجِّح النصبُ طلبًا للمناسبة بين الجملتين ؛ لأن مَنْ نصب فقد عطف فعليةً على فعليةٍ ، ومن رفع فقد عطف اسميةً على فعليةٍ ، وتناسب المتعاطفين والمشاكلة في عطف الجمل راجحة على تخالفهما([[198]](#footnote-198)).

وقد تجوَّز الناظم في قوله : لا على " معمول فعل " وليس كذلك ؛ إذ العطف حقيقةً إنما هو على الجملة الفعلية . فالمسألة من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات ، والناظم عكس الأمر فجعلها من باب عطف المفردات ؛ إذ جعل المعطوف عليه هو معمولَ الفعل وذلك غير صحيح ؛ لأن ما بعد العاطف راجعٌ إلى حكم فعله المقدَّر إنْ كان منصوبًا أو إلى حكم الابتداء إنْ كان مرفوعًا ، وليس راجعًا إلى حكم الفعل الأول باتفاق ، فثبت أن العطف هنا عطفُ الجمل لا عطف المفردات([[199]](#footnote-199)).

قال الشاطبي : " فإن قيل : إنه أتى بعبارة مجازية لمَّا كان الثاني منصوبًا كالأول فاعتبر صورةَ اللفظ ، وإن كان الأمر في الحقيقة بخلاف ذلك .

فالجواب : أنَّ هذا قد كان يمشي عذرًا - على ضعفه - لو كان ما قبل العاطف يلزمه النصب في فرض المسألة ، أو كان ما بعده يلزمه النصب أيضًا ، فكيف وأنت تقول : قام زيدٌ وعمرًا كلمتُهُ ، فيُختار النصب كما يُختار في قولك :

 - 276 -

ضربت زيدًا وعمرًا أكرمته؟... فلو قال مثلا عوض ذلك :

وَبَعْدَ عاطفٍ بلا فَصْلٍ على جملَـةِ فِعْـلٍ استقلَّتْ أوَّلا

أو ما يُعطي هذا المعنى لاستقام الكلام "([[200]](#footnote-200)).

والبيت نفسه جاء في الكافية الشافية دون تغيير([[201]](#footnote-201))

أمَّا في التسهيل فقال : " أو ولي كذا كذا أو عاطفًا على جملةٍ فعليةٍ تحقيقًا أو تشبيهًا"([[202]](#footnote-202)).

وقال السيوطي : ولو قال :

 وبعد عاطف بِلا فصلٍ تلا

 .......... لتخلص من ذلك([[203]](#footnote-203)).

قلت : أو قال كما قال ابن معطٍ :

أوْ قبـل الاسـمِ جملـةٌ فعليـهْ ك " عِبْتُهُ والنَّضْرَ عِبتُ زِيَّهْ([[204]](#footnote-204))

وقال الناظم في الباب نفسه :

والرفعُ في غير الذي مرَّ رَجَحْ فما أبيحَ افْعَلْ وَدَعْ ما لَمْ يُبَحْ

ذَكَرَ في هذا البيت ما يجوز فيه الأمران - الرفع والنصب - ويُختار الرفع ، وذلك كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه نحو : إن زيدًا رأيته فاضربه ، ولا ما يوجب رفعه ، نحو : خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، ولا ما

 - 277 -

يرجح نصبه ، نحو : أزيدًا لقيتَه؟ ولا ما يُجَوّز فيه الأمران على السواء ، نحو : زيدٌ قام وعمرًا كلمته . فهذا يجوز فيه الرفع وهو الوجه نحو : " زيدٌ أكرمته " والنصب عربي جيد ، وإنما اختير الرفع ؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار([[205]](#footnote-205)).

قال ابن بون([[206]](#footnote-206)):

" كان الأحسن أن يقول :

وليُعْطَ مرفوعًا كما قد اتَّضَحْ فما أُبيح افعلْ وَدَعْ ما لم يُبَحْ

أي : يُعطى الاسم السابق حال كونه مرفوعًا قبل فعلٍ هو فاعله معنى ما اتَّضح للمنصوب من وجوب الإضمار ومنعِهِ وجوازِهِ راجحًا أو مرجوحًا أو مساويًا "([[207]](#footnote-207)).

قلتُ : وفي هذا الإصلاح نظر ؛ إذ إنَّ عبارة الناظم وافية بالغرض لولا ما قاله بعضهم في الشطر الثاني من أنه حشو لا فائدة فيه ، وقد أورده ابنُ بون في إصلاحه ، على ما في عبارة ابن بون من تعقيد .

 - 278 -

والذي ذكره أبو حيان([[208]](#footnote-208)) والشاطبي في الشطر الثاني " أنه زائد بغير فائدة ؛ لأنه قد تقدَّم له ما يُباح فأباحه وما لا يباح فمنعه ، فتقرَّر هذا المعنى مع تكررٍ يأباه نظمه المبني على عدم الحشو ، إذ كان يجتزئ بأدنى إشارة ، وبالمفهوم ، وبالإحالة على المثال في فهم القواعد والموانع والشروط والشُّحُ بالعبارة حتى يرتكب كثيرًا من الحذف الاضطراري... فكيف يأتي بشطرٍ لا معنى له؟ "([[209]](#footnote-209)).

واعتُذر للناظم بأنه أراد رفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة يُقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه([[210]](#footnote-210)).

قال الشاطبي : يُحتمل أنه أراد " أنَّ ما أُجيز في هذا القسم وما قبله فجائزٌ التكلم به والقياس فيه ، وإن كان قليلا ، فزيدٌ ضربتُه الوجه فيه الرفع ، والنصب مرجوح ولكنه مقيسٌ ، وكذلك : أزيدٌ ضربتُه الرفع فيه قياس . وإن كان ضعيفًا بالنسبة إلى النصب . ونبَّه على ذلك وما في معناه ؛ لئلا يتوهم أن المختار هو المقيس من تلك الأقسام دون ما ليس بمختار ، وأن المرجوح موقوف على السماع ، فرفع التوهم بهذا الكلام ، وبيَّن أن ما أجيز في الأقسام فجائزٌ وإنْ كان على قلة ، وما منع فهو الممنوع "([[211]](#footnote-211)).

 - 279 -

وقال ابن جابر([[212]](#footnote-212)).

نبَّه المصنف بهذا على مسائل يتعذر فيها أن يُجعل الفعل الظاهر مفسرًا لفعل مقدر ينصب الاسم السابق لخلل يحصل بذلك في المعنى ، فمراده : أن الفعل الظاهر يباح أن يكون مفسِّرًا لفعل مقدر فتتبع ذلك ، فحيث وجدته ممكنًا من جهة المعنى فافعله ، وحيث لا يمكن من جهة المعنى فلا تفعله ، تنبيهًا على مثل . قَوْله تَعَالَى : { وَكُلُّ شيءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ }([[213]](#footnote-213))

لأن " فعلوه " - هنا - إن جعلناه مفسِّرًا اقتضى أن يكون " الزُّبُر " ظرفًا لفعلهم ، أي محلا ، وهذا غير صحيح ، فتعيَّن أن يكون " فعلوه " صفة " كل شيءٍ " و " في الزُّبُر " خبر عن " كل " فالتقدير : وكل شيءٍ فعلوه مكتوب في الزبر([[214]](#footnote-214)).

 **باب التنازع**

**قال الناظم :**

وَلا تَجِـئْ مَـعْ أَوَّلٍ قَـدْ أُهْـمِلا بِمُضْمَــرٍ لِغَــيْرِ رَفْــعٍ أُوهِلا

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْــهُ إِنْ يَكُـنْ هُـوَ الْخَـبَرْ

يعنى أن الأول من المتنازعين إذا أُهمل وكان مطلوبه غير رفع فإنه لا يُجاءُ بضمير المتنازع فيه ، بل لا بد من حذفه إن استغني عنه كما في نحو : ضربت

 - 280 -

وضربني زيدٌ . وإن لم يستغن عنه بأن كان أحد المفعولين في باب " ظن " فإن لم يمنع مانع من إضماره جيء به مؤخرًا ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه وتقديم ضمير منصوب على مفسرٍ لا تقدم له بوجه .

فمن كونه منصوبًا ينبغي أن لا يُضمر قبل الذكر كالمرفوع ، ومن كونه عمدةً في الأصل ينبغي أن لا يحذف ، فوجب عنده الإضمار والتأخير . ومثال ذلك : ظنَّني وظننت زيدًا قائمًا إياه .

فـ " إياه " مفعول ثان لـ " ظنني " وهو كالمفعول الأول في امتناع تقديمه وحذفه([[215]](#footnote-215)).

وقد اعترض ابنُ الناظم كلام أبيه من جهة أن قوله :

 بل حذفه الزم إِنْ يكن غير خبر ..... إلخ .

يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولا في باب " ظن " يجب حذفه إن كان المفعول الأول ، وتأخيره إنْ كان المفعول الثاني ، وليس الأمر كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير . ولذلك قال : لو قال بدله :

واحذفه إن لم يَكُ مفعولَ حَسِبْ وإنْ يكــنْ ذاك فــأخِّرْهُ تُصِــبْ

لخلص من ذلك التوهم([[216]](#footnote-216)).

لكن قال المرادي : " قوله : " مفعول حسب " يوهم أن غير مفعول

 - 281 -

" حسب "يجب حذفه وإن كان خبرًا وليس كذلك ؛ لأن خبر " كان " لا يُحذف أيضًا ، بل يؤخر كمفعول " حسب " ، نحو : زيدٌ كان وكنت قائمًا إياه ، وهذا مندرج تحت قول المصنف : " غير خبر " ، ولو قال :

بل حذفُهُ إنْ كان فضلةً حُتِمْ وغيرُهَـا تـأخيرُهُ قـد الـتُزِمْ

لأجاد "([[217]](#footnote-217))

وانتقد الأشمونيُّ ما أصلح به المراديُّ قَوْلَ الناظم فقال : عليه من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس ، فكان الأحسن أن يقول([[218]](#footnote-218)).

واحذفه لا إنْ خيف لبسٌ أو يُرى لعمــدةٍ فجـئ بـه مؤخـرَا ([[219]](#footnote-219)).

 وقال المكودي : " تجوَّز الناظم في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل ؛ إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ ؛ لأن كل واحد منهما عمدة في الأصل "([[220]](#footnote-220)).

لكن اعتُذر له في هذا بأنه إذا لم يجز حذف الخبر المختلف في عمديته فأحرى المبتدأ المتفق على عمديته . فقوله : " إنَّ يكن غير خبر " من إطلاق الخاص على العام والقرينة معنوية ، وهي ظهور أنه إذا لم يجز حذف الخبر

 - 282 -

فعدم جواز حذف ما هو مبتدأ في الأصل أوْلى([[221]](#footnote-221))

وحينئذ فلا حاجة لما أكثروا به من الإصلاحات . قاله ابن الحاج([[222]](#footnote-222)).

وأرى أن أحسن ما أُصلح به النظمُ ما جمع به الشيخُ ياسين([[223]](#footnote-223)) معناه في بيت واحد مع رفع الإبهام بقوله :

واحذفه لا إنْ خيف لبسٌ أو يُرى لعمـــدة فجـــئ بــه مؤخَّــرا

 **باب الإضافة ( المضاف إلى ياء المتكلم )**

**قال الناظم :**

آخِرَ مَا أضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا لَـمْ يَـكُ مُعْتَلا كَرَامٍ وَقَذَى

يريد بذلك أنه يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إذا لم يكن مقصورًا ولا منقوصا ولا مثنى ولا مجموعًا جمع سلامة لمذكر ، فإنه إذا أضيف شيءٌ منها إلى ياء المتكلم وجب فتح الياء في اللغة المشهورة . فيقال في المنقوص : راميَّ ، وفي المقصور : عصايَ ، وفي المثنى : غلامايَ رفعًا ، وغلامَيَّ نصبًا وجرًّا ، وفي جمع المذكر السالم : زَيْدِيَّ رفعًا ونصبًا وجرًّا .

أمَّا المفرد وجمعا التكسير الصحيحان وجمع السلامة للمؤنث والمعتل الجاري مجرى الصحيح ، كظبي ودَلْو ، فإن الكسرة تظهر في آخره([[224]](#footnote-224)).

 - 283 -

واعتُرض كلام الناظم بأن تعبيره بمعتل يشمل المنقوص والمقصور وغيرهما كدلْو وظبْي ؛ فيقتضي أن دلوًا وظبيًا إذا أُضيفا إلى الياء لا يكسران مع أن الصواب كسرهما ، وأن حكمهما حكم الصحيح([[225]](#footnote-225)).

وأجيب بأن المراد بالمعتل في النظم المعتل بالاصطلاح النحوي وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له ، فخرج نحو : ظبي ودلو ؛ لأن اعتلالهما ليس اصطلاحيًّا وإن كان المعتل يشمل نحو ذلك ، كما أن تمثيله بـ " رام وقذى " يخصص ذلك([[226]](#footnote-226)).

لكن قال ابن الحاج : " لكن التخصيص بالمثال غالب ، وأحسن منه قوله في الكافية الشافية([[227]](#footnote-227)).

وآخِــر المضـافِ لليـا اكسـر إذا لم ينقص أو يُقصر كرامٍ وقذى "([[228]](#footnote-228))

والصحيح ما اعتُذر به أولا .

وقال الناظم أيضًا :

وتُـدْغَمُ اليا فيه والواوُ ، وإنْ ما قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فاكسِرْهُ يَهُنْ

يعني أن ما قبل ياء المتكلم إنْ كان ياءً أُدغمت في الياء المضاف إليها ، وشمل المنقوص نحو : رامِيَّ ، والمثنى والمجموع على حدِّه في حالتي النصب

 - 284 -

والجر ، نحو : غلامَيّ وَزَيْدِيّ([[229]](#footnote-229)).

فإن انضم ما قبل واو الجمع عند وجود الواو فإنه يجب كسره عند قلبها ياءً لتسلم الياء ، فإن لم ينضمَّ - بل انفتح - فإنه يبقى على فتحه نحو : مصطَفَوْن ، فيقال فيه : مصطَفَيَّ([[230]](#footnote-230)).

وقوله : " يَهُنْ " - بضم الهاء - أي يسهل في النطق ، ولو كسر الهاءَ للتخلص من عيب السِّناد([[231]](#footnote-231)) لفسد المعنى ؛ لأنه من الوهن وهو الضعف . ولو قال : يَلِن بدل يَهُن لسلم من ذلك . قاله الخضري([[232]](#footnote-232)).

وقال ابن الحاج : " لما أخرج فيما سبق المسائل الأربع من كسر ما قبل الياء كأن قائلا قال له : ما حكم أخرها؟ فبيَّن أنه مبني على السكون ، لكن كان ينبغي للناظم أن يُقدِّم هذا على قوله :

فذي جميعُها اليا بعد فتحها احتُذي .... إلخ .

ليكون الحكم متصلا فينبغي للطالب عند التدريس أن يوصله بما قبله عند ذكر الأقسام الأربعة "([[233]](#footnote-233)).

 - 285 -

 **باب إعمال اسم الفاعل**

**قال الناظم :**

وَقَدْ يَكُوْنُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْـتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

معنى هذا البيت أن اسم الفاعل إذا كان صفةً لموصوف محذوف عمل كحاله إذا كان موصوفه مذكورًا ، ومنه قَوْله تَعَالَى : { وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ }([[234]](#footnote-234))

وقول عمر بن أبي ربيعة :

وَكَــمْ مَـالِئٍ عَيْنَيْـهِ مِـنْ شَـيْءِ غَـيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى([[235]](#footnote-235))

قال أبو حيان : " وكان يغني عن هذا البيت قوله في البيت قبله :

" أو جا صفة "([[236]](#footnote-236)) ؛ لأن مجيئه صفة أعمُّ من أن يكون صفة لمذكور أو محذوف "([[237]](#footnote-237)).

 - 286 -

لكن أجاب عنه الملوي بأن الناظم أراد التنبيه على أن الموصوف يكون محذوفا فقال :

 \* وقد يكون نعتَ محذوفٍ ... إلخ .

وأما " صفة " بعد قوله : " أو حرف ندا " فهو تعميم بعد تخصيص([[238]](#footnote-238)).

وثمة اعتراض آخر أورده ابن الحاج وهو أن عبارة الناظم مقتضبةٌ ؛ إذ تقتضي أن الاعتماد على المحذوف لا يكون إلا في الوصف وليس كذلك ، والصواب أن الأشياء المتقدمة كلها من الحال والخبر وغيرهما إذا حذفت ودلَّ عليها دليل فحكمها كالنعت المحذوف .

قال : وأصلح الشطرَ الأولَ الحافظُ الحجةُ سيدي الطيب([[239]](#footnote-239)) بقوله :

 \* وأعمِلَنْ معتمدًا بما حذف([[240]](#footnote-240))

 **باب أبنية المصادر**

**قال الناظم :**

وَغَـيْرُ ذِي ثَلاثَـةٍ مَقِيْسُ مَصْدَره كَقُدِّسَ الْتَّقْدِيسُ

يعني أن ما كان على وزن فَعَّلَ بالتشديد وهو صحيح اللام فمصدره على تَفْعيل نحو : قُدس تقديسًا ، ومنه قَوْله تَعَالَى : { وَكَلَّمَ اللَّه مُوسَى تَكْلِيمًا }([[241]](#footnote-241)).

 - 287 -

قال ابن الحاج : " إنَّ كلّ فعل غير ثلاثي لا بُدَّ له من مصدر مقيس ، وهذه الكلية لا تؤخذ من الناظم . ولو قال :

لكــل مــا جـاوزه مقيسُ كما تقول : قُدِّسَ التقديسُ

لأفادها ، ويكون الضمير البارز في " جاوزه " عائدًا على الثلاثي ، و " مقيس " صفة لمحذوف ، أي مصدر مقيس . وقد عبَّر الموضح([[242]](#footnote-242)) بالكلية تنكيتًا على المصنف ، حيث قال : لا بُدَّ لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس "([[243]](#footnote-243)).

ثم إنَّ الأحسن - كما يقول الخضري([[244]](#footnote-244)) وغيره - في بيت الناظم أنَّ " غير " مبتدأ أول ، و " مقيس " بمعنى قياس مبتدأ ثانٍ ، و " مصدره " مضاف إليه ، و " كقُدِّسَ " خبر المبتدأ الثاني ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، و " التقديس " نائب فاعل قُدِّسَ .

وأما جعل " مقيس " اسم مفعول خبرَ " غير " ، و " مصدره " نائب فاعل لـ " مقيس " ، و " كقُدِّسَ التقديس " خبر لمبتدأ محذوف أي : وذلك كَقُدِّسَ... إلخ ، فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقيس دائمًا ، وليس الأمر كذلك ، بدليل قوله :

 \* وغيرُ ما مَرَّ السماع عادَلَه \*

 - 288 -

أي : أن السماعَ له عديل ، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بثبت ، إلا أن يقال : مراده أن كلَّ فعل غير ثلاثي لا بُدَّ له من مصدر مقيس ، كما فسَّره الأشموني بذلك([[245]](#footnote-245)).

 **باب الصفة المشبهة**

**قال الناظم :**

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيْهِ مُجْتَنَبْ وَكَونُــهُ ذَا سَــبَبِيَّةٍ وَجَــبْ

اسم الفاعل - لقوة شبهه بالفعل - يعمل في متأخر ومتقدَّم ، وفي سَبَبيٍّ وأجنبيّ ، نحو : زيدٌ ضاربٌ غلامَهُ وضاربٌ عمرًا .

أمَّا الصفة المشبهة فهي فرع في العمل عن اسم الفاعل ؛ ولذلك قصرت عنه فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل ، فلا تقول : زيدٌ الوجهَ حسنٌ ، كما تقول : زيدٌ عمرًا ضاربٌ ، ولم تعمل إلا في سببي نحو : زيدٌ حسنٌ وجهَه ، ولا تعمل في أجنبي ، فلا تقول : زيدٌ حسنٌ عمرًا . والمراد بالسببي : الملتبس بضمير صاحب الصفة لفظًا نحو : زيدٌ حسنٌ وجهَه ، أو معنى نحو : حسن الوجه([[246]](#footnote-246)).

وما يعنينا في هذا النظم هو قول ابن الحاج : " إنه كان ينبغي للمصنف أن يقدم هذا البيت على قوله :

وعمـلُ اسـمِ فاعلِ المُعَدَّى لها على الحدِّ الذي قَدْ حُدَّا

 - 289 -

لأنه قد تقدم أن مما تفترق فيه الصفة المشبهة من اسم الفاعل خمسة أمور تقدم ثلاثة منها([[247]](#footnote-247))، وفي هذا البيت إشارة إلى الاثنين الباقيين ، وذلك لتكون الأشياء التي تفترق بها الصفة من اسم الفاعل متصلة ، ويكون العمل متصلا بما يبيّنه وهو قوله :

 \* فارفعْ بِها ، وانصِبْ وجُرَّ ... \* إلخ([[248]](#footnote-248)).

والجواب عن ذلك ما ذكره المرادي من قوله : " فإن قلت : لم أخَّر قوله : " وسبقُ ما تعملُ فيه... " البيت ، عن قوله : " وعمل اسم الفاعل المعدى " ، وكان ينبغي العكس ؛ لأن ذلك من تتمة الفروع.

قلت : بيان شرطِ معمولها من توابع عملها ، فلذلك أخَّره عنه "([[249]](#footnote-249)).

 **باب نعم وبئس**

**قال الناظم :**

وَإِنْ يُقَــدَّمْ مُشْــعِرٌ بِـهِ كَـفَى كَ : العِلمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى

يعني أنه إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم فإنه يكفي من ذكره بعد " نعم وبئس " كقوله تعالى : { إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ }([[250]](#footnote-250)) أي : أيوب . وقَوْله تَعَالَى : { فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ }([[251]](#footnote-251)) أي :

 - 290 -

نحن([[252]](#footnote-252)) فحذف المخصوص بالمدح لدلالة ما قبله عليه .

وقد مثَّل الناظم لهذا بقوله : "العِلـمُ نِعْمَ الـمُقْتَنَى " ، واعترض بعض الشُّرَّاح بأن هذا التمثيل لا يطابق الحكم ؛ لأن هذا المثال مما تقدَّم فيه المخصوص لا مما حُذف فيه لدلالة ما قبله ، وأما الحكم فلا ينبغي أن يمثل إلا بنحو قَوْله تَعَالَى : { نِعْمَ الْعَبْدُ } (سورة ص / 44)

إذ لم يجر ذكر المخصوص متقدمًا على " نِعْمَ " ، بل تقدَّم ما دلَّ عليه . وأما " العلم نعم المقتنى " فالمخصوص قد تَقَدَّم وليس بعد الجملة مخصوص محذوف([[253]](#footnote-253)).

هذا إذا رُفِعَ " العِلْم " على الابتداء . أمَّا إذا جُعل خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره : هذا العِلْم ، أو مفعولا لفعل محذوف ، أي : الزم العلم ونحوه ، أو جُعل مبتدأً حذف خبره لدلالة ما بعده عليه والتقدير : نعم المقتنى والمقتفى أي العلم ، كما تقول في " زيد حسن الأفعال نعم الرجل " أي : زيد .

لكن يرد على جميع ذلك أن قول الناظم : " مشعرٌ به " يأباه ؛ لأن المشعر بالشيءِ خلافه([[254]](#footnote-254)) من أجل ذلك قال ابن غازي : لو عوَّض هذا البيت بأنْ قال :

وقبـل مبتـدًا ومـا دلَّ كفى كجُدَّ في العلم فنعم المقتفى

كان أوْلى([[255]](#footnote-255)).

 - 291 -

 **باب أفعل التفضيل**

**قال ابن مالك :**

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ " أَفْعَـلَ " لِلتَّفْضِيلِ وَأبَ اللَّذْ أُبِي

يعني أن أفعل التفضيل يصاغ من كل ما صيغ منه فعلا التعجب ، ويمتنع صوغه مما منع أن يصاغ منه للتعجب ، وكان قد ذكر شروط ما يُبنى منه للتعجب ، وما شَذَّ في باب التعجب شذَّ في هذا الباب([[256]](#footnote-256)).

و " أبَ " : فعل أمر من أبى يأبى ، أي : امتنع ، " اللَّذ " مفعول بـ " أبَ " وهي لغة في الذي([[257]](#footnote-257)).

قال ابن الحاج : " صرَّح أبو إسحاق([[258]](#footnote-258)) بأنها لغة ولكنها رديئة ، ولو قال : " وأبَ ما أُبي " كما قال ابن غازي ما احتاج لهذا "([[259]](#footnote-259)).

قلت : أو قال كما قال في الكافية الشافية([[260]](#footnote-260)).

مِمَّــا بَنَـوْا فِعْـلَ تَعَجُّـبٍ بُنِـي أفْعلُ في التفضيل مثل " الأحسنِ "

ومــا أَبَــوْا بنــاءَ ذاكَ منـهُ لا تُجِـزْ بنا ذا منه نحو " اسْتَعْجَلا "

 - 292 -

 **باب النعت**

**قال ابن مالك :**

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وَشِـبْهِهِ كَـذَا وَذِيْ وَالمُنْتَسِـبْ

المراد بالمشتق ما دل على حدث وصاحبه مما تضمن معنى الفعل وحروفه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وأسماء المبالغة . والمؤول بالمشتق كاسم الإشارة نحو : " مررت بزيدٍ هذا " أي المشار إليه ، وكذا " ذو " بمعنى صاحب والموصولة نحو : " مررت برجلٍ ذي مال " أي صاحب مال ، وبزيدٍ ذو قام ، أي : القائم ، والمنتسب نحو : مررت برجلٍ قرشيٍّ ، أي : منتسب إلى قريش([[261]](#footnote-261)).

و " ذو " الموصولة لا يشملها قول الناظم : " وذي " - بالياء - إلا على لغة إعرابها ، أمَّا القول ببنائها - وهو الفصيح - فلأنها بالواو لزومًا([[262]](#footnote-262)) فكان يجب أن يقول : " كذا ، وذو"([[263]](#footnote-263)).

كما اعترض ابن الناظم قول أبيه : " وانعت بمشتق " ؛ لأن من المشتق أسماءَ الزمان والمكان والآلة ، ولا ينعت بشيءٍ منها ، إنما ينعت بما كان صفة ، وهو ما دلَّ على حدث وصاحبه كَصَعْب ، وذَرِب ، وضارب ، ومضروب ، وأفضل منك . أو اسمًا مضمنًا معنى الصفة كما تقدَّم . ولو قال :

 - 293 -

 \* وَانْعَتْ بِوَصْفٍ مثل صَعْبٍ وَذَرِبْ \*

كان أمثل([[264]](#footnote-264)).

**وقال في الباب نفسه :**

وَامْنَـعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

يعني أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة ، وذلك كجملة الأمر ، والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض ، فلا يقع شيءٌ من ذلك نعتًا ؛ لأنها لا تدل على معنًى محصل ، فلا يمكن أن تخصص المنعوت ، ولا يحصل بها فائدة ، فلا يجوز : مررت برجل اضربه أو : لا تهنه ، ولا بعبد بعتكه ؛ قاصدًا إنشاء البيع . فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِت فيه بالجملة الطلبية فيخرَّج على إضمار القول([[265]](#footnote-265)) ويكون القول المضمر صفة ، والجملة الطلبية معمول القول المضمر .

أمَّا الجملة الخبرية فمعناها محصل يمكن به تخصيص المنعوت ويحصل به فائدة([[266]](#footnote-266)).

واعترض قول الناظم : " ذات الطلب " بأن مقابله الخبر والإنشاء ، فالخبر نحو : مررت برجلٍ قام أبوه ، والإنشاء نحو : مررت بعبد بعتكه - وأنت تريد إنشاء البيع بهذا اللفظ - فيقتضي أن كلا منهما يقع نعتًا ، مع أن الذي يقع نعتًا هو الخبرية فقط .

 - 294 -

قال ابن الحاج([[267]](#footnote-267)) وقد أصلحه العلامة سيدي الطيب مع الشطر قبل([[268]](#footnote-268)) بقوله :

............... فـأُعطيت مـا صلـة لها يُرى

والخبريــة بــذين أوجــبِ والقولَ أضمرْ إنْ أَتَتْ للطلَب

 **باب عطف النسق**

**قال ابن مالك :**

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَــى الَّــذِي اسْــتَقَرَّ أَنَّـهُ الصِّلَـهْ

يعني أن الفاء تختص بأن يُعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة - لخلوّه من ضمير الموصول - على ما هو صلة لاشتماله على الضمير ، نحو : " الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ " فـ " يطير " صلة للذي ، و " يغضب زيد " معطوف على الصلة بالفاء ، وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول([[269]](#footnote-269)).

وقد اعتُرض كلامُ ابن مالك بأمرين :

**الأول** : أنه تكلم على عطف ما لا يصلح أن يكون صلة على ما يصلح ولم يتكلم على عكسه ، وهو أن الفاء تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة نحو : " الذي يقومُ أخواك فيغضبُ هو زيدٌ " .

 - 295 -

**الثاني :** أن يكون كلامه قاصرًا على الموصول مع أنه كما يجري في كل ما يحتاج لرابط كالخبر نحو : زيدٌ يقومُ فتقعدُ هندُ ، وزيدٌ تقعُد هندُ فيقومُ ، والصفة نحو : مررت بامرأة تضحكُ فيبكي زيدٌ ، وبامرأة يضحك زيدٌ فتبكي ، والحال نحو : جاء زيدٌ يضحك فتبكي هند ، وجاء زيدٌ تبكي هندُ فيضحك . فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ، وذلك لما فيها من معنى السببية .

فكان الأولى أن يقول - كما في التسهيل -([[270]](#footnote-270)) وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أو حال . وذلك ليشمل المسائل الثمان المتقدمة([[271]](#footnote-271)).

قال ابن الحاج : " ولذا قال شيخ شيوخنا سيدي الطيب ، فلو قال المصنف :

بالفا اعْطِفَنْ جملَةَ رابطٍ على خاليـة منـه ، وعكسَـه اقُبَلا

لوفى بالمراد "([[272]](#footnote-272)).

 **باب النداء**

**قال ابن مالك :**

وَابْـنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

كل منادى حقه النصب ؛ لأنه مفعولٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديره : أدعو ، أو

 - 296 -

أنادي ، إلا أنه لا يجوز إظهاره ؛ لكون حرف النداء كالعوض منه . ولا يفارق المنادى النصب إلا إذا كان مفردًا معرفة . والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به ، فيشمل المثنى والجمع والمركب تركيبَ مزجٍ ، فيُبنى على ما كان يرفع به قبل النداء من ضمة ظاهرة نحو : يا زيدُ ويا رجالُ ويا مسلماتُ ، أو مقدَّرة نحو : يا فتى ويا قاضي ، أو ألف نحو : يا زيدان ، أو واو نحو : يا زيدون([[273]](#footnote-273)).

وقول الناظم : " المعرَّف " مفعول بـ " ابْنِ " ، وكان حقه أن يُقَدَّم المنادى ؛ لأن المعرَّف نعتٌ له ، والمفرد نعتٌ للمنادى([[274]](#footnote-274)).

فأصل كلامه : وابنِ المنادى المعرف المفرد ... إلخ . فـ " المعرَّف " نعت للمنادى ، فقدم النعت وهو " المعرف " على المنعوت وهو " المنادى " فأُعرب المعرف مفعولا والمنادى بدلا منه ، فصار التابع متبوعًا . ولو أراد السلامة من ذلك لقال :

وابــــنِ المنـــادى المفـــرد المُعَرَّفَـــا على الذي في رفعه قد أُلفا([[275]](#footnote-275))

. ولكنه أخر " المنادى " عن " المعرف " للضرورة([[276]](#footnote-276)).

 - 297 -

**وقال أيضًا :**

تابِعَ ذي الضمِّ المضاف دونَ " ألْ " ألزمْـهُ نصبًا ك " أزيدُ ذا الحِيَلْ "

يعني : إذا كان تابع المنادى المضموم مضافًا غيرَ مصاحب للألف واللام وجب نصبه نحو: يا زيدُ صاحبَ عمرو .

وشمل قوله : " تابع " جميع التوابع والمراد ما سوى البدل وعطف النسق . وشمل " ذي الضم " العلمَ والنكرةَ المقصودة ، و " االمضاف " نعت لـ " تابع " وخرج به التابع المفرد .

وخرج بقوله : " دون أل " المضافُ والمقرون بأل .

فمثال ما استوفى وجوب النصب وهو نعت : يا زيدُ ذا الجمَّة . ومثاله وهو توكيد : يا زيدُ نفسَه ، ومثاله وهو عطف بيان : يا زيدُ عائدَ الكلب . فلو كان التابع من هذه غير مضاف لجاز فيه النصب والرفع([[277]](#footnote-277)).

وقول الناظم : " ذي الضم " يوهم أن هذا الحكم " مقصور على تابع المنادى المضموم ، مع أنه في تابع كل منادًى مبني على الضم أو نائبه نحو : يا زيدان صاحبيْ عمرو ، ويا زيدون أصحابَ عمرو - بالنصب فيهما -([[278]](#footnote-278)).

قال الأزهري : " ذا : بمعنى صاحب نعت لزيد على المحل ، و " الحيل " جمع حيلة مضاف إليه . وتقدير البيت : ألزم تابع المنادى ذي الضم المضاف نصبًا حال كونه دون " أل " كقولك : أزيدُ ذا الحيل "([[279]](#footnote-279)).

 - 298 -

ولو قال :

تــابع مبنـي مضافًـا دون ألْ ألزمه نصبًا باطِّراد حيث حَلّ

لشمل المبني على الضم أو نائبه([[280]](#footnote-280)).

ولكن ابن الحاج قال : وأحسن منه لو قال : " تابع ذي البنا " ليشمل ما تقدَّم ، وتكون " أل " في " البنا " للعهد ، والمعهود المنادى الذي في الباب قبلُ ، ويكون قول الناظم : وما سواه ... إلخ([[281]](#footnote-281)) شاملا للمبني على الضم ولنحو : يا زيدان العاقلان ، والعاقلينَ ، ويا زيدون العاقلون والعاقلين : بالوجهين فيهما([[282]](#footnote-282)).

 **باب أسماء الأفعال والأصوات**

**قال الناظم :**

وَمَـا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا وَأَخِّرْ مَا الَّذِي فِيهِ الْعَمَلْ

يريد به أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي تنوب عنها ، فترفع الفاعل ظاهرًا نحو : هيهات زيدٌ ، ومضمرًا نحو : نزال . وتنصب المفعول إنَّ نابت عن متعدٍّ ، وتتعدَّى إليه بحرف الجر إنَّ نابت عما يتعدى به([[283]](#footnote-283)).

 - 299 -

كما أن هذه الأسماء قد فارقت الأفعال في كونها لا يتقدَّم عليها منصوبها كما يتقدَّم في الفعل ؛ فلا يقال في " نزال زيدًا " : زيدًا نزال . هذا مذهب جميع النحويين إلا الكسائي فإنه أجاز فيها ما يجوز في الأفعال من التقديم والتأخير ؛ إلحاقًا للفرع بأصله([[284]](#footnote-284)) والكلام هاهنا في قوله : " وأخر ما الذي فيه العمل " فإن المكودي قد قال عنده : " الظاهر أن " ما " زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة ؛ لأن " الذي " بعدها موصولة . ولو قال :

 \* وأخر الذي فيه العمل

لكان أجود ؛ لسقوط الاعتذار عن " ما " )([[285]](#footnote-285)).

هذا على أن الواقع بعد " ما " هو لفظ " الذي " - بألف قبل اللام - كما في غالب النسخ ، ومنها النسخة التي شرحها المكودي .

ويوجد في بعض النسخ : " ما لِذي " - بلام مكسورة - حرف جر ، و " ذي " اسم إشارة ، وحينئذٍ فـ " ما " موصولة لا زائدة . و " العمل " مبتدأ مؤخر ، و " لذي " خبر مقدم ، والجملة صلة " ما " ، والعائد الضمير المجرور بـ " في " . والتقدير : وأخر المعمول الذي العملُ استقرَّ لهذه فيه . ولا يحتاج البيت - حينئذٍ - للإصلاح([[286]](#footnote-286)).

 - 300 -

وأحسن من هذا قوله في الكافية :

واحكُمْ لَهَا بحكْمِ الافعالِ التي تنـوبُ عنهـا ذاكـرًا قصور " تي "

أي : أن أسماء الأفعال قاصرة عما للأفعال من التصرف في نفسها وفي عملها ، ولذا لا تعمل فيما قُدِّمَ عليها ... و " تي " بمعنى : " ذي "([[287]](#footnote-287)).

 **باب الممنوع من الصرف**

**قال ابن مالك :**

وَأَلْغِيَــنَّ عَـارِضَ الْوَصْفِيَّـهْ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ([[288]](#footnote-288))

يعني أن وزن " أفعل " إذا كان اسمًا ووصف به فإن وصفيَّته غير معتد بها في المنع ؛ لأنها عارضة ، وذلك كأربع ، فإنه اسم من أسماء العدد ، لكنَّ العرب وصفت به فقالت : مررت بنساء أربع ، فهو منصرف ، ولا أثر لوصفيته .

وكما يُلغى عارض الوصفية فكذلك يُلغى عارض الاسمية ، وهو عكس أربع ، ومعناه : أن أفعل يكون في الأصل وصفًا فيجري مجرى الأسماء فتلغى اسميته ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل([[289]](#footnote-289)).

قال ابن غازي : الصواب أن يمثل الناظم بأرنب بدل " أربع " ؛ لأن " أربع " قد فقد شرط ما يمنع من الصرف ؛ لأنه يقبل التاء ، فيقال : أربعة ، فهو

 - 301 -

خارج مِمَّا مرّ بقوله : \* ممنوع تأنيث بتا \* ، أمَّا " أرنب " فهو منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته([[290]](#footnote-290)).

بل قال ابن الحاج : " هذا البيت والذي بعده([[291]](#footnote-291)) لو حذفهما الناظم ما ضرَّه ، للاستغناء عنهما بمفهوم : وصف أصلي "([[292]](#footnote-292)).

وقال الناظم في الباب نفسه :

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلا أَوِ الْمَفَـاعِيلَ بِمَنْـعٍ كَـافِلا

ممَّا يمنع من الصرف الجمع المشبه " مفاعل " في كون أوله حرفًا مفتوحًا وثالثه ألفًا غير عوض ، بعدها حرفان أولهما مكسور لا عارض نحو : دراهِمَ ومساجِدَ ، أو المشبه " مفاعيل " فيما ذكر مع كون ما بعد الألف ثلاثة أوسطها ساكن ، كمصابيح ودنانير([[293]](#footnote-293)).

وقد أخذ ابن الحاج على الناظم ذكره هذا البيت هاهنا ؛ إذ كان ينبغي له - كما يقول - أن يذكره والأبيات بعده عقب قوله :

فـألِفُ التـأنِيثِ مُطْلَقًـا مَنَعْ صَرْفَ الذي حَواهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

 - 302 -

لأن في كل منهما علة قامت مقام علتين([[294]](#footnote-294)).

قلت : وقد جمع ذلك ابن هشام - في أوضح المسالك - في موطن واحد - ولم يَسِر حسب ترتيب ابن مالك فقال :

" الاسم الذي لا ينصرف نوعان ؛ أحدهما : ما يمنع صرفهُ لعلة واحدة وهو شيئان ، أحمدها : ألف التأنيث مطلقًا ، أي مقصورةً كانت أم ممدودة ... والشيء الثاني : الجمع الموازن لمفاعل ، أو مفاعيل "([[295]](#footnote-295)).

**وقال أيضًا :**

ومـا يصيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي ألِفْ زِيدَتْ لإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

ألف الإلحاق على ضربين ؛ مقصورة كَعَلْقَى([[296]](#footnote-296)) أو ممدودة كَعِلْبَاء([[297]](#footnote-297)).

فما فيه ألف الإلحاق الممدودة لا يمنع من الصرف سواء كان علمًا لمذكر أو غير علم .

وما فيه ألف الإلحاق المقصورة إذا سُمِّيَ به امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث من وجهين ؛ أحدهما : أنها زائدة ليست مبدلة من شيء،

 - 303 -

والثاني : أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو : أرطى ، فهو على مثال : سَكْرَى . وحكم ألف التكثير - كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو قَبَعْثَرَى([[298]](#footnote-298)).

قال ابن الحاج : " ويفهم من الناظم أن ألف الإلحاق مع العلمية تمنع مطلقًا ، مع أنها لا بُدَّ من تقييدها بالمقصورة . وقد أخل المصنف بألف التكثير ، كقبعثرى . ولذا أصلحه ابن غازي بما يحرز الأمرين فقال :

ومـا يصـيرُ عَلَمًـا مـن ذي أَلِفْ مقصورة لنحو إلحاقٍ عُرِفْ"([[299]](#footnote-299)) .

قلت : ولو قال الناظم كما قال في الكافية الشافية([[300]](#footnote-300))

وألفُ الإلحاقِ مقصورًا منعْ ك " علقـى " إنَّ ذا علميـة وَقَعْ

لرفع الإيهام .

وقال الناظم :

وما يكونُ منهُ منقوصًا ففي إعرابِـهِ نَهْـجَ جَـوَارٍ يَقْتَفِـي

يعني أن ما كان منقوصا من الأسماء التي لا تنصرف فإنه يجري مجرى " جوار " في أنه يلحقه التنوين رفعًا وجرًّا . فمثاله في غير العلمية " أُعَيْمٍ "

 - 304 -

في تصغير أعمى - فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل . ومثاله في العلمية " قاضٍ " - علم امرأة - فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وهو . مشبَّه بـ " جوارٍ " من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملته فيقال : هذه قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورأيت قاضيَ ، كما تقول : هؤلاء جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ، ورأيت جواري([[301]](#footnote-301)).

وقد أخذ ابنُ الحاج على الناظم ذكره البيت هنا ، وكان ينبغي له - في رأيه - أن يؤخره ويأتي به عقب قوله :

ولاضْطِــرارٍ أو تناسُــبٍ صُــرِفْ ذو المنعِ ، والمصروفُ قد لا يَنْصَرِفْ

وذلك لأن صرف المنكر والصرف للضرورة أو التناسب أسباب ثلاثة ، لا وجه للفصل بينها([[302]](#footnote-302))

 **باب إعراب الفعل**

**قال ابن مالك :**

وَبَيْـــنَ لا وَلاَمِ جَــرٍّ الــتُزِمْ إظْهَــارُ أَنْ نَاصِبَــةً وَإِنْ عُـدِمْ

" لا " فَأَن اعْمِل مُظْهرًا أَو مُضْمَرَا وَبَعْـدَ نَفْـيِ " كَانَ " حَتْمًا أُضْمِرَا

اختُصت " أنْ " من بين النواصب بأنها تعمل مُظهرة ومضمرة . فتظهر وجوبًا إذا وقعت بين لام الجر و " لا " النافية نحو : جئتك لئلا تظن بي سوءًا .

وتظهر جوازًا إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها " لا " النافية نحو :

 - 305 -

جئت لأتعلمَ ، أو : لأنْ أتعلمَ . هذا إذا لم تُسبق بـ " كان " المنفية . فإن سبقت بذلك وجب إضمارها نحو : ما كان زيدٌ ليفعل ، ولا يجوز : لأن يفعل([[303]](#footnote-303)).

وقد اعتُرض على الشطر الثاني من البيت الثاني بثلاثة أمور ؛ أحدها : أنه أطلق في الثاني فشمل النفي بكل نافٍ مع أنه مقيد بـ " ما " أو " لم " ، ولا يكون بإنْ ولا بلمَّا ، ولا بلا ، ولا بلَنْ .

الثاني : أنه لم يقيِّد " كان " بالناقصة . فأوهم أنه يجب الإضمار أيضًا بعد التامة ، وليس كذلك ؛ لأن اللام بعدها ليست للجحود .

الثالث : أنه يوهم أنَّ اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظًا ، مع أن الماضية معنًى ، كالماضية لفظًا([[304]](#footnote-304)).

ولذلك قيل : لو قال الناظم :

 \* وَبَعْدَ نفيِ نقصِ " كان " أضْمِرَا \*

لانتفى الاعتراضان الأخيران ، ويكون الوجوب المأخوذ من قوله : " حتمًا " مستفادًا من فعل الأمر الذي هو " أضمرا "([[305]](#footnote-305)).

وقد نصَّ ابن مالك - في شرح عمدة الحافظ([[306]](#footnote-306))

- على النافين " ما " و " لم " فقال : " لام الجحود هي الداخلة بعد " ما كان " أو " لم

 - 306 -

يكن " نحو : { وَمَا كَانَ اللَّه لِيُعَذِّبَهُمْ }(سورة الأنفال / 33 . )

و { لَمْ يَكُنِ اللَّه لِيَغْفِرَ لَهُمْ }(سورة النساء / 137 . ).

وقد أجاب المرادي عن الأول بأن الناظم لمَّا علق الحكم على الماضي وهو " كان " عُلم أنَّ كلامه لا يشمل كلَّ نافٍ ، بل يشمل كل ما ينفي الماضي ، فخرجت " لن " ؛ لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك " لا " ؛ لأن نفي غير المستقبل بها قليل([[307]](#footnote-307)) وأمَّا " لمَّا " فإنها وإن كانت تنفي الماضي تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف " لم " . وأمَّا " إنْ " فهي بمعنى " ما " وإطلاقه يشملها . وفي استثنائها نظر . بل الظاهر أنَّ " إنْ " مثل " ما " و " لم " وذلك كقراءة غير الكسائي : { وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ }(سورة إبراهيم / 46 . )

فقد صرَّح غير واحد بأن اللام في " لِتزول " لام الجحود([[308]](#footnote-308)).

وأجاب عن الثاني بأن استعمال الناقصة أكثر ، وذكْرها في أبواب النحو أشهر فتوجَّه كلامه إليها ، وتعيَّن حمله عند عدم التقييد عليها .

 - 307 -

وعن الثالث بأن المراد أن نفي الماضي أعم من أن يكون بلفظ " كان " أو " يكون " المقرون بـ " لم " ؛ لأنها تقلب معناه إلى الماضي ، لا أنَّ المراد خصوص لفظ " كان "([[309]](#footnote-309)).

وقال الناظم في الكافية الشافية([[310]](#footnote-310)):

وَبَعْدَ نَفْي " كانَ " في المضيِّ لا تَظْهَرُ " أنْ " ك " لَمْ أَكُنْ لأَغْفَلا "

وهو أجود من قوله في الألفية .

 **باب التأنيث**

**قال ابن مالك :**

وَمِنْ فَعِيْلٍ كَقَتِيْلٍ إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

يعني أن فعيلا إمَّا أن يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول ؛ فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث نحو : رجل كريم وامرأة كريمة ، ورجل ظريف وامرأة ظريفة . وإن كان بمعنى مفعول ؛ فإمَّا أن يُستعمل استعمال الأسماء فلا يعرف موصوفه ، أوْ لا ، فإن لم يعرف موصوفه لحقته التاء نحو : ذبيحة ونطيحة ، وأكيلة ، أي : مذبوحة ومنطوحة ومأكولة ، فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف حذفت منه التاء - غالبًا - نحو : رجل جريح وامرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وعين كحيل ، وكفٌّ خضيب . وقد تلحقه التاء قليلا نحو : خصلة ذميمة ، أي مذمومة ، وفعلة حميدة ، أي : محمودة([[311]](#footnote-311)).

 - 308 -

والمراد بالوصف القرينة التي تميز بين المذكر والمؤنث فيشمل ما كان نعتًا نحو : رأيت امرأةً قتيلا ، وما ذكر موصوفه قبله وإن لم يكن نعتًا نحو : لحيةٌ دهينٌ([[312]](#footnote-312)).

ولو قال الناظم :

ومـن فعيـلٍ كقتيـلٍ إنْ عُـرِفْ موصوفُهُ - غالبًا - التا تَنْحَذِفْ

لكان أجود ؛ ليدخل في كلامه نحو : رأيت قتيلا من النساء ، فإنه مما تحذف فيه التاء للعلم بموصوفه([[313]](#footnote-313)).

قال في شرح الكافية الشافية : " فإنه قصدت الوصفية وعُلم جُرِّد من التاء "([[314]](#footnote-314)).

وقد أجاب سم([[315]](#footnote-315)) بأن المراد بتبعية موصوفه في النظم أن يذكر معه في الكلام فيكون تابعًا له في المعنى ، وبأنه مفهوم بالموافقة([[316]](#footnote-316)).

وهذا صحيح غير أن ما أُصلح به البيت أوْلى ، للسلامة من الإيهام .

 - 309 -

 **باب المقصور والممدود**

**قال ابن مالك :**

وَمَـا اسْـتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَـالْمَدُّ فِـي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

الممدود : قياسي وسماعي . والقياسي منه : كل معتل له نظير من الصحيح الآخر مُلْتَزَمٌ زيادة ألف قبل آخره ، وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل نحو : ارعوى ارعواءً([[317]](#footnote-317)) وارتأى([[318]](#footnote-318))

(ارتأى : بوزن افتعل ، من الرأي، أي : التدبر ، يقال : ارتأى في أمره ارتئاء إذا تدبره . )

ارتئاءً ، واستقصى استقصاءً ، فإن نظيرها من الصحيح : انطلق انطلاقًا واقتدر اقتدارًا واستخرج استخراجًا([[319]](#footnote-319)).

وكذا مصدر " أفْعَل " نحو : أعطى إعطاءً ، فإن نظيره من الصحيح : أَكْرَمَ إكرامًا([[320]](#footnote-320)).

وقول الناظم " قد بدئا بهمز وصل " لا يشمل هذا . ومن أجل ذلك قال أبو إسحاق الشاطبي : لو شاء أعمَّ فائدة من هذا البيت لقال مثلا :

كمصدر الفعل الذي قد بُدئا بزائـد الهمز كأعطى وارتأى

ليشمل مصدر الفعل الذي ابتُدئ بهمز قطع كإعطاء([[321]](#footnote-321)).

 - 310 -

**وقال في تثنية المقصور والممدود وجمعهما :**

......... وَإِنْ جَمَعْتَــهُ بِتَــاءٍ وَأَلِــفْ

فالألفَ اقلِبْ قَلْبَها في التَّثْنِيَهْ .........

يعني أن الاسم المقصور إذا جمع بألف وتاء قلبت ألفه كما تقلب في التثنية ، فيقال في حُبْلى : حُبليات ، وفي فتًى وعصًا - عَلَمَيْ مؤنث - : فتيات وعصوات .

وحكم الممدود والمنقوص إذا جمعا هذا الجمع كحكمهما إذا ثُنِّيَا ، فكان حقه أن يذكرهما إيضاحًا كما ذكر حكم المقصور ، أو يترك الجميع استغناءً بما تقدَّم في التثنية .

وإن قيل : إن الهاء في " جمعته " عائدة على الاسم المتقدم مقصورًا أو ممدودًا كان الباقي عليه جمع الممدود جمعَ مذكر سالمًا "([[322]](#footnote-322)).

وقد اعتذر المرادي عن الناظم بأنه لمَّا كان حكم الممدود في جمعي التصحيح والتثنية واحدًا لم يذكره استغناءً عنه بالتثنية بخلاف المقصور فإنه خالف التثنية في أحد الجمعين ووافقهما في الآخر([[323]](#footnote-323)).

وردَّه ابن الحاج بأن جمع المؤنث المقصور يوافق المثنى ، فلم ذكره؟ ولذا قيل : لو قال ابن مالك قبل قوله : والسالمَ العينِ الثلاثي اسمًا أنل ... إلخ :

وجمعُ ممدودٍ بوجهَيْه كما مـرَّ قُبَيْلٍ في المثنى محكما

 - 311 -

لوفَّى بذلك([[324]](#footnote-324)).

كما قال الشاطبي أيضًا : كان حق الناظم أن يزيد هنا ، أو في باب المعرب والمبني مثلا :

وَقِسْهُ في ذي التا ونحو ذكرى ودرهــم مصغَّــرًا وصحــرا

وزينـب ووصـف غير العاقل وغـيرُ ذا مسـلَّمٌ للنـاقل([[325]](#footnote-325))

 **باب جمع التكسير**

**قال ابن مالك :**

فُعْلٌ لنحو أحمرٍ وحمرا وَفِعْلَةٌ جمعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة " فُعْل " وهو مطرد في كل وصف يكون المذكر منه على أفْعَل ، والمؤنث منه على فعلاء نحو : أحمر وحمراء وحُمْر .

ومن أمثلة جمع القلة " فِعْلَة " بكسر الفاء وسكون العين ، ولم يطرد في شيءٍ من الأبنية بل هو محفوظٌ في أبنية ، ومن الذي حفظ : فتًى وَفِتْيَة ، وَشَيْخٌ وَشِيخَة ، وغُلام وغِلْمة ، وصبيّ وصِبْيَة .

قيل في هذا البيت : لو قُدِّم عجزه وهو قوله : " وَفِعْلَة ... إلخ " على صدره وهو قوله : " فُعْلٌ لنحو أحمر ... إلخ " لكان أنسب ؛ لتكون جموع القلة متوالية([[326]](#footnote-326)) وقد فعل ذلك في الكافية الشافية([[327]](#footnote-327)) حيث قال :

 - 312 -

واقصُـر على السماع باب فِعْلَهْ ك " فتيـــة وَغِلْمَـــةٍ وَغِزْلَــهْ "

" فُعْــل " ل " أحـمر وحـمراء " ومـا في الوزن والوصف يُرى مثلَهُمَا

قال ابن الحاج - محاولا الاعتذار للناظم في الألفية : - ولعله كان كذلك وناسخ المبيَّضَة حرَّفه([[328]](#footnote-328)).

**وقال في الباب نفسه :**

......... وَفُعَـلٌ جَمْعًـا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

ونحـو كُـبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ وقد يجيءُ جَمْعُهُ على فُعَل

من أمثلة جمع الكثرة " فُعَل " ، ويطرد في نوعين ؛ الأول : فُعْلَة بضم الفاء اسمًا نحو : غُرْفَة وَغُرَف ، وَقُرْبَة وَقُرَب . فإنه كان صفة نحو : ضُحْكَة ، لم يُجْمَع على " فُعَل " .

الثاني : الفُعْلى - أنثى الأفْعَل - نحو الكُبْرى والكُبَر . فإنه لم يكن أنثى الأفعل نحو بُهْمَى ورُجْعَى لم يجمع على فُعَل .

ومن أمثلة جمع الكثرة كذلك " فِعَل " وهو مطرد في فِعْلَة اسمًا تامًّا - أي مشتملا على جميع أصوله - نحو : كِسْرَة وَكِسَر ، وحِجَّة وَحِجَج . والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو صِغْرة وكِبرة وعِجْزَة ، وبالتام نحو : رِقَّة فإنه أصله ( ورق ) ولكنه حذفت فاؤه ، فإنه لا يجمع على فِعَل([[329]](#footnote-329)).

 - 313 -

وأطلق الناظم في " فُعْلَة " فظاهره أنه لا فرق بين أن يكون اسمًا أو صفة ، وهو مخصّص بالاسم ، فلو قال :

 \* وَفُعَلٌ لِفِعْلَةٍ اسْمًا عُرِفْ \*

لأفاد ما ذكر([[330]](#footnote-330)).

كما أن " فِعْلَة " يشترط فيه أن يكون اسمًا تامًّا كما تقدَّم . وقد أهمل الناظم هذين الشرطين . فلو قال :

...... وَلِفِعْلَــة ، فِعَـلْ اسمًا متمَّمًا ، وأتى فيه فُعَل

لوفَّى بذلك([[331]](#footnote-331)).

واعتُذِر له في عدم اشتراط الاسمية بأن مجيء " فِعْلَة " صفةً قليل ، بل منعها بعضهم ، فلم يعتبره هنا . وأما " رِقَّة " فإنه لم يبق على وزن فِعْلَة الآن فلا حاجة للاحتراز عنه([[332]](#footnote-332)).

لكن قال المرادي : " تقييده بالاسمية في التسهيل([[333]](#footnote-333))

يردُّ ذلك . وأيضًا فقد ثبت ورود فِعَل صفة([[334]](#footnote-334)) فليس نفيه بصحيح " ([[335]](#footnote-335)).

 - 314 -

**وقال أيضًا :**

في نحو رامٍ ذو اطِّراد فُعَلَهْ وشـاعَ نحـوُ كـاملٍ وَكَمَلهْ

من أمثلة جمع الكثرة " فُعَلَة " وهو مطرد في كل وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل : كرامٍ ورُماة ، وقاضٍ وقُضاة .

ومنها " فَعَلَة " وهو مطرد في كل وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل نحو كامل وَكَمَلَة ، وسافرٍ وَسَفَرَة ، وساحرٍ وَسَحَرَة([[336]](#footnote-336))

وقد استغنى عن القيود المذكورة بالتمثيل برامٍ وكامل .

قال المرادي - وتبعه الأزهري والأشموني - : لو قال :

 \* كذاك نحو كاملٍ وَكَمَلَة \*

لكان أنصَّ ؛ لأن الشياع لا يلزم منه الاطراد([[337]](#footnote-337)).

ودافع ابن الحاج عن الناظم بأن الشيوع في النظم على حقيقته ، وقد عبَّر به ابن هشام([[338]](#footnote-338))

أيضًا ؛ لأن نحو : عالم وصالح وقاتل وضارب وقائم وذاهب لا يجمع على " فَعَلَة " فكيف يكون مطردًا؟([[339]](#footnote-339)) وهو كما قال ابن الحاج .

 - 315 -

وعليه فلا يكون ابن هشام تابعًا للناظم في تعبيره بالشياع بدل الاطراد ، كما يقول صاحب التصريح . كما أن الحكم بذلك يحتاج إلى دليل .

**وقال في الباب نفسه :**

وَفَعَــلٌ أَيْضًــا لَـهُ فِعَـالُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لامِهِ اعْتِلالُ

يعني أنَّ مما يطرد فيه " فِعال " وزنُ " فَعَل " نحو : جَبَل وجِبال ، وجَمَل وجِمال ، وثمر وثِمار ، وهو لا يجمع على فعال إذا كان معتل اللام نحو فتًى ، أو مضعفًا نحو طلل .

وقد أطلق الناظم في " فَعَل " فاقتضى أنه لا فرق بين أن يكون اسمًا أو صفة ، وليس الأمر كذلك ، وإنما يُجمع هذا الجمع إذا كان اسمًا فقط ، أمَّا إذا كان صفة نحو حسن وبطل فلا يُجمع على فعال .

وهذا الشرط نصَّ عليه في التسهيل([[340]](#footnote-340)) وذكره غيره أيضًا([[341]](#footnote-341)).

ولو قال : " وَفَعَلٌ اسمًا له فِعال " لأفاد ذلك([[342]](#footnote-342)).

**وقال أيضًا :**

وَفَـعْلا اسْـمًا وَفَعِيلا وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلانٌ شَمَلْ

من أمثلة جمع الكثرة " فُعْلان " بضم الفاء وسكون العين وهو مقيس في

 - 316 -

اسم على فَعْل - بفتح الفاء وسكون العين - نحو : بَطْن وَبُطْنَان ، وَظَهْر وَظُهْرَان ، أو على فعيل نحو : رغيف ورُغْفان ، وقضيب وقُضْبان ، أو على فَعَل - بفتح الفاء والعين - نحو : " ذَكَر وذُكْرَان ، وَحَمَل وحُمْلان .

واحترز بقوله " اسمًا " من الصفة نحو : سَهْل وظريف وَبَطَل . وبغير معتل العين من نحو قاع فلا يُجمع شيءٌ ؛ من ذلك على فُعْلان .

واشتراط الاسمية شاملٌ الأوزان الثلاثة المذكورة ، وهو جار على الأسماء الجامدة والجارية مجراها ، كما قال في شرح الكافية الشافية([[343]](#footnote-343)) ومثَّل للجارية مجراها بـ " عُبْدَان " جمع عَبْد .

وليست الاسمية خاصة بـ " فَعْل " كما يوهم النظم . بل هي شرط في الثلاثة كما صرح به في التسهيل([[344]](#footnote-344)) وشرح العمدة([[345]](#footnote-345)) وأما النظم ففيه حذفٌ من الأخير لدلالة الأول عليه([[346]](#footnote-346))

ويصح أن يقرأ " اسمًا " بفتح الهمزة جمعا قُصر للضرورة وهو حال من الأوزان الثلاثة قدم على بعض صاحبه ، وحينئذٍ فلا حذف ، قاله ابن الحاج([[347]](#footnote-347)).

 - 317 -

وذكر ابن مالك في شرح العمدة([[348]](#footnote-348)) في أمثلة " فَعَل " جَذَعًا وَجُذْعَانًا ، وكذا في شرح الكافية الشافية([[349]](#footnote-349)) وتبعه في هذا ابنه في شرح الألفية([[350]](#footnote-350)) أمَّا في التسهيل([[351]](#footnote-351)) فجعله ابنُ مالك من قسم المحفوظ الذي لا يقاس عليه ؛ لأنه صفة .

وأما قوله : " غير معل العين " فخصّه بعضهم([[352]](#footnote-352)) بوزن فَعَل فقط كما هو ظاهر النظم ، وصريح كلام صاحبه في شرح الكافية الشافية([[353]](#footnote-353)) والتسهيل([[354]](#footnote-354)) وهو الصحيح .

وأرجعه ابنُ الحاج إلى الأوزان الثلاثة ، ولذلك قال : " ولو أراد المصنف السلامة من الإيهام لقال :

فُـعْلان لاسـمٍ عينُـهُ غيرُ مُعَلّ بوزن فَعْلٍ أو فعيلٍ أو فَعَلْ"([[355]](#footnote-355))

قلت : لا داعي لهذا الإصلاح ؛ لأن الاسمية شرط في الثلاثة كما تقدَّم ، وفيه حذفٌ من الأخير لدلالة الأول عليه . وأما اعتلال العين فغير شاملٍ الثلاثةَ ، بل هو خاصٌّ بالأخيرِ فقط.

 - 318 -

 **باب التصغير**

**قال الناظم :**

وَارْدُدْ لأَصْـلٍ ثَانِيًـا لَيْنًـا قُلِبْ فَقِيمَـةً صَـيِّرْ قُوَيْمَـةً تُصِـبْ

وَشَـذَّ فِـي عِيْـدٍ عُيَيْـدٌ وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

وَالأَلِـفُ الثَّـانِي الْمَزِيـدُ يُجْـعَلُ وَاوًا كَـذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

يعني في البيت الأول أنه إذا كان ثاني الاسم المصغَّر من حروف اللين وجب ردّه إلى أصله ، فإنه كان أصله الواو قلب واوًا ، فتقول في قيمة : قُوَيْمَة ، وفي باب : بُوَيْب . وإن كان أصله الياء قلب ياءً فتقول في موقن : مُيَيْقَن وفي ناب : نُيَيْب([[356]](#footnote-356)).

" وظاهر قوله : " لينًا قُلب " أن مراده : قُلب عن لين ، كما قال في الكافية([[357]](#footnote-357)):

واردُدْ لأصُـلٍ ثانيًـا أُبْدِل مِنْ ذي اللين عينًا فهو بالردِّ قَمِنْ

وذلك لأن القلبَ في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ، ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر ، وإذا كان كذلك فمفهومه يوهم اشتراط كونه مبدلا من لين ، كما صرح به في شرح الكافية "([[358]](#footnote-358)).

 - 319 -

وإن قيل : مراده بالقلب مطلق الإبدال كما عبّر به في التسهيل([[359]](#footnote-359)) فيشمل ما كان مبدلا من لين وما كان مبدلا من غيره ورد عليه ما كان بدلا من همزة ؛ فإنه لم يستثنه كما استثناه في التسهيل كألف " آدم " ، وياء " أيِّمَة " ؛ فإنهما لا يردان إلى أصلهما ، أمَّا آدم فتقلب ألفه واوًا فيقال : أُوَيْدم والأصل أأدم ، وأما أيِّمة فيصغَّر على لفظه فيقال : أُيَيِّمَة([[360]](#footnote-360)) لكن كلام الناظم يدخل تحته نحو هذا مما إذا كان حرف اللين مقلوبًا عن همزة موالية لهمزة أخرى ، فيقتضي أنه يصغر بهمزتين ، والحقُّ خلاف ذلك كما تقدَّم . ولهذا أصلح الونشريسي النظم بقوله :

واردُد لأصـــل ثانيًـــا إن أُبــدلا لينًا ، وذو همز يلي همزًا فَلا([[361]](#footnote-361))

وأما قولهم في عيد : عُيَيْد فشاذ ، ووجه شذوذه أن الياء فيه مبدلة عن واو ، فقياسه عُوَيْد كقويمة ، لكنهم لم يردوه إلى أصله ؛ لئلا يلتبس بتصغير عُود - بضم العين - كما قالوا في جمعه : أعياد ، ولم يقولوا : أعواد ؛ لما ذُكر .

والتكسير - فيما ذُكر - كالتصغير ، فيقال في باب وناب وضاربة : أبواب وأنياب وضوارب([[362]](#footnote-362)).

 - 320 -

قال ابن الحاج : " ولو قدم قوله : " والألف الثاني المزيد يُجعل واوًا " على قوله : " وحُتم ... إلخ " لكان أوْلى ؛ لأن حكم الألف في التصغير والتكسير واحد "([[363]](#footnote-363)).

ورُدَّ بأن البيت الأخير مرتبط بالأول ومكمل لأقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدَّم ، فكأنه قال : وحُتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا ، وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه([[364]](#footnote-364)).

**وقال أيضًا :**

وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَـمْ يَحْـوِ غَـيْر التَّـاءِ ثَالِثًا كَمَا

يعني أن المنقوص إذا صُغِّرَ رُدَّ ما حُذف منه . والمراد بالمنقوص هنا : ما حذف منه حرفٌ ، لا المنقوص القياسي ، وهو ما آخره ياءٌ يقدر فيها الضمة والكسرة ، فشمل قوله : " المنقوص " ما حذفت منه فاؤه كَعِدَة ، أو عينه كثُبَة ، أو لامه كسنة . فإذا صُغِّر هذا النوع من الأسماء فلا يخلو إِمَّا أن يكون ثنائيًّا مجردًا عن التاء ، أو ملتبسًا بها ، أو ثلاثيًّا مجردًا عنها .

ففي الأول والثاني يُرَدُّ إليه في التصغير ما نقص منه فيقال في دم وشفة وعدة وماء - مسمّى به - : دٌمَيٌّ وشُفَيْهَةٌ وَوُعَيْدَةٌ وَمُوَيٌّ . وفي الثالث يصغَّر على لفظه ولا يُرَدُّ إليه شيءٌ ؛ فيقال في " شاك السلاح " : " شُوَيْكٌ([[365]](#footnote-365)).

 - 321 -

واختلف الشرّاح في قول الناظم : " كما " ؛ ففسّر بعضهم " ما " بالكلمة التي تستعمل موصولة ونافية ، وحكمها في ذلك واحد . ولذلك قال الشاطبي : إنَّ في تمثيل الناظم بـ " ما " إشكالا من قبل أن مثل " ما " ممّا ثانيه حرف لين إذا سُمِّي به ثم صغر صار كالمنقوص الذي على حرفن فلا بُدَّ من تكميله ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير ، والمطابق للتمثيل هو " هل " و " من " ونحوهما مما يبقى ثنائيًّا بعد التسمية . بل ذهب أبو إسحاق إلى إصلاح البيت فقال : الصواب أن لو قال :

وكَمِّـلِ الْمَنْقُـوصَ فـي التصغير إنْ لَمْ يَحْوِ غيرَ التَّاءِ ثالثًا ك " من "([[366]](#footnote-366))

وقد نبَّه المرادي قبل ذلك بقوله : إن أراد التمثيل بـ " ما " فليس بجيد ؛ لأن " ما " ونحوه من الثنائي وضعا ليس من قبيل المنقوص فكيف يمثل به ، وإن أراد التنظير فليس نظير المنقوص إلا في مطلق التكميل ؛ لأن المنقوص يرد إليه ما حذف منه وهذا لم يعلم له محذوف فيرد إليه([[367]](#footnote-367)).

وَلَمَّا لم يقف على ذلك المكودي قال : لم ينبه على هذا أحدٌ من الشراح([[368]](#footnote-368)).

والصحيح أن " ما " في النظم هو " ماء " بالمدِّ والهمز وهو المشروب ، قُصر ضرورةً ، وبه جزم ابن الناظم([[369]](#footnote-369)) وابن الحاج([[370]](#footnote-370)) وأشار إليه

 - 322 -

الأشموني([[371]](#footnote-371)) والخضري([[372]](#footnote-372)) فإذا صغر رُدت إليه الهاء فيقال : مُوَيْه . ولا اعتراض حينئذٍ ، وليس ثمة داعٍ للإصلاح .

 **باب النسب**

**قال الناظم عن ألف التأنيث المقصورة :**

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ

يريد بـ " ذا " أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعةً في اسم ساكن الثاني كحُبْلى ، جاز فيه وجهان ؛ أحدهما الحذف فتقول : حُبْلِيّ ، والثاني : قلبها واوًا فتقول : حُبْلَوِيّ([[373]](#footnote-373)).

وليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر . وهما ليسا على حدٍّ سواء ، بل الحذف هو المختار([[374]](#footnote-374)) وقد صرَّح به في شرح العمدة فقال : والحذف فيما سكن ثانيه مختار([[375]](#footnote-375)) وكذا في الكافية الشافية إذ قال :

 - 323 -

وألــف الســاكن عينــا تنقلـب ك " حبلوي " وسقوطها انتخب([[376]](#footnote-376))

وعليه فكان الأحسن أن يقول هنا :

......... تحذف إذن ، وقلبُها واوًا حسن([[377]](#footnote-377))

ورُدَّ بأن قوله بعده : \* وللأصليِّ قَلبٌ يُعْتَمَى\*

أي : يُختار - هو كالتصريح بأنّ الأجود فيها الحذف ؛ لأن هذا بيان لمخالفة الأصلي لها ، وإلا لم يحتج إليه . لكنَّ الإسقاطيَّ([[378]](#footnote-378)) قد ردَّ هذا بأن بيان مخالفة الأصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء.([[379]](#footnote-379))

**وقال ابن مالك :**

وَقِيـلَ فِـي الْمَـرْمِيِّ : مَرْمَويُّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

كان قد تقدَّم على هذا أنه إذا كان آخر الاسم ياءً مشدَّدة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في الشافعيّ : شافعيّ ، وفي مَرْمِيّ : مَرْمِيّ .

 - 324 -

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلية والأخرى زائدة فإنه للعرب فيه لغتين حذف الزائد منهما ، وإبقاء الأصلية وهو الكثير والمختار . فيقال في مَرْمِيّ : مَرْمِيّ . وقلبها واوًا وهي لغة قليلة ، فيقال : مَرْمَوِيّ([[380]](#footnote-380)).

قال المرادي : - وتبعه المكودي -([[381]](#footnote-381)) إن قيل : إنَّ هذا البيت متعلق بقوله :

ومثله مما حواه احذف ، وتا تــأنيثٍ أو مدَّتَــهُ لا تُثْبِتَـا

فكان المناسب أن يقدمه إليه كما فعل في الكافية إذ قال([[382]](#footnote-382))

وشـبهُ ذا اليـا رابعًا فصاعدا تُحذفُ حتمًا حيث كان زائدا

كـذا افْعَلَـنْ بمشـبهِ الْمَرْمِيِّ والقلـبُ قد يأتي ك " مَرْمَوِيِّ "

فالعذر له أن تأخيره هذا عائد إلى ارتباط الأبيات السابقة ببعضها ؛ فكل منها أخذ يحجزه تاليه ، فلم يمكن إدخاله في أثنائها ، فتعين تأخيره عنها ، وليس كذلك في الكافية([[383]](#footnote-383)).

 - 325 -

**وقال :**

وثالثٌ من نحو طيِّبٍ حُذِفْ وشـذَّ طـائيٌّ مَقُولا بالألِفْ

إذا وقع قبل الحرف المكسور - لأجل ياء النسب - ياء مكسور تدغم فيها مثلها حذفت المكسورة ، فتقول في طيِّب : طَيْبيّ ، وفي ميِّت : مَيْتِيّ ؛ كراهية اجتماع الياءات والكسرة .

وكان القياس على هذا في النسب إلى " طيِّئ " طيْئيّ ، بسكون الياء كَطَيْبيّ ، لكنهم قلبوا الياء ألفًا شذوذًا ؛ لأن الياء تقلب ألفًا قياسًا إذا كانت متحركة([[384]](#footnote-384)).

ويرى ابنُ الحاج أنه لو حذف الناظمُ الشطرَ الثالثَ من هذا البيت كان أولى؟ لدخوله في عموم قوله آخر الباب :

وغـــيرُ مــا أســلفتُهُ مقــرَّرا على الذي يُنقل منه اقتُصِرَا([[385]](#footnote-385))

أي ما جاء من المنسوب مخالفًا لما سبق تقريره ، فهو من شواذ النسب ، يحفظ ولا يقاس عليه .

ونبَّه الخضريُّ إلى أن قول المصنف : " وثالث " بيان للواقع في " طيِّب " لا قيد ؛ من جهة أن الرابعة فأكثر كذلك . ولو قال :

 \* ونحو ثالث لطيِّبٍ حُذِفْ \*

 - 326 -

لوفّى بالمراد([[386]](#footnote-386)).

**وقال أيضًا :**

وانسُبْ لِصَدْر جملةٍ وَصَدْرِ ما رُكِّـــــب مَزْجًــــا ......

يعني بالجملة المسمّى بها وهو تركيب الإسناد ، فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج ؛ فمثال الجملة : برق نحره وتأبَّط شرًّا ، فيقال في النسب إليهما : بَرَقِيّ وَتَأَبَّطِيّ . ومثال المزجي : بعلبك وحضرموت ؛ فيقال فيهما : بَعْلِيّ وَحَضْرِيّ .

وحكم " لولا " و " حيثما " - مُسَمًّى بهما - حكم المركب الإسنادي في النسب إليهما إذ يقال : لَوِيّ - بتخفيف الواو - وحيثي . وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجي فيقال : خمسيّ([[387]](#footnote-387)).

ولذلك قال ابن الحاج : " لو عبَّر المصنف بمركب بدل جملة لكان أوْلى ؛ ليشمل الشبيه بالمركب الإسنادي نحو : حيثما - مسمًّى بها - فإنه ينسب إلى صدره فتقول : حيثي "([[388]](#footnote-388)).

أمَّا المرادي - وتبعه الأشموني - فقد أشادا بقول الناظم : " وانسب لصدر جملة " وذكرا أنه أجود من قوله في التسهيل([[389]](#footnote-389)) ويُحذف لها - يعني

 - 327 -

ياء النسب - عجز المركب ؛ لأنه لا يقتصر في الحذف على العجز ، بل يحذف ما زاد على الصدر ، فلو سميت بـ " خرج اليوم زيد " قلت في النسب إليه : خَرَجِيّ([[390]](#footnote-390)).

**وقال أيضًا :**

......... ...... ولثــــانٍ تممــــا

إضافــةً مبـدوءةً بـابن أو ابْ أو مالَهُ التعريفُ بالثاني وَجَبْ

يعني أنه إذا كان الاسم المنسوب إليه مركبًا تركيب إضافة وكان معرَّفًا صدره بعجزه ، أو كان كنيةً حُذف صدره ونسب إلى عجزه كقولك في ابن الزبير : زُبَيْرِيّ ، وفي أبي بكر: بكريّ.

وعبارة الناظم توهم أنَّ ماله التعريف بالثاني قسم برأسه فشمل نحو : غلام زيد ، وليس كذلك ؛ لأنه ليس لمجموع " غلام زيد " معنًى مفرد ينسب إليه ، بل ينسب إلى غلام وحده وإلى زيد وحده بحسب المراد ، فهو من النسبة إلى المفرد لا المضاف . وإن أراده مجعولا علمًا فليس هذا من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني ، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يُخَف لَبْسٌ ، وهو المراد بقوله :

فيمـا سـوى هـذا انْسُـبَنْ للأولِ ما لم يُخف لبسٌ ك " عبد الأشْهل "

ومثله : امرؤ القيس ، فيقال : عَبْدِيّ وامرِئيّ . فإن خيف لبس حذف

 - 328 -

الصدر ونسب إلى العجز فقيل : أشهلي وَقَيْسِيّ([[391]](#footnote-391)).

ولذا قال الأشموني : كان الأحسن أن يقول :

إضافـةً مـن الكُنى أو اشتهرْ مضافها غلبةً كابن عُمَرْ([[392]](#footnote-392))

للتخلص من الإيهام المذكور .

فقول الناظم : " أو ماله التعريف بالثاني " من عطف العام على الخاص ؛ لاندراج المصدَّر بابن فيه([[393]](#footnote-393)) وهو ظاهر كلامه في الكافية الشافية ، وشرحها .

**قال :**

وإن يكنْ كُنيةً المضافُ أوْ عُرِّف بالثاني فللثاني عَزَوْا

ومثَّل للأول بأبي بكر ، وللثاني بابن الزبير([[394]](#footnote-394)) وكذا قال في شرح العمدة والتسهيل([[395]](#footnote-395)).

وقال ابن هشام : " إنْ كان كنية : كأبي بكر وأم كلثوم " أو معرفًا صدره بعجزه : كابن عمر وابن الزبير ، فإنك تنسب إلى عجزه فتقول : بكريّ وكلثوميّ وَعُمَرِيّ "([[396]](#footnote-396))

 - 329 -

**وقال :**

وَإِنْ يَكُنْ كَ " شِيَةٍ " مَا الفا عَدِمْ فَجَـبْرُهُ وَفَتْـحُ عَيْنِـهِ الْـتُزِمْ

يريد به أن ما حذفت منه الفاء وكانت لامه ياءً : كشيَةٍ([[397]](#footnote-397)) وَدِيَةٍ ، يجب ردُّ ما حذف منه وهو الواو ، وتفتح عينه ، فتقول في النسب إليهما : وِشَوِيّ ووِدَوِيّ .

وفي قوله : " وفتح عينه التزم " موافقةً لمذهب سيبويه([[398]](#footnote-398)) ؛ لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقًا ويعامل اللام معاملة المقصور . أمَّا الأخفش فيتركها ساكنة إنْ كان أصلها السكون فيقول : وِشْوِيّ وَوِدْيِيّ ، بكسر الواو والياء الأولى فيهما وسكون الشين والدال([[399]](#footnote-399)).

قال المرادي - وتبعه ابن الحاج : - بقي على المصنف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو المحذوف العين إنَّ كانت لامه معتلة نحو : يَرَى - مُسَمّى به - إذ أصله : يرأى ، نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفًا . فيقال في النسب إليه : يَرَئِيّ ؛ بردِّ الهمزة وكسرها وفتح ما قبلها([[400]](#footnote-400)).

 - 330 -

قال ابن الحاج : ولذا لو قال :

وإن يكـن كَشِـيَةٍ أَوْ كَيُرَى ما عدم الفاء أو العين اجبرا

لأفاد المسألتين([[401]](#footnote-401)) واعتذر له الشاطبي بأن هذا قليل جدًّا في كلام العرب فلم يبين حكمه.([[402]](#footnote-402))

قلت : ويؤيد كلامَ الشاطبي عدمُ ذكر ابن مالك له في التسهيل والكافية الشافية وشرح العمدة .

 **باب الإمالة**

**قال ابن مالك :**

الأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

دُونَ مَزِيــدٍ أَوْ شُــذُوذٍ وَلِمَـا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

الكلام - هاهنا - حول قوله : " ولما تليه ... إلخ " ومعناه أن للألف التي قبل هاء التأنيث في نحو : فتاة ومرماة من الإمالة - لكونها منقلبة عن الياء - ما للألف المتطرفة ؛ لأن هاء التأنيث غيرُ معتدٍّ بها ، فهي في حكم الانفصال ، فالألف قبلها متطرفة تقديرًا([[403]](#footnote-403))

وقد ذكر ابن الحاج أن حق الناظم أن يقدم هذا ويذكره عقب قوله :

 \* الألف المبدل من يا في طرف أمل \*

 - 331 -

لأنه من تتمته لا من تتمة قوله : " كذا الواقع منه اليا ... إلخ " كما قدمه الموضح تنكيتًا عليه([[404]](#footnote-404)) يعني ابنَ هشام في أوضح المسالك حين أخذ يذكر أسباب الإمالة فقال : " أحدها : كون الألف مبدلة من ياء متطرفة كالفتى والهُدَى واشترى وَهَدَى ، ولا يمال نحو : ناب مع أن ألفه عن ياء بدليل قولهم : أنياب ؛ لعدم التطرف . وإنما أُميل نحو : فتاة ونواة ؛ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال "([[405]](#footnote-405)).

**وقال :**

ولا تُمِـلْ لسـببٍ لـم يتَّصلْ والكفُّ قد يوجبُهُ ما ينفصِلْ

أي أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا لم يتصل بأن كان من كلمة أخرى . وعليه فلا يُمال " سابور "([[406]](#footnote-406))- للياء قبلها - في قولك : رأيت يَدَيْ سابور ، وكذلك لو قلت : " ها إنَّ تَا عِذْرةٌ"([[407]](#footnote-407)) لم تمل ألف ها لكسرة " إنَّ " ؛ لأنها من كلمة أخرى . والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف([[408]](#footnote-408)).

قال المرادي : " يستثنى من ذلك ألف ها التي هي ضمير المؤنثة في نحو :

 - 332 -

لم يَضْرِبْها ، وأدر جَيْبَها ؛ فإنها قد أميلت وسببها منفصل أي من كلمة أخرى . وذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها ، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة .

قال سيبويه([[409]](#footnote-409)) " وسمعناهم يقولون : لزيد مال ، فأمالوا للكسرة ، فشبهوه بالكلمة الواحدة . فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومه "([[410]](#footnote-410)) ولذلك قال الأشموني([[411]](#footnote-411))

كان اللائق به أن يقول :

 \* وغيرها ليا انفصال لا تُمِلْ \*

وقد ردَّ ذلك ابن غازي وقال : ليس ثم استثناء ؛ لأن مثل ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة([[412]](#footnote-412)).

**وقال الناظم في الباب نفسه :**

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

هذا سبب من أسباب إمالة الفتحة ، فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث ، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف . وفهم من قوله : " إذا ما كان غير ألف " أن الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف نحو : رحمَة ، وقصعَة ، ودرجة . وأما الألف فلا إمالة فيها نحو : فتاة وحصاة([[413]](#footnote-413)) قيل : ولا وجه

 - 333 -

لاستثنائه الألف ؛ لأن كلامه في إمالة الفتحة لا في إمالة الحرف ، فلم تندرج الألف في قوله : " كذا الذي تليه ها التأنيث " ؛ لأن مراده الفتحة ، فلم يشمل كلامه إلا كل مفتوح([[414]](#footnote-414)).

من أجل ذلك قال الأشموني : " كان حق العبارة أن يقول - عاطفًا على - ما تقدَّم - :

وقبل ها التأنيث أيضًا أن تَقِفْ ولا تمل لهذه الهاء الأَلِفْ"([[415]](#footnote-415))

واعتذر له المرادي بأنه أراد التنبيه على منع إمالة الألف ؛ لئلا يتوهم أن بهاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة([[416]](#footnote-416)).

أمَّا الشهاب([[417]](#footnote-417)) فيرى أن هذا الانتقاد مبني على كون الموصوف بـ " الذي " الفتح وهذا ليس بلازم ؛ لاحتمال أن يكون الموصوف بـ " الذي " الشيء وهو أعم من الألف والفتحة ، فإنَّ ما قبل هاء التأنيث لا يكون إلا ألفًا أو فتحًا ، فإذا خرج منه الألف تعيَّن الفتح وهو المراد([[418]](#footnote-418)).

وما اعتذر به المرادي هو الأقرب ؛ لبعده من التكلف .

 - 334 -

 **باب التصريف**

**قال ابن مالك :**

وَلَيْسَ أَدْنَـى مِنْ ثُلاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرا

يعني بذا أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين إلا أن يكون ثلاثيًّا في الأصل وقد غُيِّر بالحذف ، فأقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف ، ثم قد يعرض لبعضها النقص فيبقى على حرفين كـ " يد " و " دم " في الأسماء و " قُلْ " و " بِعْ " في الأفعال ، أو على حرف واحد نحو " مُ اللَّه " و " قِ زيدًا " ، ولا يخرجها ذلك عن قبول التصريف([[419]](#footnote-419)).

وقد ذكر ابن الحاج أن هذا البيت لا فائدة فيه مع قوله قبلُ :

 \* حرفٌ وشبهُهُ من الصرفِ بَرِي \*

لأن الاسم إنْ كان أقلَّ من ثلاثة أحرف فلا يدخله التصريف بالحرف وهو قوله في البيت الأول : " وشبهه " ، فلو قال الناظم : " فليس " بفاء التفريع لكان أوْلى ويكون مفرعًا على كون التصريف لا يدخل في حرف ولا شبهه كما فعل في التوضيح([[420]](#footnote-420)) - يعني ابن هشام في أوضح المسالك -([[421]](#footnote-421)).

وقد أجيب عن ذلك بأن الناظم قد أتى بهذا توضيحًا لمن لا يعرف أن الأقل من الثلاثة وضعًا خاص بالحرف وشبهه .

 - 335 -

قال الصبان : " إن قلت : هذا البيت مستغنًى عنه بما قبله لاستلزام نفي قبول الحرف للتصريف نفي قبول أدنى من ثلاثيٍّ وضعًا له ؛ لأن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفًا . قلت : ليس مستغنًى عنه بالنسبة إلى المبتدئ الذي لا يعرف أن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفًا "([[422]](#footnote-422)).

**وقال :**

كَـذَاكَ هَمْـزٌ آخِـرٌ بَعْـدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفَ

أي كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة ، وتطَّرد زيادتها إذا وقعت آخرًا بعد ألف ، وقبل تلك الألف ثلاثة أحرف فصاعدا نحو : حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء وقُرْفُصاء([[423]](#footnote-423)).

وقد أطلق الناظم في قوله : " أكثر من حرفين " فاقتضى أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك ، سواء أقُطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين واحتمال الثالث الأصالة وعدمها ، وليس كذلك ؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدَّد نحو : سُلاء([[424]](#footnote-424)) وحواء ، أو حرفان أحدهما لين نحو : زِيزاء([[425]](#footnote-425)) وقُوباء "([[426]](#footnote-426)) ؛ فإنه محتمل لأصالة

 - 336 -

الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللين والعكس ؛ فإن جعلت الهمزة أصلية كان " سُلاء " فعالا ، و " حواء " فعالا من الحواية . وإن جعلتها زائدة كان "سُلاء " ، فعلاء و " حواء " فعلاء من الحُوَّة .

فإنه تأيَّد أحد الاحتمالين بدليل ، حُكم به وأُلغي الآخر . ولذلك حُكم على " حواء " بأن همزته زائدة إذا لم يصرف ، وبأنها أصل إذا صرف نحو : " حواء " للذي يعاني الحيات .

لذلك قيل : لو قال الناظم : " أكثر من أصلين " كان أجود([[427]](#footnote-427)) كما نصَّ على ذلك في التسهيل([[428]](#footnote-428)).

وقد نصَّت طائفة من النحويين على أن زيادة الهمزة المتطرفة مشروطة بأن تسبقها ألف ، وأن تُسبق تلك الألف بأكثر من أصلين منهم ابن الناظم([[429]](#footnote-429)) وأبو حيان([[430]](#footnote-430)) وابن هشام([[431]](#footnote-431)) والسيوطي([[432]](#footnote-432)).

 - 337 -

 **باب همزة الوصل**

**قال ابن مالك :**

وَايْمُـنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

ممَّا تُحفظ فيه همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة " أيمن " في القسم . ولم تحفظ في الحروف إلا في " أل " . ولمَّا كانت الهمزة مع " أل " مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحة لم يجز حذف همزة الاستفهام ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، بل تبدل ألفًا من جنس حركة الهمزة التي قبلها وهو الأرجح ، أو تسهَّل بين الهمزة والألف مع القصر([[433]](#footnote-433)).

وظاهر كلام الناظم أن هذا الحكم خاص بهمزة " أل " وليس كذلك ، بل هذا الحكم يكون في همزة " ايمن " ؛ لأن العلة واحدة ، وقد نصُّوا على ذلك . إلا أن قوله : " ويُبدل " قد يوهم اختصاصه بهمزة " أل " ؛ لأن الظاهر أن الضمير في " يُبدل " يعود عليه . قاله المرادي([[434]](#footnote-434)) ولذلك قال ابن غازي : لو قال :

 \* وايمُنْ وألْ لكنْ بذين يُبدل \*

لحرر([[435]](#footnote-435)).

 - 338 -

كما أن ظاهر النظم أنه مهما دخلت على الهمزة أداة استفهام - همزة أو غيرها - جاز في همزة " أل " وجهان ، وليس كذلك ؛ لأن ذلك إنما هو إذا دخلت عليه الهمزة فقط([[436]](#footnote-436)).

قال الشاطبي - مصلحًا : - لو قال - مثلا - :

...... ويُبـــدل مع همزة الاستفهام أو يُسَهَّلُ

لأخرج بقية الأدوات كـ " هل "([[437]](#footnote-437)).

 **باب الإبدال**

**قال ابن مالك :**

............... فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

آخِــرًا إثْــرَ أَلِــفٍ زِيْـدَ .............

أي أن الهمزة تُبدل من كل واو أو ياء تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة نحو : دعاء وبناء ، والأصل : دُعاوٌ وبِنايٌ .

قال المرادي : " ليس هذا الإبدالُ مخصوصًا بالواو والياء ، فإنَّ الألف تشاركهما فيه ؛ فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو : صحراء([[438]](#footnote-438)) مما ألفه للتأنيث ؛ فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة

 - 339 -

للتأنيث كاجتلاب ألف سكرى ... وقوله في الكافية([[439]](#footnote-439)):

من حرفِ لينٍ آخِرٍ بعدَ ألف مزيـدٍ ابـدِلْ همزةً وذا أَلِفْ

أعمُّ لشموله الأحرف الثلاثة "([[440]](#footnote-440)) يعني : الواو والياء والألف .

كما أنه قد اعتُرض ضابط الإبدال المذكور بأنه يرد عليه مثل : " غاوي " في النسب إذا رُخِّم على لغة من لا ينوي فإنه يقال فيه : " يا غاوُ " - بضم الواو من غير إبدال - مع اندراجه في الضابط المذكور ، وإنما لم يُبدل لأنه قد أُعِلَّ بحذف لامه فلم يُجمع فيه بين إعلالين.

فإصلاح الضابط أن يقال : " من واو أو ياء هي لام الكلمة ، أو ملحق بها "([[441]](#footnote-441)) .

**وقال ابن مالك أيضًا :**

وَاوًا وَهَمْـزًا أَوَّلَ الْـوَاوَيْنِ رُدّ فِي بَدْءِ غَيْرِ شبه وُوفِيَ الأَشُدُّ

يعني بذا أنه يجب رَدُّ أول الواوين المصدرتين همزة ما لم تكن الثانية بدلا من ألف فاعَلَ نحو " أوَاصِلَ " في جمع واصلة ، والأصل " وَوَاصِلُ " بواوين ؛ الأولى فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة ، فإنه كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الإبدال نحو : وُوفيَ ، وورِيَ أصله : وافَى ، ووارى ، فلما بُني للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف فأبدلت الألف واوًا .

 - 340 -

وأوضح المراديّ أن اشتراط الناظم أن لا تكون الثانية بدلا من ألف فاعَلَ يوهم أنها لو كانت مدَّةً زائدة وليست بدلا من ألف فاعَلَ وجب الإبدال وليس كذلك ، فتحرير العبارة أن يقال : أن لا تكون الثانية مدًّة غير أصلية كما في التسهيل([[442]](#footnote-442)).

وقال ابن الناظم : " وأتم من هذه العبارة أن يقال : يجب إبدال أول الواوين المصدرتين همزة إذا كانت الثانية إمَّا غير مدة : كواصلة وأواصل ... وإمَّا مدة غير مزيدة ولا مبدلة : كالأولى ، أصله " الوُولَى " ؛ لأنه مؤنث الأوَّل "([[443]](#footnote-443)).

كما ذكر الأشموني بيتًا رأى أن فيه إصلاحا لما تقدَّم ودفعًا لما قد يرد فقال : كلام ابن مالك غير صريح في وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق . فلو قال :

واوًا وهمـزًا بدءُ واويْ مَبْدا حتمًا سوى ما الثانِ طارٍ مدّا

لخلص من ذلك كله([[444]](#footnote-444)).

**وقال :**

ويـاءً اقلـب ألفًا كسرًا تلا أو ياءَ تصغيرٍ بواوٍ ذا افعلا

فـي آخـر ................ ................

 - 341 -

يعني أن الألف إذا وقعت بعد كسرة وجب قلبها ياءً ، كقولك في جمع مصباح ودينار : مصابيح ودنانير . وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في غزال وقذال : غُزَيِّل وَقُذَيِّل ؛ لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فقلبت ياء مكسورة ثم أدغمت ياء - التصغير فيها .

وأشار بقوله : " بواو ذا افعلا في آخر ... إلخ " إلى أن الواو تقلب أيضًا ياءً إذا تطرفت بعد كسرة أو بعد ياء التصغير . فالأول نحو : رَضِيَ وغُزِي - أصلهما : رَضِوَ وَغُزِوَ ؛ لأنهما من الرضوان والغزو - فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وكونها آخرًا .

والثاني : كقولك في تصغير جَرْوٍ : جُرَيٌّ وأصله جُرَيْوٌ ، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون ، وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء فصار "جُرَيٌّ "([[445]](#footnote-445)).

قال ابن الناظم : " وليس هذا النوع مقصودًا له من قوله : " بواو ذا افعلا في آخر ... " إنما مقصوده التنبيه على النوع الأول ؛ لأن قلب الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير "([[446]](#footnote-446)).

 - 342 -

ووافقه المرادي ، وقال : ولذلك قال في التسهيل : " تبدل الألف ياءً لوقوعها إثرَ كسرة أو ياء التصغير ، وكذا الواقعة إثرَ كسرة متطرفة "([[447]](#footnote-447)).

فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة([[448]](#footnote-448)).

وأورد الأشموني بيتًا رأى فيه مطابقةً لكلام الناظم في التسهيل فلو قال :

بإثر يا التصغير أو كسر ألف

تقلب يا والواو إن كسرًا ردف

لوافق مقصوده([[449]](#footnote-449))

**وقال :**

............................. ...... ذا أيضًــــا رأوْا

في مصدرِ المعتلِّ عينًا ، والفِعَلْ منـهُ صحيحٌ غالبًا نحوُ الحِوَلْ

يعني أن الواو تقلب بعد الكسرة ياءً في مصدر كل فعل اعتلت عينه نحو : صامَ صيامًا وقام قيامًا ، والأصل : صِوام وقِوام ، فأعلت الواو في المصدر حملا على فعله .

واحترز بـ " المعتل عينًا " من الصحيح الواو نحو : لاوَذَ لِواذًا([[450]](#footnote-450)) وَجَاوَرَ جِوَارًا ؛ لأن المصدر في هذين لا يُعَلُّ([[451]](#footnote-451))

 - 343 -

قال المرادي - وتبعه الأشموني - : الأولى أن يُقال : في مصدر المعل عينًا ؛ لأن نحو : لاوَذَ يطلق عليه معتلٌّ ؛ إذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وإن لم يعلَّ([[452]](#footnote-452)).

قلت : وما عبَّر به الناظم هنا عبَّر به في الكافية ، لكنه قال في الشرح : ويجب هذا الإعلال - أيضًا - للواو الواقعة عينًا لمصدر فعل مُعَلٍّ نحو : صام صيامًا([[453]](#footnote-453)).

وذكر ابن الحاج أن قوله : " المعتلّ " بالتاء - إنما هو في بعض النسخ ، أمَّا بعضها الآخر ففيه " المعلّ " - بحذف التاء - قال : ولا إشكال - حينئذٍ - والوزن يقبل كلا منهما([[454]](#footnote-454)).

**وقال :**

وَصَحَّحُـوا فِعَلَـةً وَفِـي فِعَـلْ وَجْهَانِ وَالإِعْلالُ أَوْلَى كَالْخِيَلْ

يعني أن جمع ما أُعل عينُهُ أو سكن إذا كان على وزن فِعَلَة يجب تصحيحه ، لعدم الألف ، نحو : عَوْد وَعِوَدَة([[455]](#footnote-455)) وزوج وَزِوَجَة .

وإذا كان على وزن " فِعَل " ففيه وجهان ؛ التصحيح والإعلال ، والأخير أوْلى نحو : حيلَة وَحِيَل وقيمة وقيم ، ووقع غيرَ مُعَلٍّ نحو : حاجة وَحِوَج .

 - 344 -

وإنما كان " فِعَلَة " أحقّ بالتصحيح من " فِعَل " - بحيث التُزم تصحيح فِعَلَة وجاز في فِعَل الوجهان - ؛ لأن عين فِعَلَة تباعدت من الآخِر بزيادة التاء ، والبعد من الآخر يضعف سبب الإعلال ؛ لأن الآخر ضعيف ومجاور الضعيف ضعيف . قاله ابن مالك([[456]](#footnote-456)).

واعترض الناظم في تعبيره بأولى ؛ فإن هذا يقتضي أن التصحيح مطَّرد ، وليس كذلك ، بل هو شاذ كما في حاجة وَحِوَج والقياس : حِيَجَ ؛ لأن قبلها كسرة والواو قد أُعلت في الواحد . وكان اللائق أن يقول :

وَصَحَّحُـــوا فِعَلَــةً وَفِــي فِعَــلْ قَدْ شَذَّ تَصْحِيحٌ فَحَتْمٌ أن يُعَلّ([[457]](#footnote-457))

وحين قال ابن هشام : " وشذَّ حاجة وَحِوَج "([[458]](#footnote-458)) قال ابن الحاج : " هذا تنكيت على الناظم بأن تعبيره بـ " أوْلى " يقتضي أن التصحيح مطرد إلا أنه غير أوْلى . وليس كذلك بل هو شاذ "([[459]](#footnote-459)).

كما أنه قد اعترض على ابن مالك تفريقه بين فِعَلَة وفعل مع أن الإعلال فيهما واجب إذَا وجدت الألف ، ووجوب تركه إذا لم توجد . لذلك قال ابن هشام([[460]](#footnote-460)) وهذا الموضع ليس محررًا في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم([[461]](#footnote-461)).

 - 345 -

**وقال أيضًا :**

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِ " فُعْلَى " وَصْفا فَـذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

أشار بذا إلى أنه إذا وقعت الياء عينًا لصفةٍ على وزن فُعْلى جاز فيها وجهان ؛ أحدهما أن تبدل الضمة كسرة وتصحّ الياء ، والثاني : أن تبقى الضمة وتبدل الياء واوًا لأجل الضمة ، فتقول في أنثى الأَكْيَس([[462]](#footnote-462)) والأَضْيَق : الكِيسى والضِّيقى ، والكُوسى والضُّوقى([[463]](#footnote-463)).

واعتُرض كلام ابن مالك بما حاصله أنَّه جوَّز الوجهين في الوصف مع أنَّ فُعلى الواقعة صفة على ضربين ؛ أحدهما الصفة المحضة ، وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يُسمع منها إلا قسمة ضيزى ، أي مائلة عن الحق ، وأصلها " ضُيزى " - بضم الضاد - ؛ فكسرت وسلمت الياء ، ولا يجوز الوجهان ، وكذا " مِشْيَة حِيكى " أي يتحرك فيها المنكبان.

والآخر غير المحضة وهي الجارية مجرى الأسماء وهي فُعْلى أفعل كالكُوسى والضُّوقى ، وهذا عند النحويون ليس فيه إلا الإعلال فلا يجوز : الكيسى والضِّيقَى ، وهذا الضرب هو مراد المصنف ، وهو فيما ذكره في النظم مخالف لما عليه سيبويه والنحويون([[464]](#footnote-464))؛ فإنهم ذكروا هذا النوع في باب الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء من إقرار الضمة وقلب الياء واوًا .

 - 346 -

وابن مالك ذكره في باب الصفات ، وأجاز فيه الوجهين ، ونصّ على أنهما مسموعان من العرب([[465]](#footnote-465)).

من أجل ذلك قيل : كان التعبير السالم من الإيهام الأوفق بمراده أن يقول :

وَإِنْ تَكُـنْ عَيْنًـا لِ " فُعْلَـى " وَصْفـا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُجْتَلَى([[466]](#footnote-466))

وأورد ابن الحاج بيتًا آخر أصلح به بعضهم النظم وهو :

وإن تكــن عينًـا لِفُعْلَـى اسـمًا قُلِـبْ حتمًا وفي الصفات ذا القلب سُلِبْ([[467]](#footnote-467))

**وقال :**

كذاك ذا وجهين جا الفعولُ مِنْ ذي الواو لامَ جمعٍ أو فردٍ يعِنْ

هذا موضع من المواضع التي تُقلب فيها الواو ياء ، أي إذا كان مثال الفعول مما لامه واو لم يخلُ من أن يكون جمعًا أو مفردًا ، فإنه كان جمعًا جاز فيه الإعلال والتصحيح ، إلا أنَّ الإعلال أكثر نحو : عُصِيٌّ وَدُلِيٌّ في جمع عصًا وَدَلْوٍ .

وقد ورد بالتصحيح ألفاظٌ ؛ قالوا : أبُوٌّ وَنُجُوٌّ ، جمعا لأب ونَجْو([[468]](#footnote-468)).

 - 347 -

وإن كان مفردًا جاز فيه وجهان : الإعلال والتصحيح ، إلا أن الغالب التصحيح نحو : علا عُلُوًّا ، وعتا عُتُوًّا . وقد جاء بالتصحيح قولهم : عتا الشيخ عِتِيًّا أي كبر ، وقسا قلبه قسيًّا أي قسوة . وإنما كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد([[469]](#footnote-469)).

وقد أخذ بعض العلماء على الناظم في نظمه ثلاثة أمور([[470]](#footnote-470)):

**أحدها :** أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين ، والأمر ليس كذلك كما سبق .

**الثاني :** ظاهره - أيضًا - التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما تقدَّم بيانه .

**الثالث :** أنه أطلق جواز التصحيح في فعول من الواوي اللام ، وهو مشروط بأن لا يكون من باب " قوي " ؛ إذ لو بُني من القوة فعول لوجب أن يُفعل به ما فُعل بمفعول من القوة .

فأما الأول والثاني فقد رفعهما في الكافية الشافية وصرَّح بالتناوب المذكور فقال :

ورُجـح الإعلال فـي جمعٍ وفي مفردٍ التصحيحُ أوْلى ما اقتُفي

وقال في شرحها : " التصحيح في المفرد أكثر نحو : علا علوًّا ونما نُمُوًّا

 - 348 -

والتصحيح في الجمع قليل نحو : أب وأبُوّ ، ونَجْو وَنُجُوّ ... "([[471]](#footnote-471)).

قال الأشموني : " والتعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول :

كــذا الفعــولُ منـه مفـردًا وإن أتاك جمعًا فهو بالعكس يعن([[472]](#footnote-472))"

وهذا الإصلاح - كما يقول ابن الحاج - أحسن من قول الكافية ؛ لأن ضمير " منه " هاهنا عائد على الفعول ، فيؤخذ منه أن جواز الوجهين في هذا الوزن الذي هو فعول ، بخلاف بيت الكافية فهو غير صريح في المفرد([[473]](#footnote-473)).

 \* \* \* \* \*

 - 349 -

 **الخاتمة**

لا يسعني - وقد انتهيت من هذا البحث - بحمد اللَّه - إلا أن أقدِّم بين يدي القارئ خلاصةً موجزة مشتملة أهم النتائج فأقول :

لقد ذكرتُ في المقدمة الأسباب الداعية إلى الاشتغال بهذا البحث ، وكيفية جمع مادته ، ثم دراستها دراسةً ليست بالطويلة المملَّة ، ولا بالقصيرة المخلَّة .

وفي التمهيد عرَّفت بصاحب النظم ( جمال الدين بن مالك ) ، ثم أشرت إشارة خفيفة إلى الخلاصة ( الألفية ) من حيثُ التعريفُ بها ، وما لقيته من شيوعٍ وانتشار ، مع ذكر أشهر من عُني بها شرحًا وإعرابًا وتدريسًا ، وغير ذلك .

وكذلك تمَّ في التمهيد إعطاء نبذة يسيرة عن أضرب الإصلاحات وأنواعها ؛ من زيادة أبيات ، واقتراح بحذف أخرى ، أو تقديم أو تأخير ، أو إصلاحات تعم البيتَ كلَّه وتذهب ببنيته ، وربما طال التقويمُ ما قبله أو ما بعده ، أو إصلاح بتغيير كلمة أو كلمتين مما هو منبَّه إليه بين دفتي البحث .

ولم أغفل الإشارة إلى ما يتميز به أصحاب تلك الإصلاحات من إنصاف وموضوعية - غالبًا - وأنهم لم يكونوا يرومون من هذه الإصلاحات سوى إفادة المتعلم ومحاولة تقديم النظم له بأوضح عبارة ، وذلك من خلال التنبيه إلى إطلاق مقيَّد ، أو تقييد مطلق ، أو تغيير لمثال ، أو رفع إيهام وإزالة لبس ، وغير ذلك ؛ بدليل ما يلقاه قارئُ هذه الشروح - بين الفينة وأختها - من الإشادة بالنظم والثناء على بعض أبياته ، وكذا الدفاع عن المصنف والاعتذار

 - 350 -

له عن كثير مما يوجّه إليه من انتقادات .

وقد وقفتُ - في أثناء عملي في هذا البحث - على بعض النتائج التي تجدر الإشارة إليها ، وأهمها :

**أولا :** أن ألفية ابن مالك من المتون الثرَّة الغنية بالموضوعات والمباحث الجديرة بالتناول والبحث كدراسة بعض الظواهر فيها من أمثال ظاهرة إطلاق الأحكام المقيدة عند غير ابن مالك ، أو تقييد المطلق عند غيره كذلك . ومناقشة الأمثلة والشواهد التي يمثل الناظم بها ويستشهد . وكذا دراسة الضرائر الشعرية في النظم ، ومقارنة الألفية بالكافية الشافية من حيث أوجه الاتفاق والفوارق بينهما .

**ثانيًا :** لم أقف على مصنفات تُعنى بتصحيح الألفية ويوقفها أصحابها على ذلك سوى مؤلَّف واحد ذكره صاحب معجم المؤلفين لعلي بن صلاح بن علي بن صلاح الدين الحسني الكوكباني ( 1191 هـ ) بعنوان " إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة " .

**ثالثًا :** صعوبة الوقوف على جهود بعض أصحاب هذه الإصلاحات أو تعذُّرُ ذلك .

**رابعًا :** أن طائفة كبيرة من أبيات الألفية متطابقة تمامًا مع ما في الكافية الشافية ، وطائفة أخرى تفترق في كلمة أو كلمتين فقط .

**خامسًا :** أن كثيرًا من الأبيات التي أصلحها الشراح لم تكن بحاجة إلى ذلك ، وأنها وافية بالمقصود .

**سادسًا :** أن كثيرًا من أصحاب هذه الإصلاحات ينظر إلى اللفظة المفردة

 - 351 -

فحسب دون التأمل فيما سبقها وما سيأتي بعدها . وأنه لو تم التحرِّي في ذلك لسقط كثير من هذه الإصلاحات .

**سابعًا :** جاء كثر هذه الإصلاحات من المتأخرين أصحاب الحواشي والتعليقات مقارنة بمن سبقهم من أمثال : ابن الناظم وأبي حيان والمرادي وابن عقيل وغيرهم .

**ثامنًا :** التمحُّل والتقعر الظاهران في كثير من هذه الإصلاحات لا سيما عند ابن غازي المكناسي ، وابن حمدون بن الحاج .

**تاسعًا :** التكلف الواضح - أحيانًا - في الاعتذار للناظم والدفاع عنه فيما يُورد عليه ويوجَّه إليه في بعض النظم .

وفي الختام : أرجو أن كون قد وفقت في إبراز بعض الملامح لما قدَّمه شرَّاح الألفية من إصلاحات لبعض أبياتها ، سائلا المولى - عز وجل - أن يجعل أعمالنا خالصةً له وأن يغفر لي ما قد سقط مني أو غاب عن خَلَدي.

**والحمد للَّه أولا وآخرًا، وصلى اللَّه وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .**

 \* \* \*\* \* \*

 - 352 -

**المصادر والمراجع**

1 - إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي أبي إسحاق ابن غازي المكناسي : ت . حسين عبد المنعم بركات . ط ( 1 ) ، 1420 هـ . مكتبه الرشد ، الرياض .

2 - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر . أحمد الدمياطي ، المشهور بـ " البنا " : رواه وصححه علي بن محمد الضباع . دار الندوة الجديدة . بيروت .

3 - الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار . محيي الدين بن شرف النووي : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

4 - ارتشاف الدرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسي : ت . د . رجب عثمان محمد . ط ( 1 ) ، 1418 هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

5 - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين . عبد الباقي اليماني : ت . د . عبد المجيد دياب ، ط 1 ، 1406 هـ ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض .

6 - الأصول في النحو . أبو بكر بن السراج : ت . د . عبد الحسين الفتلي ، ط 1 ، 1405 هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

7 - إعراب الألفية ( تمرين الطلاب ) . الشيخ خالد الأزهري : ط 1 ، المكتبة الشعبية . بيروت .

8 - الأعلام . خير الدين الزركلي : ط 4 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1979 م .

 - 353 -

9 - إكمال الإعلام بتثليث الكلام . محمد بن عبد اللَّه بن مالك ت . د . سعد الغامدي . ط ( 1 ) ، 1404 هـ ، مكتبة المدني ، جدة .

10 - أمالي ابن الشجري . هبة اللَّه بن علي الشجري : ت . د . محمود الطناحي ، ط 1 ، 1413 هـ - 1992 م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

11 - الإنصاف في مسائل الخلاف . أبو البركات الأنباري : ت . محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، 1982 م .

12 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام : ت . محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط 6 ، جامعة الإِمام محمد بن سعود الإِسلاميَّة ، 1394 هـ .

13 - الإيضاح العضدي . أبو علي الفارسي : ت . د . حسن شاذلي فرهود ، ط ( 1 ) ، 1389 هـ ، مطبعة دار التأليف ، مصر .

14 - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون إسماعيل البغدادي : منشورات مكتبة المثنى ، بغداد .

15 - البحر المحيط . أبو حيان الأندلسي : ط 2 ، 1403 هـ ، دار الفكر .

16 - بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة . جلال الدين السيوطي : ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، 1381 هـ ، المكتبة العصرية ، بيروت .

17 - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة . الفيروز آبادي : ت . محمد المصري ط 1 ، 1407 هـ ، مطبعة الفيصل ، الكويت .

18 - البهجة المرضية . جلال الدين السيوطي : ت . علي سعد الشينوي ط ( 1 ) ، 1403 هـ . طرابلس .

 - 354 -

19 - البيان في غريب إعراب القرآن أبو البركات الأنباري : ت . د . طه عبد الحميد طه ، 1400 هـ - 1980 م ، مصر .

20 - تاج العروس من جواهر القاموس . محمد مرتضى الزبيدي : ط 1 ، 1306 هـ ، المطبعة الخيرية ، مصر .

21 - تاريخ آداب اللغة العربية . جرجي زيدان : منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1992 م .

22 - تاريخ الأدب العربي . كارل بروكلمان : ترجمة د . عبد الحليم النجار ، ط 5 ، دار المعارف ، القاهرة .

23 - تاريخ ابن الوردي . زين الدين عمر بن مظفر : المطبعة الوهبية ، القاهرة ، 1285 هـ .

24 - التبصرة والتذكرة . أبو محمد الصيمري : ت . د . فتحي عليّ الدين ، ط 1 ، 1402 هـ ، دار الفكر ، دمشق .

25 - التذييل والتكميل في شرح التسهيل . أبو حيان الأندلسي : دار الكتب المركزية برقم 62 نحو . مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

26 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . ابن مالك : ت . د . محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1387 هـ .

27 - التصريح بمضمون النوضيح . الشيخ خالد الأزهري : ت . د . عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط 1 ، 1413 هـ ، القاهرة .

28 - تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد . الدماميني : ت . د . محمد المفدى ، ط 1 ، الأجزاء 1 - 6 ، 1413 - 1415 هـ .

 - 355 -

29 - التمام في تفسير أشعار هذيل . ابن جني : ت . أحمد ناجي القيسي وآخرين ، بغداد ، 1962 م .

30 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . المرادي ( ابن أم قاسم ) : ت . د . عبد الرحمن سليمان ، ط 2 ، 1397 هـ ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .

31 - الجامع بين التسهيل والخلاصة . ابن بون الشنقيطي : ط 1 ، 1327 هـ ، المطبعة الحسينية المصرية .

32 - الجمل في النحو . أبو القاسم الزجاجي : ت . د . علي توفيق الحمد ، ط 2 ، 1405 هـ ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل .

33 - حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي : دار الفكر ، بيروت .

34 - حاشية ابن ضوي على شرح ابن هذيل للألفية : ط 1398 هـ ، دار الفكر ، بيروت .

35 - حاشية الصبان على شرح الأشموني . مطبوع مع منهج السالك للأشموني .

36 - حاشية الملوي الأزهري على المكودي : مطبوع بهامش شرح المكودي على ألفية ابن مالك .

37 - حاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح : مطبوع بهامش التصريح . للشيخ خالد الأزهري . دار الفكر .

38 - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر . محمد أمين المحبي : دار صادر ، بيروت .

 - 356 -

39 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . أحمد بن يوسف ، المعروف بالسمين الحلبي : ت . د أحمد محمد الخراط ، ط 1 ، دار القلم ، دمشق ، 1415 - 1406 هـ .

40 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني : دار الجيل ، بيروت .

41 - ديوان عمر بن أبي ربيعة : دار صادر ، بيروت .

42 - ديوان لبيد بن ربيعة العامري : دار صادر ، بيروت .

43 - ديوان النابغة الذبياني . صنعة ابن السكيت : ت . د . شكري فيصل ، ط 2 ، 1410 هـ - 1990 م ، دار الفكر .

44 - السبعة في القراءات . ابن مجاهد : ت . د . شوقي ضيف ، ط 2 ، 1400 هـ ، دار المعارف ، القاهرة .

45 - سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر . المرادي : ط 1 ، 1301 هـ ، مكتبة المثنى ، بغداد .

46 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية . الشيخ محمد مخلوف : ط 1 ، دار الفكر للطباعة والنشر .

47 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ابن العماد الحنبلي : ط 2 ، 1399 هـ ، دار المسيرة ، بيروت .

48 - شرح ألفية ابن مالك . أبو زيد المكودي : دار الفكر ، بيروت .

49 - شرح ألفية ابن مالك . ابن العقيل : ت . محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط2 ، 1405هـ ، 1985 م ، دار الفكر .

 - 357 -

50 - شرح ألفية ابن مالك . ابن الناظم : ت . د . عبد الحميد السيد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .

51 - شرح ألفية ابن مالك . الهوَّاري الأندلسي محمد بن جابر. ت . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد : ط ( 1 ) ، 1420 هـ ، المكتبة الأزهرية ، القاهرة .

52 - شرح ألفية ابن معط . ابن القواس الموصلي : ت . د . علي موسى الشوملي ، ط 1 ، 1405 هـ ، مكتبة الخريجي ، الرياض .

53 - شرح التسهيل . ابن مالك : ت . د . عبد الرحمن السيد ، د محمد بدوي المختون ، ط 1 ، 1410 هـ ، 1990 م ، مصر .

54 - شرح الجمل . ابن عصفور : ت . د . صاحب أبو جناح ، ط 1 ، 1400 هـ ، بغداد .

55 - شرح الشافية . رضي الدين الإستراباذي : ت محمد نور الحسن وزميليه ، ط 1 ، 1395 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

56 - شرح شواهد المغني . جلال الدين السيوطي : ت . أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة .

57 - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . ابن مالك : ت . عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1397 هـ .

58 - شرح الكافية . رضي الدين الإستراباذي : ت . يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس 1398 هـ - 1978 م .

59 - شرح الكافية الشافية . ابن مالك : ت . د . عبد المنعم أحمد هريدي ، ط 1 ، 1402 هـ ، دار المأمون للتراث .

 - 358 -

60 - شرح المفصل . ابن يعيش : طبع عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المثنى بالقاهرة .

61 - الشعر والشعراء . ابن قتيبة : ت . أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، 1966 م .

62 - الصحاح . تاج اللغة وصحاح العربية إسماعيل الجوهري : ت . أحمد عبد الغفور عطار ، ط 3 ، 1404 هـ ، دار العلم للملايين ، بيروت .

64 - صحيح مسلم : ت . محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

65 - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع شمس الدين السخاوي : منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .

66 - طبقات الشافعية الكبرى . تاج الدين السبكي : ط 1 ، 1383 هـ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

67 - عجائب الآثار في التراجم والأخبار الجبرتي : ط 1 ، 1297 هـ ، مصر .

86 - غاية النهاية في طبقات القراء . ابن الجزري : عني بنشره ج برجستراسر ، ط 3 ، 1402 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

69 - فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني : عناية محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب ، دار الفكر ، بيروت .

70 - فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك محمد بن قاسم الغزي : ت . محمد الختروشي ، ط 1 ، 1401 هـ ، طرابلس .

 - 359 -

71 - الفريد في إعراب القرآن المجيد . المنتخب الهمذاني : ت . د . محمد حسن النمر ، د . فؤاد علي مخيمر ، ط 1 ، 1411 هـ - 1991 م ، الدوحة .

72 - فهرس الفهارس والأثبات . عبد الحي الكتاني : ت د . إحسان عباس ، ط 2 ، 1402 هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

73 - فوات الوفيات . محمد بن شاكر الكتبي : ت . د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

74 - القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع شمس الدين السخاوي : دار الريان للتراث ، الجيزة ، مصر .

75 - الكافية الشافية . ابن مالك : مطبوع مع شرح الكافية الشافية .

76 - الكافية في النحو . ابن الحاجب : ت . د . طارق نجم عبد اللَّه ، ط 1 ، 1407 هـ ، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جدة .

77 - الكتاب . سيبويه : ط 1 ، 1316 هـ ، بولاق .

78 - الكشاف . أبو القاسم الزمخشري : دار المعرفة ، بيروت .

79 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون حاجي خليفة : ط 1 ، مكتبة المثنى ، بيروت .

80 - الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة نجم الدين الغزي : الناشر : محمد أمين دمج وشركاه ، بيروت .

81 - لسان العرب . ابن منظور : دار صادر ، بيروت .

 - 360 -

82 - ما ينصرف وما لا ينصرف . أبو إسحاق الزجاج : ت . هدى محمود قراعة ، ط 1 ، 1391 هـ - 1971 م ، القاهرة .

83 - المخصص . أبو الحسن بن سيده : دار الفكر ، بيروت ، 1398 هـ .

84 - المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل : ت . محمد كامل بركات ، ط 1 ، 1400 هـ ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

85 - مسند الإِمام أحمد بن حنبل : ط 5 ، 1405 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

86 - معاني القرآن . أبو زكريا الفراء : ت . أحمد نجاتي ومحمد النجار ، ط 3 ، 1403 هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

87 - معجم الأدباء . ياقوت الحموي : ط 3 ، 1400 هـ ، دار الفكر .

88 - معجم المطبوعات العربية والمعربة . يوسف إلياس سركيس : مصر 1346 هـ .

89 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ابن هشام الأنصاري : ت . د مازن المبارك ، محمد علي حمد اللَّه ، ط 5 ، 1979 م ، دار الفكر ، بيروت .

90 - المفصل في علم العربية أبو القاسم الزمخشري : ت . السيد محمد بدر الدين النفساني ، ط 2 ، دار الجيل ، بيروت .

91 - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية . أبو إسحاق الشاطبي : ت . د . عياد الثبيتي ، ط 1 ، 1417 هـ ، مكة المكرمة .

 - 361 -

92 - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية أبو إسحاق الشاطبي : ( مخطوط ) ، جامعة الإِمام محمد بن سعود الإِسلاميَّة ، رقم ( 8037 - 8040 ) .

93 - المقدمة الجزولية في النحو . أبو موسى الجزولي : ت . د . شعبان محمد ، ط 1 ، 1408 هـ - 1988 م ، القاهرة .

94 - المقرب . ابن عصفور الإشبيلي : ت . أحمد الجواري وعبد اللَّه الجبوري ، ط 1 ، 1391 هـ ، مطبعة العاني ، بغداد .

95 - منحة الجليل . بتحقيق شرح ابن عقيل - محمد محيي الدين عبد الحميد : مطبوع مع شرح ابن عقيل .

96 - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك الأشموني نور الدين أبو الحسن : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

97 - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : أبو حيان الأندلسي 1947 م .

98 - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة جمال الدين بن تغري بردي : مصورة عن طبعة دار الكتب .

99 - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب المقري التلمساني : ت . د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط 1388 هـ .

100 - نقد الشعر . أبو الفرج قدامة بن جعفر : ت . د . محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

101 - نكت الهميان في نكت العميان الصفدي : المطبعة الجمالية ، القاهرة ، 1329 هـ .

 - 362 -

102 - نيل الابتهاج . التنبكتي : طبع على هامش " الديباج المذهب " ، ط 1 ، 1329 هـ ، مصر .

103 - هدية العارفين . إسماعيل البغدادي : تصوير مكتبة المثنى ، بغداد .

104 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي : ت . د . عبد العال سالم مكرم ، ط 1 ، 1400 هـ - 1980 م ، دار البحوث العلمية ، الكويت .

105 - الوافي بالوفيات . صلاح الدين الصفدي : اعتناء س . ديدر بنغ ، ط 2 ، 1394 هـ .

106 - الوسيط في تراجم أدباء شنقيط أحمد بن الأمين الشنقيطي : عناية فؤاد سيد ، ط 4 ، 1409 هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

 - 363 -

1. () (وردت ترجمة ابن مالك في مصنفات كثيرة أشبعته تعريفا . ومن تلك الكتب : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين 320 - 321 ، فوات الوفيات 3/ 407 - 408 ، الوافي بالوفيات 3/ 359 ، طبقات الشافعية للسبكي 5/ 28 ، غاية النهاية في طبقات القراء2/ 180 - 181 ، النجوم الزاهرة 7/ 243 - 244 ، بغية الوعاة 1/ 130 - 137 ، نفح الطيب 2/ 222 - 233 ، شذرات الذهب 5/ 339 . ) [↑](#footnote-ref-1)
2. () (انظر : 1/ 9 . ) [↑](#footnote-ref-2)
3. () (انظر : 1/ 7 . ) [↑](#footnote-ref-3)
4. () (انظر : مقدمة كتاب إكمال الإعلام بتثليث الكلام 1/ 14. تحقيق : د . سعد الغامدي . ) [↑](#footnote-ref-4)
5. () (انظر : غاية النهاية 2/ 180 ، بغية الوعاة 1/ 130 . ) [↑](#footnote-ref-5)
6. () (انظر : تعليق الفرائد 1/ 29 ترجمة الدماميني لابن مالك . ) [↑](#footnote-ref-6)
7. () (قال الدماميني : " قد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي في أواخر شرحه للحاجبية النحوية أن ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب - رحمه اللَّه - وأخذ عنه ، واستفاد منه ، ولم أقف على ذلك لغيره ، ولا أدري من أين أخذه ، واللَّه أعلم بحقيقة الحال " . تعليق الفرائد 1/ 29 - 30 . ) [↑](#footnote-ref-7)
8. () (انظر تلاميذه في : إشارة التعيين 320 ، 321 ، غاية النهاية 2/ 181 ، بغية الوعاة 1/ 130 ، نفح الطيب 2/ 225 ، شذرات الذهب 5/ 239 . ) [↑](#footnote-ref-8)
9. () (البلغة 201 . ) [↑](#footnote-ref-9)
10. () (انظر : تعليق الفرائد 1/ 25 ، 26 ، نفح الطيب 2/ 223 ، 224 . ) [↑](#footnote-ref-10)
11. () (الوافي بالوفيات 3/ 359 . ) [↑](#footnote-ref-11)
12. () (غاية النهاية 2/ 181 . ) [↑](#footnote-ref-12)
13. () (انظر : تاريخ ابن الوردي 2/ 222 ، نفح الطيب 2/ 232 . ) [↑](#footnote-ref-13)
14. () (إتحاف ذوي الاستحقاق لابن غازي . ( قسم الدراسة ) 1/ 58 . ) [↑](#footnote-ref-14)
15. () (انظر : كشف الظنون 1/ 151 - 155 ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 5/ 277-291 . ) [↑](#footnote-ref-15)
16. () (انظر : بغية الوعاة 2/ 69 . ) [↑](#footnote-ref-16)
17. () (فتح الرب المالك 165 . ) [↑](#footnote-ref-17)
18. () (توضيح المقاصد 2/ 267 ، وانظر : الكافية الشافية 2/ 941 . ) [↑](#footnote-ref-18)
19. () (انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 212 . ) [↑](#footnote-ref-19)
20. () (انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 212 ، حاشية الصبان 2/ 281 ، حاشية الخضري 2/ 20 . ) [↑](#footnote-ref-20)
21. () (أي فهو لا يفارقها ، وإنما يعد شرطا ما قد يفارق . ) [↑](#footnote-ref-21)
22. () (شرح الأشموني 3/ 4 ، وانظر : الكافية الشافية 3/ 1057 . ) [↑](#footnote-ref-22)
23. () (توضيح المقاصد 3/ 159 . ) [↑](#footnote-ref-23)
24. () (أي المختار ، وإلا ففي المفصل للزمخشري 111 ، وشرح العمدة لابن مالك 1/ 561 ، والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان . انظر : حاشية الصبان 3/ 74 . ) [↑](#footnote-ref-24)
25. () (انظر : توضيح المقاصد 5/ 50 ، التصريح 5/ 96 ، شرح الأشموني 4/ 132 . ) [↑](#footnote-ref-25)
26. () (ومثله قوله في آخر الألفية : /535 فأحمد اللَّه مصليا على \*\*\* محمد خير نبي أرسلا . /535 ) [↑](#footnote-ref-26)
27. () (يعني أنه تلفظ بالسلام حال الكتابة . ) [↑](#footnote-ref-27)
28. () (انظر : فتح الرب المالك 39 ، حاشية ابن الحاج 1/ 15 . ) [↑](#footnote-ref-28)
29. () (الأذكار 107 . ) [↑](#footnote-ref-29)
30. () (سورة الأحزاب / 56 . ) [↑](#footnote-ref-30)
31. () (انظر : القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع لشمس الدين السخاوي 35 ، فتح الباري 2/ 317 ( باب التشهد في الآخرة ) حديث 831 ، حاشية الصبان 1/ 12 ، حاشية الخضري 1/ 9 . ) [↑](#footnote-ref-31)
32. () (أبو الحسن زين الدين زكريا يحيى بن معط بن عبد النور الحنفي . ولد بالمغرب سنة 564 هـ ، وتوفي بالقاهرة سنة 628 هـ . ( معجم الأدباء 20/ 35 ، 36 ، بغية الوعاة 2/ 344 ، شذرات الذهب 5/ 129 ) . ) [↑](#footnote-ref-32)
33. () (انظر : فتح الرب المالك 44 ، شرح الأشموني 1/ 19 ، حاشية ابن الحاج 1/ 20 . ) [↑](#footnote-ref-33)
34. () (سورة محمد / 19 . ) [↑](#footnote-ref-34)
35. () (سورة إبراهيم / 41 . ) [↑](#footnote-ref-35)
36. () (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار 86 ( باب فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب 23 ) . ) [↑](#footnote-ref-36)
37. () (انظر : شرح ألفية ابن معط 1/ 191 . ) [↑](#footnote-ref-37)
38. () (انظر : توضيح المقاصد 1/ 16 ، فتح الرب المالك 48 ، شرح الأشموني 1/ 27 ، البهجة المرضية 38 . ) [↑](#footnote-ref-38)
39. () (شرح الكافية الشافية 1/ 157 . ) [↑](#footnote-ref-39)
40. () (انظر : توضيح المقاصد 1/ 16 ، شرح الأشموني 1/ 27 . ) [↑](#footnote-ref-40)
41. () (انظر : حاشية الصبان 1/ 27 . ) [↑](#footnote-ref-41)
42. () (انظر : شرح التسهيل 1/ 7 . ) [↑](#footnote-ref-42)
43. () (انظر : شرح التسهيل 1/ 3 ، توضيح المقاصد 1/ 22 ، التصريح 1/ 134 ، شرح الأشموني 1/ 29 . ) [↑](#footnote-ref-43)
44. () (سورة المؤمنون / 100 . ) [↑](#footnote-ref-44)
45. () (سورة المؤمنون / 99-100 . ) [↑](#footnote-ref-45)
46. () (أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي اللَّه عنه في " كتاب الشعر " ( 2 ) ، وفي مسند أحمد 2/ 444 ، 481 ، والبيت في الديوان 132 . ) [↑](#footnote-ref-46)
47. () (انظر : فتح الرب المالك 52 ، التصريح 1/ 134 . ) [↑](#footnote-ref-47)
48. () (انظر : 1/ 5 . ) [↑](#footnote-ref-48)
49. () (انظر : الهمع 1/ 4 ، حاشية الصبان 1/ 29 . ) [↑](#footnote-ref-49)
50. () (محمد بن أحمد بن محمد بن غازي العثماني المكناسي . أبو عبد اللَّه ، مؤرخ ، حاسب ، فقيه ، من المالكية ، ولد بمكناسة الزيتون سنة 841 هـ ، واستقر بفاس سنة 891 هـ ، وتوفي بها سنة 919 هـ . ( نيل الابتهاج 333 ، شجرة النور الزكية 276 ، فهرس الفهارس 1/ 288 - 291 ) . ) [↑](#footnote-ref-50)
51. () (انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق لابن غازي 1/ 164 . ) [↑](#footnote-ref-51)
52. () (يشير الصبان بهذا الرمز - السين والميم - إلى ابن قاسم شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المصري الأزهري ، توفي سنة 994 هـ من آثاره حاشية على شرح ابن مالك لابن الناظم . ( إيضاح المكنون 1/ 152 ، هدية العارفين 5/ 149 ) . ) [↑](#footnote-ref-52)
53. () (حاشية الصبان 1/ 29 . ) [↑](#footnote-ref-53)
54. () (1/ 168 . ) [↑](#footnote-ref-54)
55. () (إتحاف ذوي الاستحقاق 1/ 184 . ) [↑](#footnote-ref-55)
56. () (انظر : حاشية الصبان 1/ 45 ، حاشية الخضري 1/ 24 . ) [↑](#footnote-ref-56)
57. () (انظر : حاشية الملوي 8 . ) [↑](#footnote-ref-57)
58. () (سورة البقرة / 145 . ) [↑](#footnote-ref-58)
59. () (سورة البقرة / 145 . ) [↑](#footnote-ref-59)
60. () (أي فهو ، وحذفت الفاء منه للضرورة على حد قول الشاعر : \* من يفعل الحسنات اللَّه يشكرها \* . البيت . ) [↑](#footnote-ref-60)
61. () (انظر : توضيح المقاصد 1/ 47 ، شرح الأشموني 1/ 46 . ) [↑](#footnote-ref-61)
62. () (انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق 1/ 187 . ) [↑](#footnote-ref-62)
63. () (شرح الأشموني 1/ 46 . ) [↑](#footnote-ref-63)
64. () (محمد بن قاسم الغزي ، أبو عبد اللَّه شمس الدين . ويعرف بابن قاسم وبابن الغرابيلي . فقيه شافعي ، ولد بغزة سنة 859 هـ وتعلم بها وبالقاهرة . وتوفي بالقاهرة سنة 918 هـ على أرجح الأقوال . ( الضوء اللامع 8/ 286 ، 287 ، الكواكب السائرة 1/ 82 ) . ) [↑](#footnote-ref-64)
65. () (فتح الرب المالك 61 . ) [↑](#footnote-ref-65)
66. () (انظر : شرح الأشموني 1/ 46 ، حاشية ابن الحاج 1/ 29 . ) [↑](#footnote-ref-66)
67. () (شرح المكودي 8. والمكودي هو : عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي . أبو زيد ، عالم بالعربية ، ورع زاهد . ولد بفاس وتوفي بها سنة 807 هـ. ( حاشية ابن الحاج 7 ، 8 ، شجرة النور الزكية 349 ، نيل الابتهاج 168 ، 169) [↑](#footnote-ref-67)
68. () (انظر : حاشية الملوي 8 . ) [↑](#footnote-ref-68)
69. () (انظر : التصريح 1/ 205 ، شرح المكودي 1/ 9 ، 10 ، فتح الرب المالك 72 ، 73 . ) [↑](#footnote-ref-69)
70. () (إتحاف ذوي الاستحقاق 1/ 198 ، وانظر : حاشية الملوي 1/ 10 ، حاشية ابن الحاج 1/ 34 . ) [↑](#footnote-ref-70)
71. () (ألفية ابن معط 1/ 299 . ) [↑](#footnote-ref-71)
72. () (انظر : حاشية الخضري 1/ 32 ، حاشية الشيخ ياسين 1/ 58 . ) [↑](#footnote-ref-72)
73. () (انظر : حاشية الصبان 1/ 62 ، حاشية ابن الحاج 1/ 34 ، حاشية الخضري 1/ 32 . ) [↑](#footnote-ref-73)
74. () (انظر : فتح الرب المالك 73 . ) [↑](#footnote-ref-74)
75. () (انظر : شرح الألفية لابن الناظم 56 ، شرح ابن عقيل 1/ 94 ، شرح المكودي 17 . ) [↑](#footnote-ref-75)
76. () (انظر : فتح الرب المالك 113 ، شرح المكودي 17 ، حاشية الخضري 1/ 55 . ) [↑](#footnote-ref-76)
77. () (انظر : المقاصد الشافية 1/ 121 ، وانظر : إتحاف ذوي الاستحقاق 1/ 240 ، حاشية ابن الحاج 1/ 53 . ) [↑](#footnote-ref-77)
78. () (أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي النجار . المعروف بابن الحاج ، الفاسي الدار . ( مقدمة حاشية ابن الحاج ص 2 ، شجرة النور 332 ) . ) [↑](#footnote-ref-78)
79. () (انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 53 . ) [↑](#footnote-ref-79)
80. () (شرح التسهيل 1/ 244 ، 245 . ) [↑](#footnote-ref-80)
81. () (انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 66 . ) [↑](#footnote-ref-81)
82. () (انظر : التسهيل 34 . ) [↑](#footnote-ref-82)
83. () (انظر : شرح المكودي 25 . ) [↑](#footnote-ref-83)
84. () (انظر : فتح الرب المالك 162 . ) [↑](#footnote-ref-84)
85. () (انظر : شرح ابن عقيل 1/ 185 . ). [↑](#footnote-ref-85)
86. () (توضيح المقاصد 1/ 266 . ) [↑](#footnote-ref-86)
87. () (انظر : المقاصد الشافية 1/ 244 ، إتحاف ذوي الاستحقاق 1/ 281 . ) [↑](#footnote-ref-87)
88. () (انظر : فتح الرب المالك 207 ، إعراب الألفية 26 ، شرح الأشموني 1/ 211. والعرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا ذكر الفاعل ، إلا أنه قد ورد في الشعر شيء قلب . فصُيّر المفعول فاعلا والفاعل مفعولا على التأويل . انظر : الجمل للزجاجي 203 . ). [↑](#footnote-ref-88)
89. () (انظر : التبصرة والتذكرة 1/ 101 ، شرح الجمل 1/ 353 ، شرح التسهيل 1/ 298 ، شرح ألفية ابن معط 2/ 841 . ) [↑](#footnote-ref-89)
90. () (1/ 298 . ) [↑](#footnote-ref-90)
91. () (انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 88 . ) [↑](#footnote-ref-91)
92. () (انظر : التصريح 1/ 550 . ) [↑](#footnote-ref-92)
93. () (انظر : حاشية الملوي 34 . ) [↑](#footnote-ref-93)
94. () (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح بن عمر المجيري الملوي . ولد في القاهرة سنة 1088 هـ ، وتوفي بها سنة 1182 هـ . ( سلك الدرر 1/ 116 ، فهرس الفهارس والأثبات 2/ 559 ، 560 ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار 3/ 311 ) . ) [↑](#footnote-ref-94)
95. () (حاشية ابن الحاج 1/ 88 . ) [↑](#footnote-ref-95)
96. () (محمد بن مصطفى بن حسن ، فقيه شافعي ، عالم بالعربية . ولد في دمياط سنة 1213 هـ وتوفي بها سنة 1287 هـ . ( معجم المطبوعات 886 ، إيضاح المكنون 1/ 120 ، 2/ 412 ، هدية العارفين 2/ 379 ) . ) [↑](#footnote-ref-96)
97. () (حاشية الخضري 1/ 102 . ) [↑](#footnote-ref-97)
98. () (انظر : شرح الكافية الشافية 1/ 365 . ) [↑](#footnote-ref-98)
99. () (انظر : شرح الألفية لابن الناظم 118 ، توضيح المقاصد 1/ 286 . ) [↑](#footnote-ref-99)
100. () (انظر : توضيح المقاصد 1/ 286 ، البهجة المرضية 98 . ) [↑](#footnote-ref-100)
101. () (منهج السالك 1/ 48 . ) [↑](#footnote-ref-101)
102. () (انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق 1/ 300. ويعني بالبيتين هذا البيت وقوله بعده : /535 كذا إذا يستوجب التصديرا \*\*\* كـ " أين من علمته نصيرا " /535 وهو من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر أيضًا . ) [↑](#footnote-ref-102)
103. () (شرح الكافية الشافية 1/ 369 . ) [↑](#footnote-ref-103)
104. () (انظر : شرح ابن عقيل 1/ 240 ، 241 . ) [↑](#footnote-ref-104)
105. () (انظر : توضيح المقاصد 1/ 286 ، وفي التسهيل : 47 " أو ملتبس بضمير ما التبس بالخبر . ) [↑](#footnote-ref-105)
106. () (شرخ الألفية 1/ 241 . ) [↑](#footnote-ref-106)
107. () (1/ 353 . ) [↑](#footnote-ref-107)
108. () (المقرب 1/ 86 . ) [↑](#footnote-ref-108)
109. () (إتحاف ذوي الاستحقاق 1/ 300 . ). [↑](#footnote-ref-109)
110. () (مذهب الجمهور أنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ؛ لأن الصفة هي الموصوف وإضافة الشيءِ إلى نفسه لا تجوز ، وما جاء ظاهره كذلك فمؤول على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة ، كقولهم : حبة الحمقاء ، وصلاة الأولى . والأصل : حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، ثم حذف المضاف إليه وأقيمت صفته مقامه ، فلم يضف الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره . تنظر هذه المسألة في : الأصول 2/ 8 ، الإيضاح العضدي 271 ، الارتشاف 4/ 1806 . ) [↑](#footnote-ref-110)
111. () (انظر : حاشية الصبان 1/ 213 ، حاشية الخضري 1/ 103 . ) [↑](#footnote-ref-111)
112. () (شرح الكافية الشافية 1/ 369 . ) [↑](#footnote-ref-112)
113. () (انظر : أوضح المسالك 1/ 323 ، شرح ابن عقيل 1/ 343 . ) [↑](#footnote-ref-113)
114. () (سورة الحجرات / 11 . ) [↑](#footnote-ref-114)
115. () (انظر : شرح المكودي 44 . ) [↑](#footnote-ref-115)
116. () (انظر : المقاصد الشافية للشاطبي 1/ 396 ، إتحاف ذوي الاستحقاق 1/ 340 ، حاشية ابن الحاج 1/ 601 . ) [↑](#footnote-ref-116)
117. () (انظر : 1/ 396 . ) [↑](#footnote-ref-117)
118. () (1/ 457 . ) [↑](#footnote-ref-118)
119. () (انظر : توضيح المقاصد 1/ 332 . ) [↑](#footnote-ref-119)
120. () (انظر : أوضح المسالك 1/ 323 . ) [↑](#footnote-ref-120)
121. () (انظر : شرح الأشموني 1/ 266 . ) [↑](#footnote-ref-121)
122. () (انظر : حاشية الخضري 1/ 128 . ) [↑](#footnote-ref-122)
123. () (شرح الألفية 159 ، وانظر : التصريح 1/ 703 . ). [↑](#footnote-ref-123)
124. () (انظر : شرح التسهيل 2/ 48 . ) [↑](#footnote-ref-124)
125. () (الارتشاف 3/ 1289 ، وانظر : تعليق الفرائد 4/ 83 . ). [↑](#footnote-ref-125)
126. () (انظر : توضيح المقاصد 1/ 350 ، فتح الرب المالك 276 . ) [↑](#footnote-ref-126)
127. () (حاشية الصبان 1/ 284 . ) [↑](#footnote-ref-127)
128. () (انظر : تعليق الفرائد 4/ 83 . ) [↑](#footnote-ref-128)
129. () (انظر : شرح ابن عقيل 1/ 377 ، وانظر : مذهب الفراء في معاني القرآن 1/ 310 . ) [↑](#footnote-ref-129)
130. () (حاشية ابن الحاج 1/ 113 . ) [↑](#footnote-ref-130)
131. () (انظر : فتح الرب المالك 277 ، وانظر : شرح المكودي 47 . ) [↑](#footnote-ref-131)
132. () (انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 113 . ) [↑](#footnote-ref-132)
133. () (انظر : توضيح المقاصد 1/ 354 ، والضرورة كما في قول الشاعر : /535 فلو أنك في يوم الرخاء سألتني \*\*\* طلاقك لم أبخل وأنت صديق /535 ) [↑](#footnote-ref-133)
134. () (انظر : المصدر السابق 1/ 355 ، فتح الرب المالك 281 ، حاشية الخضري 1/ 139 . ) [↑](#footnote-ref-134)
135. () (يحيى بن محمد بن محمد بن عبد اللَّه أبو زكرياء الشاوي الملياني الجزائري . من علماء المالكية في التفسير والحديث والفقه والأصول والعربية . ولد بمليانة الجزائر سنة 1030 هـ وتوفي سنة 1096 هـ . ( خلاصة الأثر 4/ 486 - 488 ، شجرة النور الزكية 316 ، 317 ، فهرس الفهارس 2/ 1132 - 1135 ) . ) [↑](#footnote-ref-135)
136. () (حاشية ابن الحاج 1/ 114 . ) [↑](#footnote-ref-136)
137. () (انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 114 . ) [↑](#footnote-ref-137)
138. () (ذهب الكوفيون والزجاج والسيرافي إلى أن " رجل " في قولك : " لا رجل " معرب ، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء . وذهب المبرد إلى أن " مسلميْن " و " مسلمينَ " معربان . وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم : مبني على ما كان ينصب به وهو الكسر ، وأجاز بعضهم الفتح . انظر : شرح التسهيل 2/ 57 ، 58 . ) [↑](#footnote-ref-138)
139. () (انظر : توضيح المقاصد 1/ 365 . ). [↑](#footnote-ref-139)
140. () (وابن الوردي هو زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر الوردي . ولد سنة 691 هـ ونشأ بحلب وتفقه بها . إمام بارع في اللغة والفقه والنحو والأدب . تلقى العلم عن شيوخ الشام وعلمائها . وعمل في القضاء مدة تزيد على عشر سنوات . توفي سنة 749 ص . ( النجوم الزاهرة 10/ 240 ، بغية الوعاة 2/ 226 ، 227 ، شذرات الذهب 6/ 161 ) . ) [↑](#footnote-ref-140)
141. () (فتح الرب المالك 288 . ) [↑](#footnote-ref-141)
142. () (حاشية الملوي 50 . ) [↑](#footnote-ref-142)
143. () (انظر : إعراب الألفية 40 ، 41 . ) [↑](#footnote-ref-143)
144. () (انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 121 . ) [↑](#footnote-ref-144)
145. () (سورة النحل / 78 . ) [↑](#footnote-ref-145)
146. () (سورة التكوير / 24 . ) [↑](#footnote-ref-146)
147. () (سورة القصص / 62 . ) [↑](#footnote-ref-147)
148. () (انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 124 . ) [↑](#footnote-ref-148)
149. () (لغة سليم حكاها سيبويه عن أبي الخطاب . الكتاب 1/ 63. وسليم قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة . ). [↑](#footnote-ref-149)
150. () (انظر : منهج السالك لأبي حيان 1/ 98 ، وقال الناظم في شرح الكافية الشافية 2/ 566 : والحكاية جائزة إذا كملت شروط إجراء القول مجرى الظن ؛ لأنه الأصل . ) [↑](#footnote-ref-150)
151. () (قال الناظم في الكافية الشافية : /535 والفصل بالمفعول أو بالظرف أو \*\*\* بالخافض اغتفر وراع ما رعوا /535 ). [↑](#footnote-ref-151)
152. () (إتحاف ذوي الاستحقاق 1/ 374 ، وانظر : حاشية ابن الحاج 1/ 125 ، حاشية الملوي على المكودي 55 . ) [↑](#footnote-ref-152)
153. () (ص 73 . ) [↑](#footnote-ref-153)
154. () (المقاصد الشافية 1/ 490 ، 491 . ) [↑](#footnote-ref-154)
155. () (انظر : التصريح 2/ 213 . ) [↑](#footnote-ref-155)
156. () (حاشية الصبان 2/ 36 ، وانظر : حاشية الخضري 1/ 155 . ) [↑](#footnote-ref-156)
157. () (حاشية الخضري 1/ 155 . ) [↑](#footnote-ref-157)
158. () (أوضح المسالك 2/ 83 . ) [↑](#footnote-ref-158)
159. () (انظر : منهج السالك 1/ 100 ، توضيح المقاصد 1/ 397 ، فتح الرب المالك 311 ، حاشية ابن الحاج 1/ 126 . ) [↑](#footnote-ref-159)
160. () (سورة البقرة / 260 . ) [↑](#footnote-ref-160)
161. () (إتحاف ذوي الاستحقاق 1/ 378 . ) [↑](#footnote-ref-161)
162. () (انظر : الهمع 2/ 249 . ) [↑](#footnote-ref-162)
163. () (انظر : شرح التسهيل 2/ 116 ، 117 ، شرح ابن عقيل 2/ 79 ، 80 . ) [↑](#footnote-ref-163)
164. () (انظر : فتح الرب المالك 319 ، حاشية ابن الحاج 1/ 128 ، ولم أجد ذلك في مظانه من إتحاف ذوي الاستحقاق لابن غازي . ) [↑](#footnote-ref-164)
165. () (حاشية الخضري 1/ 161 . ) [↑](#footnote-ref-165)
166. () (منهج السالك 1/ 103 ( بتصرف يسير ) ، وانظر : توضيح المقاصد 2/ 8 ، فتح الرب المالك 320 ، شرح المكودي 57 . ) [↑](#footnote-ref-166)
167. () (إتحاف ذوي الاستحقاق 1/ 386 ، حاشية ابن الحاج 1/ 129 . ) [↑](#footnote-ref-167)
168. () (2/ 591 . ) [↑](#footnote-ref-168)
169. () (حاشية ابن الحاج 1/ 129 . ) [↑](#footnote-ref-169)
170. () (حاشية ابن الحاج 1/ 130 ، 131 . ) [↑](#footnote-ref-170)
171. () (انظر : التصريح 2/ 270 ، حاشية الملوي 58 . ) [↑](#footnote-ref-171)
172. () (انظر : الكتاب 1/ 235 ، 239 . ) [↑](#footnote-ref-172)
173. () (كقول الشاعر وهو عامر بن جوين الطائي : /535 فلا مزنة ودقت ودقها \*\*\* ولا أرض أبقل إبقالها /535 ) [↑](#footnote-ref-173)
174. () (حاشية ابن الحاج 1/ 131 . ) [↑](#footnote-ref-174)
175. () (انظر : شرح الألفية 226 . ) [↑](#footnote-ref-175)
176. () (انظر :أوضح المسالك 2/112، وانظر : توضيح المقاصد 2/ 11 ، فتح الرب المالك 324 ، التصريح 2/ 276.) [↑](#footnote-ref-176)
177. () (انظر : 2/ 595 . ) [↑](#footnote-ref-177)
178. () (شرح التسهيل 2/ 110 ، 111 . ). [↑](#footnote-ref-178)
179. () (المقدمة الجزولية 50 . ) [↑](#footnote-ref-179)
180. () (منهج السالك 1/ 104 . ) [↑](#footnote-ref-180)
181. () (حاشية ابن الحاج 1/ 131 . ). [↑](#footnote-ref-181)
182. () (أجاز الكسائي - وحده - تقديم المحصور بـ " إلَّا " لأن المعنى مفهوم معها قدم المقترن بها أو أخر بخلاف المحصور بـ " إنما " فإنه لا يعلم حصره إلَّا بالتأخير ، فلذلك لم يختلف في منع تقديمه . انظر : شرح الكافية الشافية 2/590) [↑](#footnote-ref-182)
183. () (انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 133 ، حاشية الملوي 60، حاشية الخضري 1/ 166 . ) [↑](#footnote-ref-183)
184. () (انظر : منهج السالك 1/ 901 ، أوضح المسالك 2/ 129 ، توضيح المقاصد 2/ 18 ، الهمع 2/ 260 . ) [↑](#footnote-ref-184)
185. () (شرح الكافية الشافية 2/ 589 ، 590 . ) [↑](#footnote-ref-185)
186. () (حاشية الشيخ ياسين على التصريح 5/ 282 . ) [↑](#footnote-ref-186)
187. () (المقاصد الشافية للشاطبي 1/ 18 ( بتصرف يسير ) . وانظر : منهج السالك 1/ 113 . ) [↑](#footnote-ref-187)
188. () (المقاصد الشافية 1/ 19 . ) [↑](#footnote-ref-188)
189. () (إتحاف ذوي الاستحقاق 1/ 401 . ) [↑](#footnote-ref-189)
190. () (انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 135. وهو كذلك في النسخة التي بين يدي ، ويوجد في بعض النسخ " كالأول اجعل " . قال ابن الحاج : وإنما ضم الثاني كالأول ؛ لأنه لو بقي مفتوحا مع كسر الحرف المتصل بالآخر لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بتاء المضارعة في نحو : أنت تعلم زيدا الحساب . ) [↑](#footnote-ref-190)
191. () (توضيح المقاصد 2/ 23 . ) [↑](#footnote-ref-191)
192. () (انظر : توضيح المقاصد 1/ 135 ، وانظر : شرح المكودي 61 ، حاشية الصبان 2/ 62 ، حاشية الخضري 1/ 168 . ) [↑](#footnote-ref-192)
193. () (انظر : 2/ 602 . ) [↑](#footnote-ref-193)
194. () (التسهيل 77 . ) [↑](#footnote-ref-194)
195. () (انظر : توضيح المقاصد 2/ 23 ، 24 . ) [↑](#footnote-ref-195)
196. () (سورة الإنسان / 31 . ) [↑](#footnote-ref-196)
197. () (انظر : شرح الألفية لابن الناظم 240 ، شرح الأشموني 2/ 79 . ) [↑](#footnote-ref-197)
198. ()(انظر : شرح الكافية الشافية 2/ 261، توضيح المقاصد 2/ 42 . ) [↑](#footnote-ref-198)
199. ()(المقاصد الشافية 1/ 97 ( بتصرف يسير ) ، وانظر : توضيح المقاصد 2/ 42 ، شرح الأشموني 2/ 79 . ) [↑](#footnote-ref-199)
200. ()(المقاصد الشافية 1/ 97 ، 98 . ) [↑](#footnote-ref-200)
201. ()(انظر : 2/ 621 . ) [↑](#footnote-ref-201)
202. ()(التسهيل 81 . ) [↑](#footnote-ref-202)
203. ()(انظر : البهجة المرضية 162 . ) [↑](#footnote-ref-203)
204. ()(انظر : شرح ألفية ابن معط 2/ 851. والزي : اللباس والهيئة . ) [↑](#footnote-ref-204)
205. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 241 ، شرح ابن عقيل 2/ 240 ، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار ، وليس بشيءٍ ، فقد نقله سيبويه [الكتاب 1/ 42] وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ومنه قراءة بعضهم { جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا } [ سورة الرعد/ 23 ] : بكسر التاء . وانظر : أمالي ابن الشجري 1/ 288 ، 2/ 83 . ) [↑](#footnote-ref-205)
206. ()(هو مختار بن بون الشنقيطي المغربي المالكي مذهبا . كان يسكن الصحراء عند البدو بأقصى المغرب . توفي في حدود 1230 هـ . من آثاره " الجامع بين التسهيل والخلاصة المانع من الحشو والخصاصة في النحو " . ( هدية العارفين 6/ 423 ، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط 277-283 ) . ) [↑](#footnote-ref-206)
207. ()(شرح الألفية 123 . ) [↑](#footnote-ref-207)
208. ()(انظر : منهج السالك 1/ 123 ، وانظر : شرح المكودي 66 . ) [↑](#footnote-ref-208)
209. ()(المقاصد الشافية 1/ 105 . ). [↑](#footnote-ref-209)
210. ()(انظر : حاشية الصبان 2/ 82 ، حاشية ابن الحاج 1/ 142 . ) [↑](#footnote-ref-210)
211. ()(المقاصد الشافية 1/ 106 . ). [↑](#footnote-ref-211)
212. ()(محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري . أبو عبد اللَّه شمس الدين . عرف بابن جابر . شاعر عالم بالعربية ، أعمى . ولد بالمرية سنة 698 هـ ، رحل إلى الديار المصرية ثم دخل الشام ، وتوفي بالبيرة سنة 780 هـ . ( نكت الهميان 244 ، 245 ، الدرر الكامنة 3/ 339 ، بغية الوعاة 1/ 34 ، 35 ) . ) [↑](#footnote-ref-212)
213. ()(سورة القمر / 52 . ) [↑](#footnote-ref-213)
214. ()(شرح الألفية 2/ 166 ، 167 ( بتصرف يسير جدًّا ) . ) [↑](#footnote-ref-214)
215. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 258 ، توضيح المقاصد 2/ 70 ، شرح المكودي 71 . ) [↑](#footnote-ref-215)
216. ()(شرح الألفية لابن الناظم 259 ، وانظر : المقاصد الشافية 1/ 206 . ) [↑](#footnote-ref-216)
217. ()(توضيح المقاصد 2/ 73 . ) [↑](#footnote-ref-217)
218. ()(هذا البيت نسبه ابن الحاج للشيخ ياسين كما سيأتي . ولم أجده في الحاشية له على التصريح . ). [↑](#footnote-ref-218)
219. ()(انظر : شرح الأشموني 2/ 107 ، وانظر : حاشية الخضري 1/ 185 . ). [↑](#footnote-ref-219)
220. ()(شرح المكودي 71 . ) [↑](#footnote-ref-220)
221. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 151 ، حاشية الصبان 2/ 107 ، حاشية الملوي 71 . ). [↑](#footnote-ref-221)
222. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 151 . ). [↑](#footnote-ref-222)
223. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 151 . ). [↑](#footnote-ref-223)
224. ()(انظر : شرح التسهيل 3/ 281 ، شرح الألفية لابن الناظم 414 ، توضيح المقاصد 2/ 298 . ) [↑](#footnote-ref-224)
225. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 212 . ) [↑](#footnote-ref-225)
226. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 212 ، حاشية الصبان 2/ 281 ، حاشية الخضري 2/ 20 . ) [↑](#footnote-ref-226)
227. ()(2/ 997 . ) [↑](#footnote-ref-227)
228. ()(حاشية ابن الحاج 1/ 212. والذي في الكافية : كشاف وأذى . ) [↑](#footnote-ref-228)
229. ()(أصله : زيدوي ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء . ) [↑](#footnote-ref-229)
230. ()(انظر : شرح ابن عقيل 3/ 91 . ) [↑](#footnote-ref-230)
231. ()(السناد : هو أن يختلف إرداف القوافي كقولك : " علينا " في قافية و " فينا " في أخرى ، كقول عمرو بن كلثوم : \* ألا هبي بصحنك فاصبحينا \* فالحاء مكسورة . وقال في آخر : \* تصفعها الرياح إذا جرينا \* فالراء مفتوحة وهي بمنزلة الحاء . الشعر والشعراء لابن قتيبة 1/ 96 ، وانظر : نقد الشعر لقدامة بن جعفر 182 . ) [↑](#footnote-ref-231)
232. ()(انظر : حاشية الخضري 2/ 20 . ). [↑](#footnote-ref-232)
233. ()(حاشية ابن الحاج 1/ 212 . ) [↑](#footnote-ref-233)
234. ()(سورة فاطر / 28 . ). [↑](#footnote-ref-234)
235. ()(البيت من " الطويل " . يقول : كثير من الناس يتطلعون إلى النساء المشبهات للدمى في بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمنى ، ولكن الناظر إليهن لا يستفيد شيئًا . والشاهد فيه قوله : " مالئ عينيه " حيث عمل اسم الفاعل وهو قوله : " مالئ " النصب في المفعول به بسبب كونه معتمدا على موصوف محذوف معلوم من الكلام وتقديره وكم شخص مالئ . والبيت في الديوان 459 ، الكتاب 1/ 83 ، الجمل 87 ، شرح الكافية الشافية 2/ 1030 ، شرح الألفية لابن الناظم 425 ، شرح ابن عقيل 3/ 158 ، منهج السالك 2/ 230 ، المقاصد النحوية 3/ 531...). [↑](#footnote-ref-235)
236. ()(في قول الناظم : /535 وولي استفهاما ، أو حرف ندا \*\*\* أو نفيا ، أو جا صفة أو مسندا /535 ). [↑](#footnote-ref-236)
237. ()(منهج السالك 2/ 230 . ). [↑](#footnote-ref-237)
238. ()(انظر : حاشية الملوي 112 . ). [↑](#footnote-ref-238)
239. ()(لعله محمد بن الطيب محمد بن الشرقي الفاسي ، أبو عبد اللَّه . محدث علامة باللغة والأدب . توفي سنة 1170 هـ ، له حاشية على الاقتراح للسيوطي ، وشرح كافية ابن مالك ، وغيرهما . ( سلك الدرر 4/ 91 ، الدر الفاخر 47 ، 134 ، تاج العروس 1/ 3 . ). [↑](#footnote-ref-239)
240. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 1/ 217 . ). [↑](#footnote-ref-240)
241. ()(سورة النساء / 164 . ) [↑](#footnote-ref-241)
242. ()(يعني به ابن هشام . انظر : أوضح المسالك 3/ 238 . ). [↑](#footnote-ref-242)
243. ()(حاشية ابن الحاج 1/ 223 . ). [↑](#footnote-ref-243)
244. ()(انظر : حاشية الخضري 2/ 31 ، وانظر : حاشية الملوي 116 . ). [↑](#footnote-ref-244)
245. ()(انظر : شرح الأشموني 2/ 306 . ). [↑](#footnote-ref-245)
246. ()(انظر : شرح الرضي 3/ 444 ، شرح الألفية لابن الناظم 446 ، منهج السالك 2/ 359 . ). [↑](#footnote-ref-246)
247. ()(في قوله : /535 وصوغها من لازم لحاضر \*\*\* كطاهر القلب جميل الظاهر /535 ). [↑](#footnote-ref-247)
248. ()(حاشية ابن الحاج 1/ 231 ، 232 . ). [↑](#footnote-ref-248)
249. ()(توضيح المقصد 3/ 47 . ). [↑](#footnote-ref-249)
250. ()(سورة ص / 44 . ). [↑](#footnote-ref-250)
251. ()(سورة الذاريات / 48 . ). [↑](#footnote-ref-251)
252. ()(انظر : شرح التسهيل 3/ 18 ، الارتشاف 4/ 2053 ، توضيح المقاصد 3/ 103 . ) [↑](#footnote-ref-252)
253. ()(منهج السالك 2/ 398 ( بتصرف ) ، وانظر : توضيح المقاصد 3/ 103 ، أوضح المسالك 3/ 280 ، التصريح 3/ 420 . ). [↑](#footnote-ref-253)
254. ()(انظر : التصريح 3/ 420 ، حاشية الخضري 2/ 44 ، حاشية الملوي 129 . ). [↑](#footnote-ref-254)
255. ()(إتحاف ذوي الاستحقاق 2/ 175 . ). [↑](#footnote-ref-255)
256. ()(انظر : شرح التسهيل 3/ 50 ، الارتشاف 5/ 2319 ، التصريح 3/ 434 . ). [↑](#footnote-ref-256)
257. ()(في " الذي " خمس لغات : الذي ، اللذ ، الذ ، الذي ، الذي . انظر : أمالي ابن الشجري 3/ 53 ، شرح الجمل 1/ 170 ، التذييل والتكميل 3/ 22. قال ابن جني ( قد عد الناس " اللذ " لغة في " الذي " ، ويمكن عندي أن يكون ذلك صنعة لا لغة ، وذلك أنه يجوز أن يكون حذف الياء تخفيفا ) . التمام في تفسير أشعار هذيل 42 . ). [↑](#footnote-ref-257)
258. ()(يعني الزجاج . انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف 83 . ). [↑](#footnote-ref-258)
259. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 2 ، وانظر : إتحاف ذوي الاستحقاق 2/ 179 . ). [↑](#footnote-ref-259)
260. ()(شرح الكافية الشافية 2/ 1120 . ). [↑](#footnote-ref-260)
261. ()(انظر : شرح الكافية الشافية 3/ 1157 ، شرح ابن عقيل 2/ 195 ، وكونه لا ينعت إلَّا بمشتق هذا قول الأكثرين ، وذهب جماعة منهم ابن الحاجب إلى أنه لا يشترط في البيت كونه مشتقا ، بل الضابط في ذلك دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية . انظر : الكافية لابن الحاجب 129 ، شرح الرضي 2/ 289 . ). [↑](#footnote-ref-261)
262. ()(انظر : حاشية الصبان 3/ 62 ، حاشية الخضري 2/ 53 . ). [↑](#footnote-ref-262)
263. ()(منحة الجليل 3/ 195 . ). [↑](#footnote-ref-263)
264. ()(شرح الألفية لابن الناظم 493 . ). [↑](#footnote-ref-264)
265. ()(كقول الشاعر : \* جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟ \* أي مقول فيه عند رؤيته . فمقول هو النعت والجملة محكية به . ). [↑](#footnote-ref-265)
266. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 494 ، شرح الألفية لابن بون 226 . ). [↑](#footnote-ref-266)
267. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 10 . ). [↑](#footnote-ref-267)
268. ()(من قول ابن مالك : /535 ونعتوا بجملة منكرا \*\*\* فأعطيت ما أعطيته خبرًا /535 ). [↑](#footnote-ref-268)
269. ()(انظر : شرح الكافية الشافية 3/ 1207 ، أوضح المسالك 3/ 361 . ). [↑](#footnote-ref-269)
270. ()(ص 175 . ). [↑](#footnote-ref-270)
271. ()(انظر : توضيح المقاصد 3/ 199 ، شرح الأشموني 3/ 96 ، التصريح 3/ 570. حاشية الخضري 2/ 62 . ). [↑](#footnote-ref-271)
272. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 22 . ). [↑](#footnote-ref-272)
273. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 567 ، توضيح المقاصد 3/ 276 . ). [↑](#footnote-ref-273)
274. ()(انظر : شرح المكودي 149 . ). [↑](#footnote-ref-274)
275. () انظر:(حاشية ابن الحاج 2/ 34 ، وانظر : إعراب الألفية للأزهري 94 . ). [↑](#footnote-ref-275)
276. ()(انظر : حاشية الصبان 3/ 137 ، والبيت نفسه - دون تغيير - في شرح الكافية الشافية 3/ 1293 . ). [↑](#footnote-ref-276)
277. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 574 ، توضيح المقاصد 3/ 292 ، شرح المكودي 150 . ). [↑](#footnote-ref-277)
278. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 38 . ). [↑](#footnote-ref-278)
279. ()(إعراب الألفية 96 . ). [↑](#footnote-ref-279)
280. ()(انظر : المقاصد الشافية للشاطبي 3/ 249 . ). [↑](#footnote-ref-280)
281. ()(في قوله : /535 وما سواه انصب أو ارفع واجعلا \*\*\* كمستقل نسقا وبدلا /535 ). [↑](#footnote-ref-281)
282. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 38 ، حاشية الخضري 2/ 76 ، حاشية الملوي 150 . ). [↑](#footnote-ref-282)
283. ()(قال ابن مالك في التسهيل 210 : ( وحكمها غالبا في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال الموافقتها معنى ) وقد استظهر بقوله : " غالبا " على " آمين " فإنها لم يحفظ لها مفعول وفعلها يتعدى . ). [↑](#footnote-ref-283)
284. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 614 ، توضيح المقاصد 4/ 87 ، شرح الألفية لابن بون 267 . ). [↑](#footnote-ref-284)
285. ()(شرح المكودي 161 . ). [↑](#footnote-ref-285)
286. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 61 ، إعراب الألفية للأزهري 103 . ). [↑](#footnote-ref-286)
287. ()(انظر : شرح الكافية الشافية 3/ 1382 ، 1387 ، 1388 . ). [↑](#footnote-ref-287)
288. ()(قطع همزة " الاسمية " وأصلها همزة وصل ليتيسر له إقامة الوزن . ). [↑](#footnote-ref-288)
289. ()(انظر : شرح ابن عقيل 2/ 324 ، شرح المكودي 166 . ). [↑](#footnote-ref-289)
290. ()(انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق 2/ 256 ، حاشية الخضري 2/ 99 ، حاشية ابن الحاج 2/ 73 . ). [↑](#footnote-ref-290)
291. ()(أي قوله : /535 فالأدهم القيد لكونه وضع \*\*\* في الأصل وصفا انصرافه منع /535 ). [↑](#footnote-ref-291)
292. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 72 ، ويعني بقوله : " وصف أصلي " ما ذكره الناظم في قوله : /535 ووصف أصلي ووزن أفعلا \*\*\* ممنوع تأنيث بتا كأشهلا /535 ). [↑](#footnote-ref-292)
293. ()(انظر : توضيح المقاصد 4/ 131 ، التصريح 4/ 209 - 212 ، البهجة المرضية 298 . ). [↑](#footnote-ref-293)
294. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 74 . ). [↑](#footnote-ref-294)
295. ()(أوضح المسالك 4/ 116 . ). [↑](#footnote-ref-295)
296. ()(العلقى : شجر تدوم خضرته في القيظ ، ولها أفنان طوال دقاق . اللسان ( علق ) 10/ 264 . ). [↑](#footnote-ref-296)
297. ()(العلباء: عصب العنق ، وخصه الأزهري بالغليظ منه . الصحاح ( علب ) 1/ 188 ، اللسان ( علب ) 1/ 627). [↑](#footnote-ref-297)
298. ()(انظر : شرح الكافية الشافية 3/ 1494 ، شرح الألفية لابن الناظم 654 ، والقبعثرى : الجمل العظيم ، والفصيل المهزول . الصحاح ( قبعثر ) 2/ 785 ، اللسان ( قبعثر ) 5/ 70 . ). [↑](#footnote-ref-298)
299. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 79 ، وانظر : إصلاح ابن غازي في إتحاف ذوي الاستحقاق . ). [↑](#footnote-ref-299)
300. ()(شرح الكافية الشافية 3/ 1493 . ). [↑](#footnote-ref-300)
301. ()(انظر : أوضح المسالك 4/ 139 ، التصريح 4/ 280 ، شرح المكودي 171 . ). [↑](#footnote-ref-301)
302. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 81 . ). [↑](#footnote-ref-302)
303. ()(انظر : شرح ابن عقيل 4/ 8 ، الهمع 4/ 108 . ). [↑](#footnote-ref-303)
304. ()(انظر : توضيح المقاصد 4/ 195 ، حاشية ابن الحاج 2/ 86 . ). [↑](#footnote-ref-304)
305. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 86 . ). [↑](#footnote-ref-305)
306. ()(1/ 335 ، وانظر : الأوقاف 4/ 1656 . ). [↑](#footnote-ref-306)
307. ()(قرأ العامة : " لتزول " بكسر اللام الأولى وفتح الثانية ، وقرأ الكسائي : " لتزول " بفتح الأولى وضم الثانية . وفي " إنَّ " - على قراءته - وجهان : مذهب البصريين أنها المخففة من الثقيلة واللام فارقة ، ومذهب الكوفيين أنها نافية واللام بمعنى " إلَّا " . ( السبعة 363 ، التذكرة 2/ 482 ، وانظر : البحر المحيط 5/ 438 ، الدر المصون 7/ 126 ، 127 ، الإتحاف 273 ) . ). [↑](#footnote-ref-307)
308. ()(انظر - على سبيل المثال : - الكشاف 2/ 307 ، البيان 2/ 61 ، الفريد 3/ 175 ، البحر المحيط 5/ 438 ، الدر المصون 7/ 127 . ). [↑](#footnote-ref-308)
309. ()(توضيح المقاصد 4/ 194 ، 195 ( بتصرف ) . ). [↑](#footnote-ref-309)
310. ()(3/ 1516 . ). [↑](#footnote-ref-310)
311. ()(انظر : شرح ابن عقيل 4/ 94 ، التصريح 5/ 12 . ). [↑](#footnote-ref-311)
312. ()(انظر : شرح المكودي 192 . ). [↑](#footnote-ref-312)
313. ()(انظر : شرح الأشموني 4/ 96 ، حاشية ابن الحاج 2/ 121 . ). [↑](#footnote-ref-313)
314. ()(شرح الكافية الشافية 4/ 1740 ، وانظر : التسهيل 254 . ). [↑](#footnote-ref-314)
315. ()(سبق التنويه إلى أن المقصود بهذا هو ابن قاسم العبادي شهاب الدين . ). [↑](#footnote-ref-315)
316. ()(انظر : حاشية الصبان 4/ 96 . ). [↑](#footnote-ref-316)
317. ()(الارعواء : الرجوع والانكفاف عن القبيح.). [↑](#footnote-ref-317)
318. () (ارتأى : بوزن افتعل ، من الرأي، أي : التدبر ، يقال : ارتأى في أمره ارتئاء إذا تدبره). [↑](#footnote-ref-318)
319. ()(انظر : شرح ابن عقيل 4/ 101 ، شرح الأشموني 4/ 108 . ). [↑](#footnote-ref-319)
320. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 760 ، التصريح 5/ 38 . ). [↑](#footnote-ref-320)
321. ()(انظر : شرح الألفية 4/ 187 . ). [↑](#footnote-ref-321)
322. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 765 ، شرح الأشموني 4/ 115 ، حاشية ابن الحاج 2/ 126 . ). [↑](#footnote-ref-322)
323. ()(انظر : توضيح المقاصد 4/ 26 . ). [↑](#footnote-ref-323)
324. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 126 . ). [↑](#footnote-ref-324)
325. ()(انظر : شرح الألفية 4/ 214 . ). [↑](#footnote-ref-325)
326. ()(انظر : شرح الأشموني 4/ 129 ، حاشية ابن الحاج 2/ 131 . ). [↑](#footnote-ref-326)
327. ()(4/ 1815 ، 1826 . ). [↑](#footnote-ref-327)
328. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 131 . ). [↑](#footnote-ref-328)
329. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 46 ، 47 ، شرح ابن عقيل 4/ 121 ، شرح الأشموني 4/ 130 . ). [↑](#footnote-ref-329)
330. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 132 . ). [↑](#footnote-ref-330)
331. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 48 ، حاشية ابن الحاج 2/ 132 . ). [↑](#footnote-ref-331)
332. ()(انظر : شرح المكودي 201 ، شرح الأشموني 4/ 131 ، حاشية الخضري 2/ 157 . ). [↑](#footnote-ref-332)
333. ()(ص 272 . ). [↑](#footnote-ref-333)
334. ()(انظر : المخصص 15/ 83 . ). [↑](#footnote-ref-334)
335. ()(توضيح المقاصد 5/ 48 . ). [↑](#footnote-ref-335)
336. ()(انظر : التسهيل 274 ، شرح الكافية الشافية 4/ 1842 ، الارتشاف 1/ 440 . ). [↑](#footnote-ref-336)
337. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 50 ، التصريح 5/ 96 ، شرح الأشموني 4/ 132 . ). [↑](#footnote-ref-337)
338. ()(انظر : أوضح المسالك 4/ 313 . ). [↑](#footnote-ref-338)
339. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 133 . ). [↑](#footnote-ref-339)
340. ()(ص 272 . ). [↑](#footnote-ref-340)
341. ()(انظر : الارتشاف 1/ 430 ، توضيح المقاصد 5/ 54 ، التصريح 5/ 103 ، شرح الألفية لابن بون 343 . ). [↑](#footnote-ref-341)
342. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 134 ، ويقرأ " اسمًا " بهمزة قطعية ضرورة . ). [↑](#footnote-ref-342)
343. ()(4/ 1859 ، وانظر : أوضح المسالك 4/ 320 . ). [↑](#footnote-ref-343)
344. ()(ص 276 . ). [↑](#footnote-ref-344)
345. ()(2/ 931 . ). [↑](#footnote-ref-345)
346. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 136 ، حاشية الصبان 4/ 138 . ). [↑](#footnote-ref-346)
347. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 136 . ). [↑](#footnote-ref-347)
348. ()(2/ 931 . ). [↑](#footnote-ref-348)
349. ()(4/ 1860 . ). [↑](#footnote-ref-349)
350. ()(انظر : شرح الألفية ص 778 . ). [↑](#footnote-ref-350)
351. ()(ص 276 . ). [↑](#footnote-ref-351)
352. ()(منهم أبو حيان في الارتشاف 1/ 448 ، والمرادي في توضيح المقاصد 5/ 61 ، والأشموني في شرح الألفية 4/ 138). [↑](#footnote-ref-352)
353. ()(4/ 1860 . ). [↑](#footnote-ref-353)
354. ()(ص 276 . ). [↑](#footnote-ref-354)
355. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 136 . ). [↑](#footnote-ref-355)
356. ()(انظر : شرح ابن عقيل 4/ 147 . ). [↑](#footnote-ref-356)
357. ()(4/ 1904 . ). [↑](#footnote-ref-357)
358. ()(توضيح المقاصد 5/ 106 ، وانظر : شرح الكافية الشافية 4/ 1908 . ). [↑](#footnote-ref-358)
359. ()(ص 286 . ). [↑](#footnote-ref-359)
360. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 790 ، توضيح المقاصد 5/ 105 ، التصريح 5/ 162 ، شرح الأشموني 4/165 ) [↑](#footnote-ref-360)
361. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 144. والونشريسي هو : عبد الواحد بن أحمد بن يحيى ، ولد بفاس بعد الثمانين وثمانمائة . له نظم كثير في مسائل مختلفة . توفي مقتولا في ذي الحجة سنة خمس وخمسين وتسعمائة . ( نفح الطيب 7/ 406 ، شجرة النور الزكية 282 - 283 ، نيل الابتهاج 188 ) . ) [↑](#footnote-ref-361)
362. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 107 ، أوضح المسالك 4/ 328 ، شرح ابن عقيل 4/ 147 ، شرح الاشموني 4/ 166 . ) [↑](#footnote-ref-362)
363. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 145 . ) [↑](#footnote-ref-363)
364. ()(حاشية الخضري 2/ 166 . ). [↑](#footnote-ref-364)
365. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 109 ، شرح ابن عقيل 4/ 148 . ). [↑](#footnote-ref-365)
366. ()(انظر : المقاصد الشافية 4/ 397 ، 398 ، إتحاف ذوي الاستحقاق 2/ 327 . ). [↑](#footnote-ref-366)
367. ()(توضيح المقاصد 5/111 ، 112 ( بتصرف يسير ) ) [↑](#footnote-ref-367)
368. ()(شرح المكودي 211 ، وانظر : إتحاف ذوي الاستحقاق 2/ 327 . ). [↑](#footnote-ref-368)
369. ()(انظر : شرح الألفية 791 . ). [↑](#footnote-ref-369)
370. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 146 . ). [↑](#footnote-ref-370)
371. ()(انظر : شرح الأشموني 4/ 168 . ). [↑](#footnote-ref-371)
372. ()(انظر : حاشية الخضري 167/ 2 . ). [↑](#footnote-ref-372)
373. ()(الحذف تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها ، والقلب تشيها بألف " ملهى " . التصريح 5/ 192 . ). [↑](#footnote-ref-373)
374. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 123 ، أوضح المسالك 4/ 332 ، شرح المكودي 213 ، شرح الأشموني 4/ 178 ، وإنما رجح الحذف لأن شبهها بألف التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل . التصريح 5/ 192 . ) [↑](#footnote-ref-374)
375. ()(شرح عمدة الحافظ 2/ 885 . ). [↑](#footnote-ref-375)
376. ()(شرح الكافية الشافية 4/ 1929 . ). [↑](#footnote-ref-376)
377. ()(انظر : شرح الأشموني 4/ 178 . ). [↑](#footnote-ref-377)
378. ()(هو أحمد بن عمر الإسقاطي أبو السعود المصري الحنفي . نحوي فقيه عارف بالتجويد . توفي سنة 1159 هـ . من مصنفاته " القول الجميل على شرح ابن عقيل " ، " تنوير الحالك على منهج السالك " . ( هدية العارفين . 5/ 174 ، الأعلام 1/ 188 ، تاج العروس " سقط " 5/ 158 ) . ). [↑](#footnote-ref-378)
379. ()(انظر : حاشية الصبان 4/ 178 ، حاشية ابن الحاج 2/ 149 . ). [↑](#footnote-ref-379)
380. ()(انظر : شرح الكافية الشافية 4/ 1939 ، شرح الألفية لابن الناظم 797 ، 798 ، شرح ابن عقيل 4/ 156 ، 157 . ). [↑](#footnote-ref-380)
381. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 132 ، شرح المكودي 214 . ). [↑](#footnote-ref-381)
382. ()(شرح الكافية الشافية 4/ 1928 . ). [↑](#footnote-ref-382)
383. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 132 ، شرح المكودي 214 . ) [↑](#footnote-ref-383)
384. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 779 ، توضيح المقاصد 6/ 133 . ). [↑](#footnote-ref-384)
385. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 152 . ). [↑](#footnote-ref-385)
386. ()(انظر : حاشية الخضري 2/ 171 . ). [↑](#footnote-ref-386)
387. ()(انظر : شرح الكافية الشافية 4/ 1952 ، 1953 ، توضيح المقاصد 5/ 140 ، شرح المكودى 215 . ). [↑](#footnote-ref-387)
388. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 153 . ). [↑](#footnote-ref-388)
389. ()(انظر : ص 261 . ). [↑](#footnote-ref-389)
390. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 140 ، شرح الأشموني 4/ 190 . ). [↑](#footnote-ref-390)
391. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 143 ، حاشية ابن الحاج 2/ 172 . ). [↑](#footnote-ref-391)
392. ()(شرح الأشموني 4/ 191 . ). [↑](#footnote-ref-392)
393. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 143 ، شرح الأشموني 4/ 191 . ). [↑](#footnote-ref-393)
394. ()(انظر : شرح الكافية الشافية 4/ 1934 - 1953 . ). [↑](#footnote-ref-394)
395. ()(انظر : شرح عمدة الحافظ 2/ 882 ، والتسهيل 261 . ). [↑](#footnote-ref-395)
396. ()(أوضح المسالك 4/ 337 . ). [↑](#footnote-ref-396)
397. ()(الشية : لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره . ). [↑](#footnote-ref-397)
398. ()(انظر : الكتاب 2/ 85 . ). [↑](#footnote-ref-398)
399. ()(انظر : التسهيل 264 ، التصريح 5/ 219 . ). [↑](#footnote-ref-399)
400. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 149 ، حاشية ابن الحاج 2/ 155 . ). [↑](#footnote-ref-400)
401. ()انظر : حاشية ابن الحاج 2/155 . [↑](#footnote-ref-401)
402. ()(انظر : حاشية الصبان 4/ 197 . ). [↑](#footnote-ref-402)
403. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 189 ، شرح ابن عقيل 4/ 183 . ). [↑](#footnote-ref-403)
404. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 164 . ). [↑](#footnote-ref-404)
405. ()(أوضح المسالك 4/ 354 . ). [↑](#footnote-ref-405)
406. ()(اسم لملك من ملوك العجم . ). [↑](#footnote-ref-406)
407. ()(قطعة من قول النابغة الذبياني : /535 ها إنَّ تا عذرة إنَّ لم تكن قبلت \*\*\* فإن صاحبها قد تاه في البلد /535 والعذرة - بسكون العين - : العذر البليغ . ). [↑](#footnote-ref-407)
408. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 817 ، توضيح المقاصد 5/ 197 ، 198 . ). [↑](#footnote-ref-408)
409. ()(انظر : الكتاب 2/ 262 . ). [↑](#footnote-ref-409)
410. ()(توضيح المقاصد 5/ 198 ، وانظر : شرح الأشموني 4/ 229 . ). [↑](#footnote-ref-410)
411. ()(انظر : شرح الأشموني 4/ 229 . ). [↑](#footnote-ref-411)
412. ()(انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق 2/ 359 . ) [↑](#footnote-ref-412)
413. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 205 ، التصريح 5/ 299 . ) [↑](#footnote-ref-413)
414. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 206 ، حاشية ابن الحاج 2/ 168 ، حاشية الخضري 2/ 182 . ). [↑](#footnote-ref-414)
415. ()(شرح الأشموني 4/ 235 . ). [↑](#footnote-ref-415)
416. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 206 . ). [↑](#footnote-ref-416)
417. ()(أحمد بن محمد بن عمر ، شهاب الدين الخفاجي المصري ، أديب لغوي . ولد في سرياقوس قرب القاهرة ونشأ بمصر ، ورحل إلى بلاد الروم ، ثم عاد إلى مصر وتوفي بها سنة 1069 هـ . ( خلاصة الأثر 1/ 333 ، فهرس الفهارس 1/ 377 ، 378 ، تاريخ آداب اللغة 3/ 300 ، 301 ) . ) [↑](#footnote-ref-417)
418. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 169 . ). [↑](#footnote-ref-418)
419. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 821 ، توضيح المقاصد 5/ 211 . ). [↑](#footnote-ref-419)
420. ()(انظر : أوضح المسالك 4/ 360 . ). [↑](#footnote-ref-420)
421. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 170 ( بتصرف يسير ) . وانظر : حاشية الخضري 2/ 183 . ). [↑](#footnote-ref-421)
422. ()(حاشية الصبان 4/ 237 . ). [↑](#footnote-ref-422)
423. ()(القرقصاء : ضرب من القعود يمد ويقصر ، وهو أن يجلس الرجل على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه . لسان العرب ( قرفص ) 7/ 71 . ). [↑](#footnote-ref-423)
424. ()(السلاء : شوك النخل واحده سلاءة . الصحاح ( سلا ) 1/ 55 . ). [↑](#footnote-ref-424)
425. ()(الزيزاء - بكسر الزاي الأولى - الأرض الغليظة . الصحاح ( زأز ) 3/ 880 . ). [↑](#footnote-ref-425)
426. ()(يقال : تقوب من رأسه مواضع أي تقشر ، والجرب يقوب جلد البعير ، والقوباء من هذا . ( لسان العرب : قوب 1/ 692 ) . ). [↑](#footnote-ref-426)
427. ()(توضيح المقاصد 5/ 252 ، 253 ( بتصرف يسير ) وقد نقل الأشموني هذا عن المرادي . انظر : 4/ 264 من شرحه للألفية . وانظر : حاشية الخضري 2/ 187 . ). [↑](#footnote-ref-427)
428. ()(انظر : 295 . ). [↑](#footnote-ref-428)
429. ()(انظر : شرح الألفية 830 . ). [↑](#footnote-ref-429)
430. ()(انظر : الارتشاف 1/ 229 . ). [↑](#footnote-ref-430)
431. ()(انظر : أوضح المسالك 4/ 365 . ). [↑](#footnote-ref-431)
432. ()(انظر : الهمع 6/ 237 . ). [↑](#footnote-ref-432)
433. ()(انظر : شرح ابن عقيل 4/ 208 ، 209 ، شرح المكودي 232 . ). [↑](#footnote-ref-433)
434. ()(انظر : توضيح المقاصد 5/ 277 . ). [↑](#footnote-ref-434)
435. ()(انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق 2/ 370 . ). [↑](#footnote-ref-435)
436. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 179 . ). [↑](#footnote-ref-436)
437. ()(انظر : المقاصد الشافية 5/ 218 ، 219 ، إتحاف ذوي الاستحقاق 2/ 370 . ). [↑](#footnote-ref-437)
438. ()(أصلها صحرى كسكرى فزيدت الألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام فأبدلت الثانية همزة . ). [↑](#footnote-ref-438)
439. ()(انظر : شرح الكافية الشافية 4/ 2080 . ). [↑](#footnote-ref-439)
440. ()(توضيح المقاصد 6/ 11 ، وانظر : شرح المكودي 232 ، حاشية الخضري 2/ 191 ، حاشية ابن الحاج 2/180) [↑](#footnote-ref-440)
441. ()(توضيح المقاصد 6/ 10 ( بتصرف يسير ) ، وانظر : شرح الأشموني 4/ 285 ، 286 . ). [↑](#footnote-ref-441)
442. ()(انظر : توضيح المقاصد 6/ 22. وانظر : التسهيل 300 . ). [↑](#footnote-ref-442)
443. ()(شرح الألفية 842 . ). [↑](#footnote-ref-443)
444. ()(شرح الأشموني 4/ 295 ( بتصرف يسير ) . والمعنى : وجعل أول واوين وقعا مبدأ كلمة ( أي صدرها ) همزا حتما . وخفف الشارح مبدأ بإبدال همزته ألفا ، كما خفف طارئ بإبدال همزته ياء وأعله إعلال قاض . حاشية الصبان 4/ 295 . ). [↑](#footnote-ref-444)
445. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 846 ، توضيح المقاصد 6/ 29 ، شرح ابن عقيل 4/ 219 . ). [↑](#footnote-ref-445)
446. ()(شرح الألفية 847 . ). [↑](#footnote-ref-446)
447. ()(التسهيل 304 . ). [↑](#footnote-ref-447)
448. ()(انظر : توضيح المقاصد 6/ 30 . ). [↑](#footnote-ref-448)
449. ()(انظر : شرح الأشموني 4/ 302 ، وانظر : حاشية الخضري 2/ 197 . ).. [↑](#footnote-ref-449)
450. ()(يقال : لاذ به يلوذ لوذا : لجأ إليه وعاذ به واستتر . ولاوذ القوم ملاوذة ولواذا ، أي : لاذ بعضهم ببعض . ( لسان العرب : لوذ 3/ 507 ) . ). [↑](#footnote-ref-450)
451. ()(انظر : توضيح المقاصد 6/ 31 ، شرح ابن عقيل 4/ 220 . ). [↑](#footnote-ref-451)
452. ()(توضيح المقاصد 6/ 31 ، وانظر : شرح الأشموني 4/ 303 . ). [↑](#footnote-ref-452)
453. ()(شرح الكافية الشافية 4/ 2112 ، 2113 . ). [↑](#footnote-ref-453)
454. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 186 . ). [↑](#footnote-ref-454)
455. ()(العود : المسن من الإبل . ( الصحاح عود 2/ 514 ) . ). [↑](#footnote-ref-455)
456. ()(شرح الكافية الشافية 4/ 2115 ، وانظر : شرح ابن عقيل 4/ 221 ، 222 ، التصريح 5/ 402 ، 403 . ). [↑](#footnote-ref-456)
457. ()(انظر : شرح الأشموني 4/ 305 ، حاشية الخضري 2/ 198 . ). [↑](#footnote-ref-457)
458. ()(أوضح المسالك 4/ 386 . ). [↑](#footnote-ref-458)
459. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 187 . ). [↑](#footnote-ref-459)
460. ()(أوضح المسالك 4/ 387 . ). [↑](#footnote-ref-460)
461. ()(حاشية ابن الحاج 2/ 187 ( بتصرف يسير ) . ). [↑](#footnote-ref-461)
462. ()(من الكيس - بفتحتين - وهو الفطنة . ). [↑](#footnote-ref-462)
463. ()(انظر : شرح الكافية الشافية 4/ 2120 ، شرح الألفية لابن الناظم 851 ، شرح المكودي 238 . ). [↑](#footnote-ref-463)
464. ()(انظر : الكتاب 2/ 371 ، شرح الشافية للرضي 3/ 134 ، 135 ، التصريح 5/ 430 . ). [↑](#footnote-ref-464)
465. ()(انظر : توضيح المقاصد 6/ 42 ، شرح الأشموني 4/ 310 . ). [↑](#footnote-ref-465)
466. ()(انظر : شرح الأشموني 2/ 310 ، حاشية الخضري 2/ 200 . ). [↑](#footnote-ref-466)
467. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 190 . ). [↑](#footnote-ref-467)
468. ()(النجو : هو السحاب الذي هراق ماءه . وقيل : السحاب أول ما ينشأ . ( الصحاح : نجا 6/ 2502 ، لسان العرب : نجا 15/ 306 ) . ). [↑](#footnote-ref-468)
469. ()(انظر : شرح الألفية لابن الناظم 863 ، أوضح المسالك 4/ 391 ، توضيح المقاصد 6/ 72 ، 73 ، التصريح 5/ 420 ، 421 . ). [↑](#footnote-ref-469)
470. ()(انظر : توضيح المقاصد 6/ 73 ، التصريح 5/ 421 ، شرح الأشموني 4/ 327 ، 328 ، حاشية الخضري 2/ 206 . ). [↑](#footnote-ref-470)
471. ()(شرح الكافية الشافية 4/ 2145 . ). [↑](#footnote-ref-471)
472. ()(شرح الأشموني 4/ 328 . ). [↑](#footnote-ref-472)
473. ()(انظر : حاشية ابن الحاج 2/ 199 . ). [↑](#footnote-ref-473)